

كلمة التصير

يصدر هذا العدد ويواصل بنك السودان المركزي متابعة تنفيذ سياسات بنك السودان للعام 2015، والتي من المؤمل أن تحقق الأهداف المنشودة، وخاصة في جانب الاستقرار النقدي والمالي وزيادة الموارد المصرفية وتوجيهها للقطاعات الإنتاجية وتشجيع الصادرات وتسهيل عملية تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجالات الإنتاجية والخدمات المرتبطة بها، بالإضافة لتنشيط التمويل الأصغر ليساهم في تخفيف حدة الفقر.

يتضمن هذا العدد بجانب الأبواب الثابتة أربعة موضوعات يتناول الأول تطور السياسة النقدية في السودان خلال الفترة 2009 - 2013، ويستعرض الثاني أزمة المديونية في الدول النامية النشأة والتطور ومبادرات المعالجة، ويناقش الثالث التمويل الأصغر بين الدعوة لإلغاء الضمانات والعمل بضمانات مخففة، أما الموضوع الرابع فيتطرق للتنمية الاقتصادية في السودان ومدى إمكانية تحريك العرض.

تناشد الهيئة الإشرافية وهيئة التحرير الكتاب لرفدها بالموضوعات ذات الصلة لاستدامة هذه الإصدار.

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل

رئيس التحرير،،

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المصرفي

مجلة مصرفية واقتصادية ربع سنوية
تصدرها: الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء
بنك السودان المركزي
العدد الخامس والسبعون - مارس 2015م

الهيئة الإشرافية

سمية عامر عثمان
محمد عثمان أحمد
د. مصطفى محمد عبد الله

رئيس التحرير

محمد الحسن محمد أحمد الخليفة

سكرتير التحرير

أزاهر حسن محمد علي

المحررون

هشام عبد الرحمن محمد علي
حسن محبوب الزبير

الإخراج الفني

يحيى ميرغني عبد الله

الطابعون

مطبعة دبي 0912308712

تنويه

كل ما يرد في هذه المجلة من آراء ووجهات نظر لا تمثل بالضرورة رأي بنك السودان المركزي، إنما تقع مسؤولية ذلك على الكاتب.

4

تطور أداء السياسات النقدية في السودان خلال الفترة 2009-2013
والرؤية المستقبلية
د. بدر الدين قرشي مصطفى - مدير عام الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي



مراعات وبعوث



مراعات وبعوث

أزمة المديونية في الدول النامية.. النشأة والتطور ومبادرات المعالجة
بالإشارة إلى تجربة السودان
عايدة عوض محمد شريف - وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي

14

30

التمويل الأصغر بين الدعوة لإلغاء الضمانات والعمل بضمانات مخففة
بروفيسور/ بدرالدين عبدالرحيم إبراهيم
رئيس وحدة التمويل الأصغر - بنك السودان المركزي



مراعات وبعوث



مراعات وبعوث

التنمية الاقتصادية في السودان ومدى إمكانية تحريك العرض الكلي
د. مهدي عثمان الركابي
باحث اقتصادي وأستاذ مساعد متعاون في عدد من الجامعات

36

43

أضواء على سياسات بنك السودان المركزي السارية
منتصر مجذوب حامد
إدارة السياسات



سياسات

المصرفي



أضواء على

الاتحاد النقدي الأوروبي
عيسى أحمد ترايو
إدارة البحوث والتنمية

46

50

دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي
عبد المنعم أحمد عبد الوهاب
الإدارة العامة للرقابة المصرفية - إدارة التفتيش



ماذا تعرف عن



أحداث اقتصادية

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية
أزاهر حسن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية

54

57

مؤشرات اقتصادية
سوسن الزبير إبراهيم
إدارة الإحصاء



مؤشرات اقتصادية

تطور أداء السياسات النقدية في السودان خلال الفترة 2009-2013 والرؤية المستقبلية



دراسات
وبحوث

مقدمة:

كما هو معلوم فإن تحقيق أهداف أي برنامج للإصلاح الاقتصادي يتوقف على تحديد الأسباب الأساسية والفرعية للخلل في الاقتصاد في جانبي العرض والطلب. فإذا ما تبين أن الخلل في الطلب الكلي يعزى لعوامل نفسية (عدم اليقينية) والتي تشجع المضاربات في تجارة الأراضي والعملات الحرة وغيرها من النشاطات الهامشية، فيجب الابتعاد كلياً عن اللجوء إلى سياسات تخفيض الطلب الكلي باتخاذ الإجراءات التقشفية، أما إذا اتضح أن الأسباب الحقيقية في اختلال الطلب الكلي متعلقة بالسياسات المالية والنقدية، فيجب أن تشمل حزمة الإجراءات التي يتم اتخاذها لمعالجة الخلل على المدى الآتي والمتوسط والبعيد للإصلاح المالي والنقدي الشامل.

فالبرامج الطموحة تهدف إلى تحقيق معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي عن طريق تحريك الجمود في الاقتصاد، وفي نفس الوقت تحقيق قدر من استقرار الأسعار والحد من ارتفاع معدل التضخم والاستقرار في سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الحرة. والإصلاح الحقيقي لا يقف فقط على تطوير وتحسين البنيات التحتية والتشريعية بل يتعداه إلى وضع سياسات مالية ونقدية وتجارية ملائمة ومتسقة لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي.

أهم مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي تتمثل في العناصر المتغيرة مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدلات التضخم وسعر الصرف وموقف الحساب الجاري الخارجي، ويعتبر ارتفاع معدل التضخم من الظواهر المؤثرة والتي تؤدي إلى الاختلالات والتشوهات في الاقتصاد الكلي وبالتالي يؤدي إلى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي. وقد يعزى التصاعد في معدلات التضخم في الغالب إلى الزيادة في عرض النقود (M2) بمعدل يفوق الزيادة في عرض السلع والخدمات في الاقتصاد. وبما أن تصاعد معدلات التضخم يعني الزيادة المستمرة والتراكمية في أسعار السلع والخدمات المحلية، فإنه يؤثر سلباً على القدرة التنافسية لسلع الصادر وبالتالي على الحساب الجاري ومن خلاله على سعر



د. بدر الدين قرشي مصطفى
مدير عام الإدارة العامة
لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي
ببنك السودان المركزي

الصرف.

وبما أن الطلب على سلع الواردات الاستراتيجية ومدخلات الإنتاج تشكل معظم الواردات في اقتصاديات الدول النامية فهو طلب غير مرن بطبيعته فإن ارتفاع معدل التضخم لا يحد من الطلب على النقد الأجنبي، بل يؤدي إلى المزيد من الضغوط على الاحتياطيات النقدية الخارجية وله التأثير المباشر على سعر الصرف، مما يزيد من تفاقم الخلل في الاقتصاد الكلي، (راجع منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، د. عبد الوهاب عثمان - الجزء الأول والثاني).

تتناول هذه الدراسة في الجزء الأول الإطار العام لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والجزء الثاني يستعرض السياسات النقدية، والجزء الثالث يتناول إدارة السيولة الكلية، والجزء الرابع يركز على تقييم أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، والجزء الخامس يبين أهم التحديات التي تواجه إنفاذ السياسات وتختتم الدراسة بالخلاصة ومقترحات الإجراءات المطلوبة للإصلاح النقدي والمالي بالجهاز المصرفي.

أولاً: الإطار العام لبرنامج الإصلاح الاقتصادي

إن التطورات السالبة في العناصر المتغيرة والمحركة للطلب الكلي تؤدي إلى الاختلالات في الاقتصاد الكلي، وبخاصة في توظيف الموارد وتوزيعها بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وربما يدفع ذلك الوضع لتدخل الدولة للتحكم في تسعير بعض السلع والخدمات وحماية للمستهلك أو لمصلحة قطاع استراتيجي معين، أو وضع قيود إدارية على حرية التجارة وأسعار الصرف، مما يؤدي إلى تشويه في هيكل الاقتصاد وبالتالي إلى التأثير السلبي على حركة الاقتصاد، والتدفقات النقدية من العملات الحرة ولما أن هنالك علاقة وثيقة بين عدم اليقين (uncertainty) ومعدلات التضخم والتذبذب في أسعار الصرف وتدفقات التحويلات الخارجية إلى الداخل، فإن أي تطور سالب في معدلات التضخم وانخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الحرة سيؤدي إلى تشجيع المضاربات

في السلع والأراضي والتجارة في العملات الحرة.

من الضروري معالجة الخلل في الطلب الكلي باتباع سياسات مالية ونقدية ترشيدية، بالتركيز على السياسة التي تشكل أهم العوامل المؤثرة على الطلب الكلي، لأن تمويل عجز الموازنة العامة بالاستدانة من النظام المصرفي يعتبر من مصادر التوسع النقدي، في ظل عدم وجود أسواق مال نشطة وكذلك تسييل صافي الأصول الأجنبية بهدف تمويل العجز في الموازنة له نفس الأثر الناتج من التمويل بالاستدانة من الجهاز المصرفي.

إن معالجة الاختلالات الاقتصادية يتطلب وضع برنامج متكامل وفق استراتيجية تحقق التوازن والتناسق الداخلي والترابط بين مؤشرات القياس الاقتصادي التي تؤثر على الطلب الكلي من جهة، والعرض الكلي من جهة أخرى، وتتمثل الأهداف الفرعية لبرنامج التكيف الاقتصادي والإصلاح الهيكلي كنموذج في الآتي:

- امتصاص السيولة الفائضة وغير المفيدة في الاقتصاد.

- تحديد مؤشر تكلفة التمويل في مستوى لا يقل عن معدل التضخم.

- تخفيض التمويل بالعجز للموازنة العامة لتكون في الحدود الآمنة والمتمثلة في مستوى الاستدانة القانونية من الجهاز المصرفي (الحد المسموح في قانون بنك السودان المركزي) ويتم ذلك بالعمل على زيادة الإيرادات وخفض المصروفات بما في ذلك التخفيض التدريجي لدعم السلع الاستهلاكية.

- اتخاذ السياسات والإجراءات التي تضمن نظام سعر صرف موحد وواقعي ومرن يساعد على تحسين القدرة التنافسية لسلع الصادر في الأسواق الخارجية.

- ترشيد الاستدانة الخارجية قصيرة المدى لتفادي أعباء سداد الدين وخدمته مما يؤثر على الحساب الخارجي في المدى القصير.

- إجراء إصلاحات هيكلية في القطاع المالي (المصارف، أسواق المال، التأمين والتمويل الأصغر وصناديق المعاشات والضمان الاجتماعي).

- العمل على الإصلاح الضريبي والجمركي وتحرير التجارة

تمويل الاقتصاد وحفز الإنتاج.

- إجراء إصلاحات هيكلية ومؤسسية وقانونية لضمان تنفيذ البرنامج بصورة فعالة.

ولتحقيق تلك الأهداف لا بد من التعرف والوقوف على مفهوم وإدارة السيولة الكلية.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية:

أ) الأدوات المباشرة:

1/ الاحتياطي القانوني

وجهت السياسات النقدية بالاحتفاظ بأرصدة نقدية لدى بنك السودان في شكل احتياطي نقدي قانوني بنسب لا تقل عن 8% من جملة الودائع في عام 2009، وعام 2010، وتم تعديل النسبة في النصف الثاني من العام 2010 والعام 2011 ليصبح 11% لحد من الزيادة في الكتلة النقدية. وارتفعت النسبة إلى 13% في العام 2012 لترتفع مرة أخرى إلى 15% في ابريل و18% في يوليو من نفس العام لتصبح نفس النسبة (18%) في العام 2013 مع إعطاء مرونة في شكل حوافز يمنح 3% ثم تم تعديلها إلى 5% كحوافز تشجيعية خصماً من الاحتياطي لمقابلة تمويل سلع البرنامج الاقتصادي الثلاثي في جانب الصادرات والواردات.

2/ السيولة الداخلية

ترك أمر تحديد نسبة السيولة الداخلية للمصارف مع استصحاب مؤشر نسبة 10% للأعوام 2009 و2010 و2011 و2012 وسمحت السياسة للمصارف الاحتفاظ بنسبة 25% من محفظة التمويل في شكل شهادات حكومية (شهادة وشهاب وصرح) وتم تعديل النسبة إلى 30% في العام 2011 ومن ثم تم تعديلها إلى 25% في العام 2013.

ب) الأدوات غير المباشرة

1/ عمليات السوق المفتوح

يتم التركيز على عمليات السوق المفتوح في الصكوك الحكومية متمثلة في بيع وشراء شهادات المشاركة الحكومية (شهادة وشهادات الاستثمار الحكومي (صرح) وشهادات إجازة البنك المركزي (شهاب)، ولقد كان استخدام تلك الشهادات فاعلاً

ومؤثراً في إدارة السيولة النقدية خلال الفترة 1997 - 2000 (راجع د. عبد الوهاب عثمان، 2012) ود. صابر محمد حسن (2004). وخلال الأعوام 2009-2013م لم يتم تفعيل هذه الشهادات في عمليات السوق المفتوح بالقدر المطلوب لإدارة السيولة الكلية بسبب تزامن إصدارات وزارة المالية للشهادات الحكومية مع مزادات بنك السودان المركزي في عمليات السوق المفتوح مع المصارف.

2/ عمليات مبادلة النقد الاجنبي

من الأدوات غير التقليدية التي لجأ إليها بنك السودان المركزي في إدارة السيولة النقدية عمليات مبادلة النقد الأجنبي (Foreign Exchange Swaps). حيث قام بنك السودان المركزي خلال الأعوام 2000-2011م بعمليات بيع وشراء النقد الأجنبي كوسيلة للتأثير على حجم السيولة المتاحة للمصارف، ويمكن الإشارة إلى نجاح إدارة عمليات مبادلة النقد الأجنبي في إدارة وتنظيم السيولة، ولكن نسبة لخروج عائد البترول من الاقتصاد السوداني بسبب انفصال الجنوب لم تفعل هذه الآلية، والتي يمكن أن يتم استخدامها مرة أخرى حال تحسن موقف النقد الأجنبي وتحقيق احتياطات مقدرة منه.

3/ هامش ربح المربحة ونسب المشاركة

تم تحديد هامش أرباح المربحات بنسبة 9% (كمؤشر) للأعوام 2009 و 2010 وبنسبة 12% للأعوام 2011 و2012 و2013م ولقد كان لاستخدام هذا الإداء خلال الفترة 1997 - 2000 أثر واضح في استقرار الاقتصاد وبخاصة سعر الصرف وذلك بتحريك مؤشر النسبة مع معدل التضخم (راجع المصدر السابق د. عبد الوهاب عثمان).

4/ تمويل المصارف من البنك المركزي

سمحت السياسة النقدية للمصارف بالحصول على موارد إضافية من البنك المركزي لتوفير الدعم المالي للمصارف التي تواجه مصاعب سيولة مؤقتة أو متوسطة الأجل ولسد فجوات التمويل الموسمية. وفي إطار دور بنك السودان المركزي كمقرض أخير، قام عبر نوافذ التمويل المتاحة بتقديم التمويل

للمصارف عن طريق إيداع ودائع استثمارية بالمصارف تحفزها على الاعتماد على بنك السودان بصورة متكررة في معالجة سيولتها (Moral hazard).

5/ سوق ما بين المصارف

شجعت السياسة المصارف بحفظ الودائع ومنح التمويل فيما بينها بالعمليتين المحلية والاجنبية وكذلك بيع وشراء الاوراق المالية، إلا أن السوق ما زال غير نشط وفعال في إدارة السيولة.

تعتبر السياسة النقدية لبنك السودان المركزي والمطبعة حالياً ترشيدية ومن موجهاتها خفض الطلب الكلي على التمويل المصرفي والحد من تزايد نمو التمويل المصرفي وذلك يرفع نسبة الاحتياطي القانوني. بالرغم من أن المفهوم السائد بأن الودائع تخلق النقود عن طريق التمويل ولكن الصحيح أن التمويل يخلق الودائع والسيولة بالجهاز المصرفي كما يوضحه النموذج أدناه:

فلنفترض أن على أودع 100 جنيه سوداني ببنك (أ) والبنك (أ) قام بشرائها شهادات شهامة فموقف ميزانية البنك (أ) على النحو الآتي:

الموقف المالي للبنك (أ)

الأصول	الخصوم
أوراق مالية بمبلغ 100 جنيه	وديعة بمبلغ 100 جنيه

ففي هذا الوضع ليس هنالك خلق النقود، فلنفترض أن البنك المركزي سمح للمصارف بتمويل كل ودائعها فالبنك (أ)، قام ببيع الأوراق المالية لديها، وبمنحها تمويل لعميله احمد بمبلغ 100 جنيه، واحمد قام بإيداعها طرف بنك (ب)، والبنك (ب) استغل هذه الوديعة بمنحها لعميله عثمان، وهو بدوره أودعها في البنك (ج)، والذي قام بمنح تمويل لعميله عصام فالموقف يصبح كالآتي:

بنك (أ)

الأصول	الخصوم
100 جنيه تمويل (لأحمد)	100 جنيه وديعة (عثمان)

بنك (ب)

الأصول	الخصوم
100 جنيه تمويل (عثمان)	100 جنيه وديعة (أحمد)

بنك (ج)

الأصول	الخصوم
100 جنيه تمويل (عصام)	100 جنيه وديعة (عثمان)

هذا توضيح مبسط على افتراض عدم الأخذ في الحسابان متطلبات الاحتياطي القانوني والسيولة. ففي المثال أعلاه يتضح أن مبلغ 100 جنيه الوديعة الأولية أدت إلى إضافة سيولة في النظام المصرفي بمبلغ 300 جنيه وذلك عبر منح التمويل المصرفي.

يتضح من الجدول رقم (1) أن هنالك تراجع في نسبة استغلال الموارد المتاحة للجهاز المصرفي حيث بلغ إجمالي التمويل إلى إجمالي الموارد 65% في عام 2009 وانخفضت النسبة إلى 65% و 61% و 54% للأعوام 2010 و 2011 و 2012 على التوالي. ويلاحظ أن السياسة النقدية الحالية المتبعة خلال تلك الفترة تؤثر سلباً على مقدرة الجهاز المصرفي على منح التمويل وخلق المزيد من الودائع الإضافية وإتاحة سيولة إضافية للاقتصاد مما يعني أن هناك نسبة مقدرة بلغت 41.6% في المتوسط (انظر الجدول رقم (1)) من الموارد المتاحة محفوظة في شكل احتياطي نقدي أو سيولة لدى المصارف أو الاستثمار في الأوراق المالية.

جدول رقم (1)

العلاقة ما بين إجمالي التمويل المصرفي وإجمالي الموارد خلال الفترة 2009 - 2013

(بملايين الجنيهات)

الفترة	إجمالي التمويل القائم بملايين الجنيهات (1)	إجمالي الودائع (2)	موارد أخرى (3)	إجمالي الموارد (2) + (3)	النسبة 2/1 (5)	النسبة 4/1 (6)
2009	18163	20848	5606	26454	%87	%69
2010	21185	25874	6717	32591	%82	%65
2011	22867	27776	9692	37468	%82,3	%61
2012	30482	39544	16674	56218	%1,77	%54
2013	37621	44133	20197	64330	%42	%58

المصدر بنك السودان المركزي: إدارة الإحصاء

الودائع الجارية والودائع الاستثمارية:

إن ارتفاع حجم التمويل المصرفي في الاقتصاد يعمل على خلق المزيد من الودائع في المصارف (فالتمويل يخلق النقود وليس العكس).

سوق ما بين المصارف:

يمكن للمصارف أن تستقطب موارد مالية ليس من ودائع الجمهور فحسب، بل من سوق ما بين المصارف (ودائع المصارف والمراسلين)، ويمكن توظيف هذه الموارد في منح التمويل وخلق ودائع إضافية.

المصادر الأخرى:

وتشمل أمانات تحت الطلب وأوراق دفع، ويمكن للمصارف أن تستغل نسبة من هذه الموارد في التمويل.

ويمكن القول إن وضع السيولة الكلي لأي دولة يتم تحديده بواسطة السياسة النقدية سواء كانت انكماشية أو توسعية بالبنك المركزي. فتحجيم قدرة المصارف من منح التمويل بإتباع سياسة نقدية انكماشية تأخذ فقط في الحساب الودائع والهوامش، تحد من قدرة المصارف في خلق الودائع كما موضح في النموذج أعلاه. فنمو حجم الودائع ينبغي ألا يحد من منح التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية بل يعمل على توفير التمويل.

ثالثاً: إدارة السيولة الكلية:

إن السياسة النقدية الترشيدية المتبعة لا تصلح في كل زمان ومكان، وفي ظل وضع اقتصاد لا يوظف السيولة فإن ذلك قد يؤدي إلى كساد في الاقتصاد، وإذا سمح لها أن تستمر فهي تؤثر سلباً على الاقتصاد السوداني والموقف المالي للمصارف، فالسيولة لا يمكن أن تدار على أساس بعض النسب (مثلاً نسبة عرض النقود إلى الناتج الإجمالي المحلي) ولا يمكن أن يتم تطبيقها على كل الدول لاختلاف الظروف والأحوال الاقتصادية والسياسية ويجب أن تدار السيولة لمصلحة الاقتصاد وللتعافي السريع من الأزمات.

تحت الأوضاع الاقتصادية الماثلة ينبغي على البنك المركزي وضع سياسات تعمل على إتاحة التمويل للقطاعات الهامة في الاقتصاد بصورة كافية وبتكلفة ميسرة لاستمرار النشاطات الاقتصادية بالبلاد، فالقطاعات الحقيقية مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الصادرات تواجه مشكلة حقيقية في الحصول على التمويل، والجدول رقم (2) يوضح أن متوسط نسبة تمويل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والصادرات خلال فترة الدراسة بلغ 12% و11% و3% على التوالي من إجمالي التمويل القائم خلال الفترة مما يعني أن حوالي 74% من التمويل الممنوح يذهب للقطاعات الأخرى مثل الاستيراد والتجارة وخلافه.

الجدول رقم (2)

علاقة التمويل للقطاعات الحقيقية بإجمالي التمويل القائم

(بملايين الجنيهات)

القطاع السنة	الزراعي (1)	الصناعي (2)	الصادر (3)	إجمالي التمويل القائم (4)	نسبة القطاع إلى إجمالي التمويل 4/1	النسبة %4/2	النسبة %4/3
2009	1957	1710	438	18163	%11	%9	%2
2010	2638	2183	534	21185	%12	%10	%3
2011	2664	2067	662	22867	%12	%9	%3
2012	3673	3124	850	30482	%12	%10	%3
2013	5229	5195	1186	37621	%14	%14	%3
الإجمالي	16161	14279	3670	130318	%12	%11	%3

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

العجز في ميزان التجاري عن طريق دعم وتوفير التمويل لنشاطات الصادر وتحفيزه، والقطاعات الثلاث ليس هي القطاعات الوحيدة التي تواجه مشكلة في التمويل، فهناك قطاع مشروعات البنية التحتية والتي كانت في السابق تمول عن طريق التمويل الخارجي متوسط وطويل الأجل عبر المؤسسات الدولية كالبنك الدولي، وعندما توقفت تلك المؤسسات عن منح التمويل، قامت الدولة باستنباط أدوات مالية إسلامية غير تقليدية متمثلة في إصدار شهادات الاستثمار الحكومي لتمويل التنمية ومشروعات البنية التحتية.

رابعاً: تقييم أداء السياسة النقدية

هدفت سياسات بنك السودان المركزي إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي والمتمثلة في تحقيق معدل نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي والمحافظة على معدلات تضخم في حدود معقولة واستقرار سعر الصرف، ولتحقيق ذلك عمل بنك السودان على إدارة وتنظيم السيولة لمقابلة احتياجات النشاط الاقتصادي، واحتواء الضغوط التضخمية والركود، والمحافظة على استقرار الاقتصاد بالتركيز على الأدوات المباشرة وغير المباشرة والتي تشمل عمليات السوق المفتوح، بالإضافة إلى التمويل المباشر من خلال تقديم الودائع الاستثمارية.

ومن الجدول رقم (3) أدناه يتضح أن متوسط نسبة تدفقات التمويل للقطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع الصادر بلغ 12% و18% و4% على التوالي من إجمالي التدفقات الكلية. مما يؤكد أن معظم التدفق النقدي للتمويل يوجه للنشاطات الاقتصادية الأخرى مثل التجارة المحلية والاستيراد وخلافه.

جدول رقم (3): نسب التدفقات المالية للقطاعات

الحقيقية لإجمالي التدفقات النقدية للتمويل الكلي

القطاع الفترة	الزراعي (1)	الصناعي (2)	الصادر (3)	إجمالي التدفقات (4)	النسبة 4/1	النسبة 4/2	النسبة 4/3
2009	1686	1557	370	14737	%11	%11	%3
2010	1600	3827	479	20993	%8	%18	%2
2011	1483	5531	864	23329	%6	%24	%4
2012	2873	4755	1066	24103	%12	%20	%4
2013	6721	5486	2259	33822	%20	%16	%7
الإجمالي	14363	21156	5038	116984	%12	%18	%4

المصدر: بنك السودان المركزي - إدارة الإحصاء

فالقطاعات الحقيقية الثلاث يجب أن يخصص لها تمويل مصرفي كافٍ وبتكلفة ميسرة باعتبارها أنها القطاعات الرائدة والقائدة لمسيرة التنمية بالبلاد، والتي يعول عليها في تغطية

أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي

كما هو معلوم فإن قياس أداء الاقتصاد الكلي يبنى على أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة والمتمثلة في معدل التضخم وسعر الصرف ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. تجدر الإشارة إلى أن السياسة النقدية تستهدف نسب محددة لهذه المؤشرات سنوياً.

جدول رقم (4)

المؤشرات الاقتصادية الكلية في السياسة النقدية

خلال الفترة 2009-2013

%

المؤشر	نمو عرض النقود	معدل التضخم	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
العام			
2009	23.5	11.2	5.9
2010	25.4	13.1	5.2
2011	17.9	18.0	1.9
2012	40.2	35.1	1.4
2013	13.3	37.1	4.4

المصدر: بنك السودان المركزي

يلاحظ من الجدول رقم (5) التوسع في الاستدانة من الجهاز المصرفي وبخاصة العام 2010 حيث بلغ حجم الاستدانة 8292 مليون جنيه وارتفاع نسبة الاستدانة من الجهاز المصرفي للعجز الكلي حيث بلغت 109% في العام 2010م مما أثر مباشرة في ارتفاع معدلات التضخم من 11.2% في العام 2009 إلى 41.9% في العام 2013.

جدول رقم (5)

حجم الاستدانة من الجهاز المصرفي مقارنة بالعجز الكلي للموازنة

(بملايين الجنيهات)

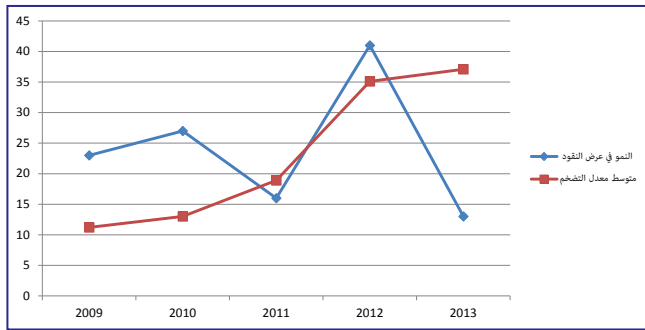
السنة	حجم الاستدانة من الجهاز المصرفي (1)	العجز الكلي للموازنة (2)	نسبة (1):(2) %	متوسط معدل التضخم (4) %	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %
2009	3984	4895	81%	11,2%	6,1
2010	8292	7586	109%	13,0%	5,2
2011	2080	9426	22%	18,1%	2,7
2012	5385	7653	70%	35,1%	3,6
2013	5383	6456	83%	37,1%	1,4

المصدر بنك السودان المركزي - التقارير السنوية

بمقارنة أداء السياسات النقدية للفترة من 2009-2013، يتضح ارتفاع نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي وكذلك ارتفاع نسبة التمويل بالاستدانة مقارنة مع المصادر الأخرى، ويلاحظ من الشكل رقم (1) أدناه أن نمو عرض النقود الاسمي بلغ 40% في عام 2012 وذلك بسبب ارتفاع العجز في الموازنة وتمويله من النظام المصرفي، وأثر ذلك على ارتفاع متوسط معدل التضخم من 18,1% في العام 2011 إلى 35,1% في العام 2012.

الشكل رقم (1):

العلاقة بين النمو في عرض النقود ومعدل التضخم



سياسات سعر الصرف

ركزت سياسات النقد الأجنبي بشكل أساسي على تنظيم وتطوير سوق النقد الأجنبي بخصوص تحقيق سعر صرف مستقر ومرن، وبناء احتياطات خارجية وإدارتها، بما يساعد على استقرار سوق النقد الأجنبي، ولتحقيق ذلك تم اتخاذ العديد من الإجراءات والضوابط المنظمة لعمليات النقد الأجنبي.

استمر بنك السودان المركزي في إتباع سياسة سعر الصرف المرن المدار بإعداد وانتهاج سياسة التصحيح في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، بهدف الوصول إلى سعر صرف موحد، حيث تم تصحيح أسعار الصرف في يونيو 2012 ضمن حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية، لتخفيض الآثار السالبة لانفصال دولة الجنوب، حيث تم تخفيض سعر صرف البنك المركزي لمعاملات وزارة المالية من 2,670 جنيه للدولار إلى 4,398 جنيه للدولار، أي بنسبة 65%. وبالمقابل انخفضت

أسعار صرف الجنيه في السوق المنظم من 2,881 جنيه للدولار إلى 5,600 جنيه للدولار أي بنسبة 94%، مما ساهم في تقريب الفجوة بين أسعار الصرف في السوق المنظم والسوق غير المنظم. ومواصلة لتلك السياسة، قام بنك السودان المركزي بتخفيض قيمة الجنيه من 4,4 جنيه للدولار إلى 5,7 جنيه للدولار أي بنسبة 30% في سبتمبر 2013م، وذلك ضمن تطبيق حزمة الإجراءات الاقتصادية التصحيحية.

ولمناقشة الوضع الحالي لقيمة الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، وتحديد الأسباب التي أدت إلى تدهور قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار، والتي تشمل العوامل النفسية (مثل عدم اليقين) والعوامل الأساسية للاقتصاد السوداني من حيث الإنتاج والإنتاجية وقيمة الصادرات السودانية، وارتفاع تكلفة الاستيراد. ولمعالجة تلك الأسباب يمكن الوقوف على العوامل التالية:

1/ سيكولوجية السوق

إرسال إشارات تطمين إلى المتعاملين في سوق النقد الأجنبي، من تجار ومستوردين ومصدرين ومتعاملين، بأن السعر يُمضي في التحسن لصالح الجنيه مقابل العملات الأجنبية، وبذلك يسود عامل عدم اليقين في الاتجاه المعاكس، وتعزيز ثقة المتعاملين في الجنية السوداني، وتقويته على أساس العرض والطلب.

2/ توقيت السوق

كما ذكر أن عامل عدم اليقين سيبدأ يتلاشى تدريجياً فاختيار الوقت المناسب لإحلال سياسة تحسين الجنيه مقابل العملات الأخرى يبدأ من الربع الأول للعام 2015م، لاستغلال ظروف الإنتاج الوفير للمحاصيل وخاصة محاصيل الصادر من الحبوب الزيتية والثروة الحيوانية والمعادن.

3/ وضعية السوق

عندما يرى المتعاملون والمستثمرون تحسن قيمة الجنيه السوداني، تعاودهم الثقة وبالتالي دخول استثمارات للسودان، وإدخال تدفقات نقدية من العملات الأجنبية المصاحبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا يعزز تحسين موقف النقد الأجنبي بالبلاد.

وبناءً على هذه الاعتبارات يمكن أن تكون حصائل الصادرات وبخاصة قيمة حصائل صادرات الهيئات والشركات الحكومية (من الذهب والمعادن الأخرى) هي المرتكز الحقيقي لمؤشر تحسن الجنيه السوداني، والتدرج في تحديد الأسعار بالبيع للحصائل بالسعر الأقل في السوق المنظم مما يعطي ضمناً إشارات ايجابية للمتعاملين كافة في سوق النقد الأجنبي، ويمكن أن يتم بيع سلع الصادر وبخاصة المعدنية على أساس الدفع المقدم بصيغة السلم واستلام الحصائل مقدماً من سنة إلى ثلاث سنوات. ويبدأ التحسن التدريجي إلى أن يصل السعر الموحد والمستهدف بنهاية 2015 نحو (6) جنيه مقابل الدولار و(5) جنيه بنهاية عام 2017م.

نخلص بأن تحديد سيكولوجية السوق والتوقيت المناسب لإعلان السعر التأشيري التراجعي، ووضعية وموقف السوق تسهم في رفع قيمة الجنيه السوداني، والوصول إلى سعر موحد مقابل الدولار والعملات الأجنبية بالاعتماد على سعر حصائل الصادرات وبخاصة المعادن مثل الذهب وعلى أساس الدفع المقدم.

خامساً: التحديات التي تواجه إنفاذ سياسات بنك السودان المركزي:

تتمثل التحديات في الآتي:

- الارتفاع المستمر في معدل التضخم حيث بلغ المتوسط 37,1% في ديسمبر 2013م.
- التوسع في عرض النقود ليلبلغ 66.4 مليار جنيه بنهاية ديسمبر 2013م.
- عدم استقرار سعر الصرف وتعدد الأسواق واتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي وانخفاض تدفق موارد النقد الأجنبي.
- ارتفاع حجم استدانة الحكومة من بنك السودان المركزي (أوراق مالية، خطابات الضمان، ... الخ).
- ارتفاع استدانة الحكومة من الجهاز المصرفي على حساب حجم الموارد المتاحة للتمويل للقطاع الخاص مما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص وبصفة خاصة القطاعات الإنتاجية. (Crowding out effect).

- استمرار الحظر الاقتصادي والعقوبات الأمريكية وآثاره السالبة على الاقتصاد السوداني وخاصة الجهاز المصرفي.

سادساً: الخلاصة والمقترحات:

أ/ الخلاصة

إن وضع السيولة الكلي لأي دولة يتم تحديده بواسطة السياسة النقدية، سواء كان انكماشية أو توسعية. فمن الخطأ أن نزعج بأن النظام المصرفي ليس له الموارد المالية المتاحة للتمويل. فتحجيم قدرة المصارف من منح التمويل، بإتباع السياسة النقدية تأخذ فقط في الحسبان الودائع والهوامش تحد من قدرة المصارف على خلق الودائع، فنمو حجم الودائع ينبغي ألا يحد من منح التمويل المصرفي للقطاعات ذات الأولوية، بل يعمل على توفير التمويل.

وضع سياسة نقدية متكاملة لتسهيل وتسيير عمليات التمويل للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد، وذلك بإتباع سياسة نقدية ترشيدية ويتطلب ذلك إعادة النظر في نسبة الاحتياطي القانوني وتحفيز المصارف التي تقوم بتمويل للقطاعات الثلاثة (الزراعة والصناعة والصادرات) بحوافز مجزية، لكي تسهم في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي. ويتطلب ذلك تقييم لأدوات السيولة النقدية والمستخدمة خلال فترة الدراسة.

مراجعة وتقييم أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة بصورة دورية يمكن أن يسهم في تحسين أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي، وذلك عن طريق إدخال أو ابتكار أدوات مالية جديدة وفقاً لأحكام الشريعة مثل عمليات السوق المفتوح وهامش المرابحة ومبادلة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى تحديد سلوك للسوق والتوقيت المناسب لإعلان السعر التأشيري التراجعي ووضعية وموقف السوق تساعد على تقوية الجنيه السوداني والوصول إلى سعر موحد مقابل الدولار بالاعتماد على سعر حصائل الصادرات.

ب/ المقترحات في مجال أدوات السياسة النقدية وإدارة السيولة واستقرار سعر الصرف:

السياسات والإجراءات والأدوات التي يمكن اتخاذها لمعالجة

الخلل والتشوهات وتتمثل في الآتي:

- اتباع سياسة نقدية متكاملة بتوسيع عرض النقود لتأخذ في الحسبان المصادر المالية الأخرى للمصارف والمتمثلة في ودائع ما بين المصارف وأمانات تحت الطلب وأوراق الدفع مع مراجعة احتساب الاحتياطي النقدي القانوني ونسب السيولة.

- تحجيم حجم استدانة الحكومة من بنك السودان المركزي والنظام المصرفي بالقدر الذي يعيد التوازن في الداخل. والتقييد بالمادة الخاصة بالاستدانة في قانون بنك السودان المركزي.

- تشجيع المصارف بأن تستغل نسبة مقدرة من الموارد المتاحة في التمويل المصرفي والتركيز على تمويل القطاعات الرئيسية (قطاع الزراعة وقطاع الصناعة وقطاع الصادرات) بإعطاء مزيد من الحوافز التشجيعية.

- تفعيل عمليات السوق المفتوح في الصكوك الحكومية بيعاً وشراءً مع البنوك الحكومية عبر المزادات، مع وقف تمويل بنك السودان للمصارف المتخصصة إلا في حالة تدخله كمقرض أخير.

- ضبط وترشيد التمويل الحكومي (للولايات) وتركيزه على القطاعات الإنتاجية.

- تفعيل سوق ما بين المصارف تشجيع حفظ الودائع فيما بينها وتقديم التمويل.

- إجازة إنفاذ برنامج إعادة الهيكلة (المصارف المتخصصة والشاملة).

- تكوين لجنة عليا لتحديد سعر الصرف على أن يكون السعر الذي يحدده بنك السودان هادياً ومؤشراً لسعر سوق النقد الأجنبي بالبلاد.

- تدخل بنك السودان المركزي في التأثير على سعر الصرف وفقاً لمعطيات سوق النقد الأجنبي.

- إخضاع كافة الشركات التي تمارس عمل مصرفي أو جزءاً منه إلى رقابة بنك السودان المركزي.

- الحد من التعامل بالدولار في الاقتصاد السوداني بمنع شراء وبيع السلع والخدمات بالعملة الأجنبية من قبل المواطنين والجهات المقيمة داخل البلاد.

- د. عبد الوهاب عثمان الشيخ موسى، الهيكلية للاقتصاد السوداني، الجزء الأول والثاني، الخرطوم 2012م.

- د. عبد الوهاب عثمان الشيخ موسى، "أفريقيا وتحديات الألفية الثالثة، الخرطوم" 2004م.

- د. عبد الوهاب عثمان الشيخ موسى، "الأزمة المالية العالمية، الحلول والبدائل" مجلة المصرف العدد (55) مارس 2010م.

- تاج إبراهيم حامد ومحمد عثمان أحمد، "البنك المركزي الإسلامي بين التبعية والاستقلالية بالإشارة لتجربة بنك السودان المركزي" الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء الإصدار رقم (12) 2009م.

- د. عبد الوهاب عثمان الشيخ موسى، "إمكانية استحداث أداة أو أدوات نقدية ومالية لإدارة السيولة"، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء الإصدار رقم (10) ديسمبر 2003م.

- عبد الله أحمد عبد الله "المدخل لدراسة سياسات الاقتصاد الكلي (السياسة) النقدية والسياسة المالية"، الخرطوم ديسمبر 2012م.

- د. مصطفى محمد عبد الله "فعالية أدوات البنك المركزي" دراسة تحليلية لتجربة السودان 1992-2009 مجلة المصرف.

- د. مصطفى محمد عبد الله "نحو نموذج كلي لتحليل الاستقرار الاقتصادي في السودان" 1970 - 2010 مجلة المصرف العدد (59) مارس 2011م، العدد رقم (60) يوليو 2011م.

- سياسات وتقارير بنك السودان المركزي للأعوام 2009، 2010، 2011، 2012، 2013م.

- أ.م. د. محمد جبار الصائغ كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة، أ.م. د. رضا صاحب أبو حمد - كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الكوفة" دراسة تحليلية للسيولة المصرفية لعينة من المصارف الأردنية".

- The Central Bank and the Financial System in Malaysia A Decade of Change, 1989 - 1999, Bank Negara Malaysia, Kuala Lumpur, 1994.

- ترشيد الاستخدامات الحكومية لموارد النقد الأجنبي.

- ضبط وترشيد التحويلات الخارجية وتشمل شركات الطيران وشركات الاتصال والشركات الأجنبية والمصارف وتحويلات الأجانب المقيمين... الخ.

- الاستمرار في سياسات الاستيراد بأن يسمح لكافة السلع المسموح باستيرادها عن طريق المصارف مع وقف الاستيراد بمستندات ضد الدفع أو تحت التصرف.

- الاستمرار في سياسة الصادر وبالدفع المقدم وإدخال سلع صادر جديدة مع وقف التصدير بمستندات ضد الدفع أو تحت التصرف.

- أن يتم بيع السلع المعدنية في السوق العالمية على أساس صيغ السلم واستلام الحصائل بدفع مقدم من سنة إلى ثلاث سنوات.

- بناء احتياطات خارجية مقدرة لمقابلة استيراد السلع الأساسية (القمح والدقيق والبتترول) (3) أشهر (حد السلامة).

- تفعيل آليات الرقابة المصرفية وتقوية نظم الرقابة المكتبية والميدانية.

- الحد من صورية عمليات المشاركة والمضاربة التي تتم بموجبها تغذية حساب العملاء نقداً.

- تفعيل آلية مراقبة ومتابعة مراكز النقد الأجنبي للمصارف (موقف النقد) بصورة شهرية ومعالجة الفوائض أو العجز بالموقف.

المراجع:

- د. بدر الدين قرشي مصطفى «الأزمة المالية العالمية والتحديات الماثلة بالسودان»، مجلة المصرف بنك السودان العدد (60) يونيو 2011م.

- د. صابر محمد حسن "تجربة السودان في إدارة السياسة النقدية" - بنك السودان المركزي - الخرطوم إصدار رقم 2 مايو 2004م.

- د. صابر محمد حسن "تقييم محاولات إصلاح الجهاز المصرفي ودوره في تمويل التنمية" الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء الإصدار رقم (3) يونيو 2004م.

أزمة المديونية في الدول النامية النشأة والتطور ومبادرات المصالحة بالإشارة إلى تجربة السودان



دراسات
وبحوث

مقدمة:

تعد أزمة المديونية من أبرز التحديات التي تواجه الدول النامية في مسيرتها الإنمائية الاقتصادية، وتؤثر على الخيارات الاجتماعية والسياسية لتلك الدول، وتعود الأزمة إلى المراحل المبكرة للعلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، إذ تعد التغيرات في البيئة الدولية هي المحور الأساسي في توضيح الأبعاد الخارجية لأزمة المديونية، حيث تؤثر السياسات النقدية والمالية والتجارية المتبعة في البلدان الصناعية المتقدمة على البيئة الاقتصادية الدولية للدول النامية.

شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسناً كبيراً في أدائها الاقتصادي تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية خاصة في مجال الطاقة (الفوائض النفطية)، مما شجع تلك الدول على التوسع في إنفاقها الحكومي معتقدة أنها بذلك تغطي الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة، ونظراً لعدم كفاية مواردها المحلية فقدت لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي للتعويض عن النقص الحاد في مدخراتها الوطنية غير القادرة على تأمين مستلزمات التنمية الاقتصادية.

وفي المقابل ساهمت سياسة التساهل التي انتهجتها الجهات الدائنة سواء على مستوى حكومات الدول الصناعية المتقدمة أو البنوك التجارية العالمية في إغراق البلدان النامية بديون ضخمة، هذا بالإضافة إلى عدد من العوامل الداخلية والتي يأتي في مقدمتها ضعف الإدارة الاقتصادية للموارد، والتي أدت إلى إعلان العديد من الدول عجزها عن خدمة ديونها وتوقفها عن السداد حتى أصبح تضخم حجم مديونية الدول النامية مهددا لاستقرار النظام النقدي العالمي ومعمقاً للاختلالات الهيكلية في النظام الاقتصادي الدولي. تلقي هذه الورقة الضوء على نشأة أزمة الديون الخارجية بالدول النامية سواء متوسطة أو منخفضة الدخل خلال فترة الثمانينات، واستعراض المقترحات والمبادرات العالمية التي قدمتها الأطراف المعنية لمعالجة الأزمة، وأهم السبلات التي صاحبت تلك المبادرات، مع الإشارة إلى تجربة السودان مع مشكلة الديون الخارجية والسياسات والبرامج



عايدة عوض محمد شريف

وحدة الدين الخارجي
بنك السودان المركزي

الإصلاحية التي انتهجتها الدولة لمعالجة تلك المشكلة، والتي ستوضح الدور الكبير الذي لعبته الظروف الخارجية في بروز الأزمة وتضاعفها، الأمر الذي يستدعي المطالبة بإجراء حوار دولي لمناقشة أزمة مديونية الدول النامية بهدف التوصل إلى قواعد إرشادية تحكم المعالجة الشاملة لتلك الأزمة لتخفيف أعباء مديونيتها وتحقيق استقرار النظام المالي العالمي.

نشأة الأزمة:

ترجع جذور أزمة المديونية الخارجية إلى أواسط السبعينات بعد حدوث تحولات كبيرة في تدفقات القروض للدول النامية من التدفقات الرسمية للقروض الممنوحة من قبل الدول الغنية والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي إلى التدفقات الخاصة من قبل البنوك التجارية العالمية، حيث ارتفع الائتمان الخاص المقدم للدول النامية من 10 مليار دولار عام 1970 إلى 74 مليار دولار عام 1980م. وبصفة عامة تضاعفت ديون الدول النامية عشرات المرات خلال الفترة (1970-1984م) من 68 مليار دولار إلى قرابة 686 مليار دولار.

وقد ساهم هذا التغيير في هيكل الديون إلى تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، وبرزت الأزمة على المسرح الدولي بوضوح عندما عجزت المكسيك فجأة في أغسطس 1982 عن مواجهة أعباء خدمة ديونها الخارجية البالغة 80 مليار دولار، وتبعها بعد ذلك كل من البرازيل وفنزويلا والأرجنتين.

مراحل تطور الأزمة:

المرحلة الأولى ما قبل الأزمة: منتصف السبعينات إلى بداية الثمانينات:

اتسمت هذه الفترة بارتفاع في حجم السيولة الدولية من جراء الصدمة البترولية الأولى خلال عامي (1973-1974) حيث قررت مجموعة الأوبك رفع أسعار البترول لأسباب سياسية وعسكرية مما أدى إلى زيادة تدفقات عائدات البترول إلى دول منظمة الأوبك، في نفس الوقت لم تكن لهذه الدول المقدرة الاستيعابية الكبيرة لتدوير هذه التدفقات فقامت بإيداعها

في البنوك التجارية العالمية في شكل ودائع دولارية خارج أمريكا وسببت مشكلة مالية تسمى (مشكلة إعادة تدوير دولار النفط)، وفي ذات الوقت واجهت الدول الغربية الركود الاقتصادي خلال الفترة (1973- 1975) مما أدى لانخفاض معدلات الاستثمار بها، وبالتالي انخفاض الطلب على القروض مما حدا بالبنوك إلى إعادة تدوير الفوائض النفطية تجاه إقراض العالم الثالث والدول الاشتراكية التي كانت تعاني من عجزاً في موازين مدفوعاتها في تلك الفترة، ووفقاً لتقديرات صندوق النقد الدولي قد بلغ إجمالي تلك الفوائض بنهاية عام 1982 نحو 482 مليار دولار تم توجيه أكثر من 50% منها في شكل قروض إلى الدول النامية خاصة البرازيل والمكسيك وكوريا الجنوبية.

وقد صاحب تلك التحويلات انخفاض القيود المفروضة من قبل البنوك التجارية، فكانت البنوك مستعدة لتقديم القروض بسرعة وبمبالغ كبيرة دون أية قيود أو تدخلات في السياسات الاقتصادية الداخلية للدول المقترضة، دون إجراء أية دراسات لقدرة تلك الدول النامية على الوفاء بالالتزامات الناشئة عن تلك الديون، وكان العاملون في البنوك التجارية يكافئون على كمية استثماراتهم الدولية دون إعطاء الأهمية المناسبة لنوعية تلك الاستثمارات، وتم توجيه معظم القروض إلى مجموعة البلاد متوسطة الدخل في العالم الثالث (- The middle Income countries) بل لقد تركزت في حوالي عشرة دول فقط في أمريكا اللاتينية.

في خلال تلك الفترة كانت الدول الإفريقية منخفضة الدخل (Low Income Countries) تميل إلى الاقتراض الرسمي، والتي يقسم إلى ثلاثة أنواع تشمل القروض الثنائية مع الدول (الحكومات مع الحكومات)، وقروض الصادر (Credit Loans) وهي كانت تمنح علي أسس تجارية (معظمها من الدول الغربية (دول نادي باريس))، وقروض المساعدات التنموية الرسمية (Official Development Assistance)، وتشمل المنح والقروض الميسرة والتي تأتي غالباً من قبل

المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الإفريقي، وهي قروض ميسرة مثل القروض التي قدمها البنك الدولي في فترة السبعينات (سعر الفائدة اقل من 10%، وفترة السداد أكثر من 30 سنة وفترة السماح أكثر من 10 سنوات). وبذلك أدت كل تلك العوامل إلى لجوء هذه الدول إلى الاقتراض من البنوك التجارية لمواجهة ارتفاع أسعار البترول وتزايد الواردات ونتيجة لذلك ارتفع النصيب النسبي للديون من المصادر الخاصة من 51% عام 1970 إلى 66% عام 1984، وبالمقابل انخفضت الديون من المصادر الرسمية من 49% إلى 34% خلال نفس الفترة.

المرحلة الثانية ما بعد الأزمة: بداية عام 1980:

تحول الاقتصاد العالمي من حالة التضخم إلى حالة الركود الاقتصادي في بداية عام 1980، حيث عانت الدول الصناعية من كساد شديد لا سيما ظاهرة الكساد التضخمي (Stagflation) مما أدى إلى لجوئها إلى انتهاج سياسات نقدية متشددة في بداية الثمانينات كان من مظاهرها الارتفاع الكبير في أسعار الفائدة والعجز المتزايد في الموازنات العامة وانكماش الطلب علي صادرات الدول النامية، وعلى راس هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية حيث قام السيد /بول فوكلر محافظ البنك المركزي الفدرالي بإعلان حملة لتخفيض التضخم والتحكم في عرض النقود من عام 1979م حتى 1980م مما أدى لارتفاع أسعار الفائدة بنسبة 20% للسنة، وحدث كساد شديد في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية و الدول الرأسمالية الصناعية، وفي المقابل انعكست تلك السياسات علي الدول النامية تمثلت في تراجع معدلات النمو وارتفاع نسبة البطالة وانكماش الطلب علي صادرات الدول النامية مما نتج عنه نشوء أزمة الديون في تلك الدول، وكانت الشرارة الأولى إعلان المكسيك عجزها عن سداد ديونها مما أحدث ذعراً في الدوائر المالية العالمية، وذلك يرجع لعدد من العوامل يمكن تلخيصها في الآتي:

أولاً: تدهور شروط التجارة الخارجية:

أدى انخفاض الطلب العالمي على منتجات الدول النامية إلى

تدهور أسعار السلع الأساسية في الدول النامية إلى أدنى مستوى بلغته في الثلاثين عاما الماضية، مما انعكس على انخفاض نمو حصة صادرات تلك الدول بصورة بالغة، حيث قدرت خسائر العالم الثالث الناجمة عن انخفاض شروط التبادل بحوالي 100 مليار دولار في عامي (1981/ 1982)، وتحت تأثير هذا الانخفاض انخفضت حصة النقد الأجنبي من الصادرات، وأخذت العديد من البلدان النامية تتعثر في سداد أعباء ديونها المختلفة. واتجهت كثير من الدول النامية للاقتراض لسد العجز في موازين مدفوعاتها، مما زاد بالتالي من مدفوعات خدمة الديون بطريقة حادة خلال الفترة (1974-1983م) حيث ارتفعت من 20 مليون دولار إلى 85 مليون دولار عام 1983م بزيادة قدرها 325% وأصبح على الدول المدينة أن تستدين أكثر ليس من أجل سد العجز في موازين مدفوعاتها وإنما من أجل سداد ديونها القديمة.

ثانياً: سياسات الإقراض الدولية وارتفاع أسعار الفائدة:

اضطرت البنوك التجارية لتأمين نفسها ضد مخاطر التقلبات في الإقراض للدول النامية فلجأت إلي رفع أسعار الفائدة واستخدام أسعار الفائدة المتغيرة (المرتبطة بالاتجاه العام لأسعار الفائدة في سوق لندن)، والتي شهدت اتجاها تصاعدياً مستمراً نتيجة سياسات الدول خاصة في مجال مكافحة التضخم، وارتفعت تبعاً لذلك أسعار الفائدة من 7% عام 1974م إلي 17% عام 1980م، وتبعاً للسياسات الانكماشية التي انتهجتها البلدان المتقدمة زادت صعوبة شروط الاقتراض حيث انخفض متوسط مدة الإقراض من 28 سنة في عام 1970 إلى 22 سنة عام 1981م، كما انخفض متوسط فترات السداد من 8 سنوات إلى 6 سنوات في الوقت الذي زاد متوسط سعر الفائدة من 4% إلى 7% خلال نفس الفترة، وعليه انخفضت المساعدات الرسمية منذ العام 1981م، وتناقص النصيب النسبي للديون الرسمية من المنظمات متعددة الأطراف خلال عقد الثمانينيات، وبذلك ارتفع حجم الديون غير الميسرة (قصيرة الأجل) للبلدان النامية من 130 مليار دولار عام 1980م إلى 171 مليار في عام 1982م.

ثالثاً: الهروب الكبير لرؤوس الأموال إلى الولايات المتحدة الأمريكية:

قدر تدفق رؤوس الأموال الداخلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية بحوالي 150 مليار دولار عام 1983م من قبل البلدان الصناعية المتقدمة التي حققت فوائض في موازينها التجارية مثل اليابان وألمانيا، وذلك نتيجة لارتفاع معدلات الفوائد وأسعار صرف الدولار في الولايات المتحدة الأمريكية، وقدر بنك المكسيك المركزي أن أكثر من 2 مليار دولار قد هربت إلى الولايات المتحدة خلال عام 1984. وقد ضاعف هذا الهروب جزئياً من أزمة البلدان المدينة في إمكانية حصولها على التمويل الأجنبي اللازم لسد العجز في موازين مدفوعاتها، ومقابلة خدمة ديونها منذ أوائل الثمانينات.

المقترحات الدولية لحل أزمة المديونية في الدول النامية:

استحوذ موضوع مديونية الدول النامية منذ بداية الثمانينات على اهتمام كافة الدوائر السياسية والمالية في المجتمع الدولي بسبب أثارها السلبية على اقتصاديات تلك الدول، وتهديدها لنظام الائتمان الدولي من خلال زيادة احتمالات الإفلاس لكبريات

وكما يتضح من الجدول رقم (1) انخفاض حجم المساعدات الرسمية للدول الإفريقية منذ بداية فترة الثمانينات، وبدأت الدول النامية تواجه مشكلة في خدمة ديونها أسوة بالدول النامية متوسطة الدخل، وبعد ذلك بدأت تلك الدول توجه إلي نادي باريس لجدولة ديونها، حيث انخفضت السحوبات من 14.4 مليار دولار خلال الفترة (1980-1984) إلى 8.1 مليار دولار خلال الفترة (2008-2013م) وأدى ذلك لانخفاض صافي التدفقات الرسمية (السحب - السداد) من المؤسسات الدولية و الدول المتقدمة الصناعية إلى الدول النامية الموجه للدول المنخفضة الدخل والتي تم وصفها لاحقاً بالدول الفقيرة المثقلة بالديون ((Heavily Indebted Poor Countries (HIPC)، كما انخفض حجم المنح حتى وصل إلى 5 مليار دولار خلال الفترة (2008-2013)، ويرجع ذلك إلى حالة الكساد الاقتصادي الذي عانت منه الدول الغنية والبنوك التجارية العالمية بسبب الأزمات المالية، بالإضافة إلي تأثير حجم إعفاءات الديون الممنوح للدول النامية من خلال مبادرة HIPC على مساعدات التنمية التقليدية.

جدول رقم (1)

التدفقات التمويلية للدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPC) خلال الفترة (1980-2013)

(مليون دولار)

الفترة	1984 - 1980	1989 - 1985	1994 - 1990	1999 - 1995	2008 - 2013
حجم السحوبات من المصادر الرسمية	14.4	12.7	9.7	9.2	8.1
خدمة الديون للمصادر الرسمية	6.8	8.4	7	8.8	7.2
صافي التدفقات (السحوبات - سداد خدمة الديون)	7.3	3.9	2.4	0.1	0.9
المنح	6.7	10.1	14.5	11.6	5
جملة صافي التدفقات (السحوبات - خدمة الديون)	14	14	18.9	11.7	5.9

المصدر: تقارير التنمية العالمية، للأعوام المذكورة البنك الدولي.

البنوك الأجنبية الدائنة، مما فرض على العالم ضرورة الانتباه إليها ومعالجتها، مع تقديم الأطراف الدائنة لمقترحات تدافع عن مصالحها المتجسدة في الحفاظ على رأس المال الدولي، وفي نفس الوقت قدمت الأطراف المدينة مقترحات حاولت من خلالها التخلص من الأزمة، وكانت السمة البارزة لتلك المقترحات هي التناقض والتضارب فكل منهما قد ألقى المسؤولية على الآخر في أحداث وتفاقم الأزمة، وفيما يلي استعراض لأهم هذه المقترحات.

أولاً: المقترحات المقدمة من الدول الدائنة والمدينة:

1. لجنة براندت:

اقترحت اللجنة التي قام بتشكيلها مستشار ألمانيا الاتحادية السابق فيلي براندت في تقريرها المعروف باسم تعاون الشمال والجنوب من أجل تحقيق الانتعاش العالمي والذي صدر عام 1983 عدد من المقترحات منها:

1/ ضرورة إدخال إصلاحات جوهرية على النظام النقدي والمالي الدولي وخاصة على صندوق النقد الدولي من خلال تطوير شروط تقديم الائتمان التي يضعها صندوق النقد الدولي والتي تفترض دائماً أن مشاكل موازين المدفوعات في الدول النامية ترجع بدرجة أساسية إلى الإفراط في الطلب المحلي مما أدى لاتخاذها عدد من التدابير قد أدت في حالات كثيرة إلى خفض الاستهلاك المحلي، وفرض أعباء سياسية غير مقبولة على الدول النامية مما أدى إلى مقاومتها من خلال العديد من الحكومات كما حدث في السودان في فترة الثمانينات.

2/ مضاعفة حصص صندوق النقد الدولي لضمان إصدار منتظم لحقوق السحب الخاصة الجديدة مع وضع مخصصات كبيرة لصالح الدول النامية وتوفير شروط أكثر ملائمة لمعالجة العجز في موازين مدفوعات الدول النامية.

3/ قيام صندوق النقد الدولي بوظيفة المقرض للبنوك التجارية وبعبارة أخرى يمكن للصندوق أن يقوم بدور بنك مركزي عالمي لضمان وصول الدول النامية إلى الأسواق الدولية لرأس المال. وعلى الرغم من المقترحات الإيجابية العديدة التي وردت في تقرير لجنة براندت والتي رحبت بها الدول النامية ومنظمة مؤتمر

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الانكتاد)، إلا أن الدول المتقدمة الصناعية قد رفضت تماماً فكرة الاستجابة لتلك المقترحات.

2. خطة بيكر (برنامج النمو المطرد):

في محاولته للربط بين احتياجات النمو الاقتصادي طويل الأجل في البلدان النامية ومشكلات الدين الخارجي، قدم وزير الخزانة الأمريكية جيمس بيكر في أكتوبر 1985 بمبادرة جديدة عرفت ببرنامج النمو المطرد Program For Sustained Growth. وقد صممت للدول النامية المثقلة بالديون التجارية البالغ عددها 15 دولة هي (البرازيل، المكسيك، الأرجنتين، فنزويلا، كولومبيا أوروغواي، بوليفيا، بيرو، أكوادور، شيلي، الفلبين، يوغسلافيا، نيجيريا، ساحل العاج، المغرب).

واستهدف هذا البرنامج تحسين معدلات النمو في بعض الدول النامية المدينة من خلال زيادة القروض المقدمة من البنك الدولي وبنك التنمية الأمريكي، وتسهيل مقايضة الديون بالأسهم المقومة بالعملة المحلية ورسملة الفوائد لتخفيض خدمة الفوائد واعتمد هذا البرنامج على ثلاثة عناصر رئيسية تتمثل فيما يلي:

1/ إدخال الدول المدينة إصلاحات جوهرية على سياساتها الاقتصادية الوطنية من خلال تشجيع القطاع الخاص وتطوير أسواق المال المحلية، وتشجيع الاستثمار المحلي.

2/ تعزيز الدور الذي تقوم به بنوك التنمية متعددة الأطراف خاصة البنك الدولي، وذلك بهدف مساعدة الدول المدينة في التركيز على التنمية طويلة الأجل وحل المشاكل الهيكلية القائمة في اقتصاديات تلك الدول.

3/ تأكيد أهمية قيام البنوك التجارية بتقديم قروض جديدة باعتبار أن النمو الاقتصادي في الدول المدينة يعد بمثابة شرط أساسي لحل مشكلة الديون.

وحظيت خطة بيكر بتأييد واسع من حكومات كافة الدول المتقدمة الصناعية وبنوكها المركزية والمؤسسات المالية الدولية، ولكنها في نفس الوقت تعرضت خطة بيكر إلى انتقادات عديدة من قبل غالبية الدول النامية، وتمثلت هذه الانتقادات فيما يلي:

القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وضرورة تحرير التجارة، وتخفيض الدعم.

وبالرغم من أن المقترح احتوي على بعض العناصر الإيجابية، منها الدعوة إلى خفض ديون كل الدول النامية بدون تمييز وهي جوانب أغفلتها تماماً خطة بيكر، إلا أن تلك المقترحات أكدت أن تخفيف أعباء مديونية الدول النامية يرتبط بمدى قدرتها على رفع القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وتحرير التجارة وتخفيض الدعم وهي تتماثل مع خطة بيكر في هذا الأمر الذي يعتبر من الموضوعات السياسية الحساسة التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية لو تمت بشكل مفاجئ وفي المدى القصير.

4. إعلان قرطاج:

وقعت أحد عشر دولة مدينة في أمريكا اللاتينية من خلال الاجتماعات الوزارية التي عقدت في العامين 1984-1985م على الإعلان الذي تضمن ثلاث جوانب رئيسية هي:

الإعلان السياسي: ومفاده مسئولية الجهات الدائنة والمدينة معاً في تفاقم أزمة المديونية، وتأتي المعالجة من خلال الاتفاق على إطار عام لوضع منهج للسياسات المتبعة لتخفيف أعباء الديون في الدول المدينة ومشاركة الدائنين لضمان نجاح جهود التكيف.

مقترحات لسياسات محددة: تتلخص في إجراء تخفيضات ملموسة في أعباء مدفوعات خدمة الديون وخاصة معدلات الفائدة السائدة في الأسواق الدولية أو من خلال توسيع تسهيل التمويل التعويضي التابع لصندوق النقد الدولي وزيادة عنصري الهبة والمنحة في القروض الرسمية بالإضافة إلى تحسين شروط إعادة جدولة الديون بما يتناغم مع قدرة هذه الدول على النمو.

المسائل التنظيمية: وهي عمل آلية لعمليات تبادل المشورات والآراء والمعلومات والخبرات بين هذه المجموعة وتوسيع نطاق العضوية لبقية القارة.

وقد طالبت تلك الدول بضرورة تنفيذ إنشاء كارتل دولي يدعي بنادي المدينين (Debtors Club) على غرار نادي باريس

(1) تركيزها على 15 دولة نامية مدينة فقط منها 10 دول من أمريكا اللاتينية، وثلاث دول أفريقية وبذلك افتقدت صفة العالمية التي يجب أن تتسم بها مبادرة تهدف إلى مواجهة مشكلة تعاني منها غالبية الدول النامية.

(2) المبالغ المخصصة في خطة بيكر لحل المشكلة وهي 40 مليار دولار غير كافية لمعالجة الأزمة بشكل كامل.

(3) لم تتضمن أي تعديل أو تطوير في أسلوب إعادة جدولة الديون المتبع في نادي باريس، وركزت بدرجة كبيرة على تقديم حلول تتشابه إلى حد كبير مع سياسات صندوق النقد الدولي والوصفة التي يقدمها دائماً والتي كانت محل انتقاد كبير نظراً لآثارها السياسية والاجتماعية الخطيرة.

(4) لم تتضمن أي إشارة لضرورة إدخال إصلاحات جوهرية على شروط صندوق النقد الدولي كما أنها لم تشر إلى ضرورة زيادة مساعدات التنمية الرسمية ODA وتمويل ائتمانات التصدير، بالإضافة إلى أنها لم تتضمن أي اقتراح يقضي بإلغاء نسبة ولو ضئيلة من إجمالي ديون الدول النامية.

3. مبادرة برادي (Brady Initiative):

قامت فكرة خطة السيناتور الأمريكي برادي التي طرحها في يونيو 1989م على أن تخفيف أعباء مديونية الدول النامية سوف يؤدي حتماً إلى زيادة وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية مما يوفر مزيد من قوة الدفع لنمو الاقتصاد الأمريكي، ويساعد على تحقيق الاستقرار السياسي في دول أمريكا اللاتينية، وقد كان ذلك بمثابة أول اعتراف رسمي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية بأن يتم إدراج شطب الديون ضمن خطة إصلاح الديون، وربط الاستقرار السياسي بالنمو الاقتصادي من خلال تخفيف أعباء مديونية الدول النامية.

تضمنت مقترحات برادي إلغاء 3% من مديونية الدول النامية بمقدار 42 مليار دولار ودعوة البنوك التجارية إلى خفض أسعار الفائدة، مع ضرورة أن تقدم حكومات الدول المتقدمة قروض لتلك الدول تقدر بمبلغ 3 مليار دولار سنوياً، وفرض بعض الشروط على الدول النامية لتخفيف ديونها ومنها رفع

لجعله الأساس الذي تنطلق منه المواقف الجماعية لهذه الدول في مفاوضات إعادة جدولة ديونها والتصدي للشروط القاسية التي يفرضها الدائنون عادة.

ويعد الإعلان بمثابة اقتراح مضاد لخطة بيكر، حيث احتوى على العديد من العناصر الإيجابية المترابطة التي تصلح لأن تكون بمثابة الأساس ليس فقط لحل أزمة مديونية دول أمريكا اللاتينية بل حل أزمة مديونية الدول النامية، كما وصف الإعلان خطة بيكر بأنه وسيلة جديدة من قبل الدول المتقدمة الصناعية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول النامية.

ثانياً: المقترحات المقدمة من المؤسسات المالية الدولية:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي:

بعد تفجر أزمة المديونية العالمية عام 1982م، وإعلان كل من المكسيك والبرازيل وشيلي والأرجنتين توقفها عن سداد أعباء ديونها الخارجية وتلا ذلك إعلان 22 دولة مدينة، مما أدى إلى حالة من الذعر لدى البنوك التجارية المنتشرة في العالم خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وهو الأمر الذي حمل معه إمكانية انهيار النظام النقدي الدولي، وكانت نقطة البداية هي إقناع البنوك التجارية الدائنة باستئناف تقديم قروض جديدة للمكسيك لتمكينها من خدمة ديونها بعد التدهور الكبير في ميزانها التجاري على أثر الكساد العالمي، ومن ثم طرح صندوق النقد الدولي برامج وسياسات التكيف الاقتصادي باعتبار أن معالجة المشاكل المرتبطة بالسيولة سيقود البلاد إلى استعادة النمو الاقتصادي بالدول النامية ويعالج مشاكل تراكم الديون فيها، وقد اتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعةً بحاجتها إلى مصادر التمويل التي توفرها هذه البرامج بالإضافة إلى برامج المساعدات الفنية.

وقد قام الصندوق بتطوير أنشطته الاقراضية منذ الستينيات مقدماً أشكال متعددة من التمويل تتناسب مع المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء بداية من ترتيبات المساندة (1952) وتسهيل التمويل التعويضي (1963) وحقوق السحب الخاصة (1965) والتسهيل البترولي (1974) والتسهيلات الممتدة

(1974)، وفي عام 1986م أحدث الصندوق تغييرات هيكلية بتقديم قروض ذات شروط أكثر تيسيراً من خلال تسهيل التكيف الهيكلي وتلا ذلك إنشاء برامج التسهيل التمويلي المعزز للإصلاح الهيكلي خلال الفترة (1987-1994م)

وبعد عدد من العقود اتضح لكل من الصندوق والبنك الدوليين أن مشكلة الديون ترجع إلى سوء السياسات الداخلية للدول النامية بالإضافة إلى العوامل الخارجية مثل الصدمات المتعلقة بتدهور شروط التجارة الخارجية، وارتفاع أسعار الفوائد والكوارث الطبيعية والتي تحد بصورة واضحة من مقدرة الدول علي خدمة ديونها، وبدأ تحليل مشكلة الديون في الدول النامية يتغير من المفهوم التقليدي بأنها مشكلة في السيولة إلى مفهوم رجوع المشكلة في الأساس إلى المشاكل الهيكلية في تلك الدول، مما أدى إلى التفكير في الربط بين مفهوم إعفاء الديون وتحقيق النمو وخفض الفقر في الدول النامية من خلال برنامج تسهيل خفض الفقر وتحقيق النمو (Poverty Reduction and Growth Facility (PRGF)). ووفقاً لعدد من الدراسات لم تؤدي برامج الصندوق إلى تخفيف حدة المديونية، بل أدت إلى العكس تماماً، ففي 36 دولة نامية طبقت فيها هذه البرامج ارتفعت نسبة ديونها الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 82% في منتصف الثمانينيات إلى 154% في منتصف التسعينيات. أما في الدول النامية المدينة التي لم تطبق هذه البرامج فقد ارتفعت نسبة المديونية للناتج المحلي الإجمالي من 56% إلى 76% خلال ذات الفترة.

نادي لندن للديون التجارية (London Club):

تأسس نادي لندن سنة 1976 وهو هيئة خاصة توازي نادي باريس ويعمل على إكمال دوره من خلال التفاوض مع مجموعة البنوك التجارية الدولية الدائنة ويضم نادي لندن مجموعة استشارية للبنوك التجارية تجتمع عند الحاجة بغير انتظام وعند كل جلسة مفاوضات تشكل لجنة تمثل البنوك الرئيسية الدائنة (تحدد العضوية فيها بقدر ما لهذه البنوك من ديون) وعدد من الدول الدائنة وينظر نادي لندن في أمور

إعادة هيكلة الديون القائمة، وتقديم دعم جديد قصير الأمد لتمكين الدول المدينة في الاستمرار في الدفع. تحت هذا النظام تدفع الديون على فترات أطول نسبياً قد تصل إلى 12 عام ولذا فإن الدول المدينة التي تقبل الدخول بمفاوضات تحت هذا النظام توصف بأنها بدأت تسلك الطريق السليم للخروج من مشاكل مدفوعات خدمة الدين وفي نفس الوقت فإن هذه الدول مطالبة بالحصول على دعم وشهادة من صندوق النقد الدولي والذي يقوم بمهمة المتابعة والمراقبة بما يحفظ الاتفاق وحقوق الدائنين.

نادي باريس (Paris Club):

تأسس نادي باريس في عام 1956م كمحفل غير رسمي تسعى الدول من خلاله إلى تخفيض ديونها الرسمية، ويضم عدد 19 دولة معظمها من الدول الأوروبية، بالإضافة إلى أمريكا وروسيا برئاسة وزارة الخزانة الفرنسية ومراقبين من صندوق النقد والبنك الدوليين وممثلين من منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD).

يشترط نادي باريس أن تتخذ الدول المدينة تدابير فورية وفعالة لمعالجة مشكلاتها الاقتصادية ويعتبر برنامج التكيف الذي يسانده صندوق النقد الدولي شرطاً تمهيدياً لإبرام اتفاق إعادة الجدولة، ومنذ نهاية الثمانينيات ظهرت فكرة ربط منح الموارد المالية بتطبيق عدد من الإصلاحات السياسية مثل تطبيق الديمقراطية وتطبيق أنظمة الحكم الرشيد، في معظم الأحيان اعتمد مفهوم الديمقراطية هذا على مدى ملائمة أنظمة الحكم في الدول النامية مع التطلعات السياسية والمصالح الاقتصادية للدول المانحة، ولم يعد ينظر إلى المشاكل الحقيقية كال فقر والبطالة واختلال الموازين الداخلية والخارجية، وقد انعكس هذا التطور مباشرة على قيام نادي باريس بإلغاء ديون بعض الدول لأسباب سياسية كما حدث مع مصر بعد موقفها من حرب الخليج الثانية ومع بولندا.

كما اتسمت شروط جدولة نادي باريس بالصعوبة حتى نهاية العام 1988م حتى أطلق النادي علي برامجه قبل تلك الحقبة

تسمية (برامج الإعفاء غير الميسر) (Non-Concessional flow relief)، نظراً لصعوبة الشروط الخاصة بتلك الجدولة خلال تلك الفترة حيث تم تطبيق عدد من الشروط غير الميسرة تتمثل في تطبيق أسعار فائدة تجارية (تراوحت بين 9% إلى 12%) وفترة سداد 10 أعوام، وفترة سماح 3 أعوام والتي وضعها النادي لمعالجة بعض مشاكل السيولة الطارئة في الدول النامية ولدعم برامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي. وبعد عام 1988م اقتنع تجمع نادي باريس بعدم جدوى تلك المبادرات في معالجة مشكلة مديونية الدول الإفريقية الفقيرة المثقلة بالديون، مما حدا به إلى تغيير سياساته وإطلاق مبادرات تشتمل على إلغاء جزء من المديونية (كمبادرة تورونتو في عام 1988م ومبادرة لندن في عام 1991م ثم إعفاء 50% من الدين، ومبادرة نابولي عام 1994، والتي رفع مستوى الإعفاء إلى 67%)، وهذه تعد نقطة تحول كبيرة، ثم تتطور هذا المفهوم حتى وصل إلي خفض أكثر من 90% في إطار مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالمديونية HIPC's. وبشكل عام فإن شروط إعادة جدولة الديون قد زادت من تفاقم مشاكل المديونية الخارجية للبلدان النامية.

مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (Heavily Indebted Poor Countries):

تم تصميم هذه المبادرة في عام 1996 لدعم سياسة الإصلاح الاقتصادي في الدول الفقيرة المثقلة بالديون تجاه الدائنين الرسميين، وذلك نسبة لترسخ فكرة أن مشكلات الدين هي المعوق الرئيسي للتنمية السريعة في تلك الدول، وأن مشكلة الديون لها آثار سلبية على النمو والاستثمار لان خدمة الديون العالية تقعد الحكومات من تحقيق أهداف الألفية للتنمية. هدفت المبادرة بشكل رئيسي إلى توفير موارد من عملية إعفاء الديون يتم توجيهها بشكل رئيسي لقطاع الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم لخفض مستويات الفقر في الدول النامية. وقد تم تعديل المبادرة في عام 1999 لتكون أكثر مرونة حتى تمكن الدول من الاستفادة منها خلال شهور

تجربة السودان

نشأة أزمة الديون الخارجية في السودان:

الحالة السودانية لا تمثل استثناء بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث بوجه عام، فقد بدأت أزمة المديونية الخارجية في نهاية الثمانينات، حيث تأثر السودان كغيره من الدول المستوردة للنفط بحدوث الصدمة النفطية الأولى في السبعينات والتي أدت إلى ارتفاع نصيب فاتورة الواردات النفطية من 25% من قيمة الصادرات في عام 1979 إلى أكثر من 80% في عام 1981، وتدهور أسعار المحاصيل الرئيسية مثل القطن والصمغ العربي في الأسواق العالمية، مما نتج عنه انخفاض قيمة الصادرات (القطن والصمغ من أهم الصادرات) من 296 مليون دولار في عام 1978 إلى 69 مليون دولار بنهاية عام 1982.

وعليه لجأ السودان إلى الاقتراض الخارجي لتغطية العجز في ميزان المدفوعات، ففي الفترة من منتصف السبعينات حتى بداية الثمانينات حصل السودان على عدد كبير من القروض والتسهيلات البنكية لاستيراد البترول والمواد الغذائية الرئيسية من حوالي 100 بنك تجاري عالمي تتوزع بين البنوك العربية والأوروبية والأمريكية بلغت جملتها في نهاية عام 1985 مبلغ 2 مليار دولار كما يتضح من الجدول (رقم 2) والتي كانت تمثل حوالي 20% من جملة المديونية والتي بلغت 10 مليار دولار في ذلك الوقت، ونسبة لارتفاع أسعار الفائدة التجارية لتلك القروض، عجز السودان عن سداد تلك الالتزامات مما أدى لتراكمها حتى وصلت إلى مبلغ 5.1 مليار دولار بنهاية العام 2014 أي ما يعادل 13% من جملة المديونية. كما تحصل السودان على عدد كبير من قروض الصادر (Credit Loans) من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية (دول نادي باريس)، والتي كانت تمنح على أسس تجارية وقد بلغت حجم مديونيتها مبلغ 2.2 مليار دولار بنهاية 1985م والتي تراكمت بفعل الفوائد التراكمية حتى وصلت إلى 14.6 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 22% من جملة المديونية.

بعد أن كانت تستغرق أكثر من 9 سنوات، حيث تم تعديل الشروط الفنية الخاصة بمقاييس استدامة الدين، كما أضيف شرط إعداد استراتيجية لخفض الفقر ((Poverty Reduction Strategy Paper (PRSP) بغرض توظيف المبالغ التي تم إعفائها من المديونية في برامج واستراتيجيات محاربة الفقر للدول المستفيدة، بجانب استيفائها للشروط الأخرى. بالرغم من أن مبادرة إعفاء الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC's جاءت بعد فشل المبادرات التقليدية في حل مشكلة ديون تلك الدول ومساعدتها علي تجاوز مشكلة خدمة ديونها وجعل اقتصاداتها أكثر استدامة، إلا أنها نالت العديد من الانتقادات التي تتركز في الآتي:

1- تعقد الإجراءات المتصلة بتأهيل الدول المرشحة للاستفادة منها، بالإضافة إلى تداخل المعايير المزدوجة والعوامل السياسية غير الموضوعية في عمليات اختيار وترشيح الدول الفقيرة المستفيدة من تلك المبادرات، والتي حالت دون استفادة السودان منها حتى الآن رغم إيفائه بالشروط الفنية، كما أن ارتفاع خدمة الديون المترتبة بعد عملية الإعفاء تمثل خصماً على الصرف على القطاعات الخدمية مثل الصحة والتعليم، والتي من شأنها العمل على خفض الفقر وهو الهدف الأساسي للمبادرة.

2- ضالة الأموال المخصصة لتلك المبادرة نسبة لعدم التزام دول غير نادي باريس والبنوك التجارية بالمشاركة في المبادرة، حيث تتم مشاركتهم على أساس تطوعي وعلي حسب علاقاتها السياسية والدبلوماسية مما قلل من فعالية المبادرة مع الدول المدينة.

3- الانتقادات الفنية حول طريقة احتساب حجم الإعفاء، والذي يتم على أساس نسبة الدين إلى الصادرات والذي كان من المفترض أن يتم على أساس خدمة الدين المستحقة علي الدولة المدينة.

4- محدودية المساعدات المقدمة من خلال المبادرة للدول المؤهلة سواء من ناحية حجم الإعفاء المقدم، أو المنح والمساعدات المقدمة لمساعدة تلك الدول.

جدول رقم (2)

موقف ديون السودان الخارجية بنهاية الأعوام 1985 و2014

(مليون دولار)

الجهة الدائنة	1985	%	2014	%
المؤسسات الدولية	2,054	20	5,696	13
دول نادي باريس	2,227	22	13,595	31
دول غير نادي باريس	3,700	36	17,025	39
البنوك التجارية العالمية	2,005	19	5,124	12
الموردين الأجانب	324	3	1,813	6
الجملة	10,310	100	43,253	100

المصدر: تقرير التزامات السودان الخارجية، قسم الجدولة، بنك السودان، 1985، تقرير التزامات ديون السودان الخارجية، وحدة الدين الخارجي، 2014.

مراحل تطور أزمة الديون الخارجية في السودان:

نشأت أزمة المديونية الخارجية في السودان بعد عجز الدولة عن الإيفاء بخدمة الديون في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات مما أدى لتراكم خدمة الديون كما يتضح من الجدول رقم (3) الذي يوضح العلاقة بين حجم الدين الخارجي وحجم السداد الفعلي ومتأخرات الفوائد (التعاقدية والتأخرية) خلال الفترة (1980-2014)، والذي يوضح انخفاض قدرة الدولة علي السداد حيث انخفضت خدمة الديون من 264 مليون دولار عام 1980 الي 97 مليون عام 1989، مما انعكس في زيادة متأخرات الفوائد من 49 مليون دولار في عام 1980 إلي 74 مليون دولار عام 1989، والتي كانت العامل الرئيسي في تضاعف حجم المديونية التي ارتفعت خلال نفس الفترة من 5.2 مليار دولار إلي 12.9 مليار دولار. ولم يكن أمام السودان غير السعي للوصول إلي حلول مرضية مع الدائنين لإعادة الثقة ولضمان استمرار حركة التدفقات التمويلية للمساعدة علي إعادة التوازن الاقتصادي وخدمة الديون، ففي خلال الفترة من (1980-1985) قام السودان بجدولة ديون نادي باريس مع نادي باريس، كما قام بجدولة ديون البنوك التجارية مع نادي لندن عامي 1985، 1981 ولم يتمكن السودان من الالتزام بهذه البرامج نسبة لصعوبة الشروط المصاحبة لها مما أدى إلي تراكم مزيد من المتأخرات، بالإضافة الي مساهمة عدد من العوامل الداخلية في تفاقم المشكلة مثل المشاكل الطبيعية كالجفاف والتصحر، والنزاعات الداخلية، عدم الاستغلال

الأمثل للمشاريع المختلفة، عدم وجود إدارة موحدة مسئولة عن وضع سياسيات للإقراض حتى نهاية عام 1979.

وخلال الفترة (2000-2014) واصلت الديون الخارجية ارتفاعها حتى وصلت إلى 43 مليار دولار عام 2014 نسبة لتراكم المتأخرات من الأصل والفوائد وخاصة الفوائد التأخرية والتي بلغت 51% من جملة المتأخرات، ويرجع ذلك لانخفاض معدلات السداد الفعلي كنسبة من جملة الصادرات والتي كان متوسطها خلال الفترة 6% مما ساهم في تفاقم مشكلة تراكم المديونية.

جدول رقم (3): العلاقة بين حجم الدين الخارجي، وحجم السداد ومتأخرات الفوائد خلال الفترة (1980-2014م)

(مليون دولار)

السنة	حجم الدين الخارجي	حجم السداد	نسبة خدمة الدين / الصادرات %	متأخرات فوائد الدين
1980	5,163	264	26	49
1982	7,216	296	29	309
1983	7,600	226	18	381
1984	8,612	172	13	615
1985	9,127	149	12	899
1986	9,870	247	23	1,229
1987	11,563	97	10	1,788
1988	11,961	179	18	2,253
1989	12,963	97	8	2,874
2000	20,521	126	7	9,737
2001	20,798	87	5	10,095
2002	23,608	140	7	11,714
2003	25,710	277	10	13,357
2004	26,784	330	9	14,140
2005	27,006	303	6	14,522
2006	28,457	237	4	15,632
2007	31,873	294	3	17,985
2008	33,542	374	3	19,060
2009	35,687	272	6	20,280
2010	37,805	428	6	22,017
2011	39,800	417	4	23,500
2012	42,047	315	8	24,849
2013	44,379	220	3	26,376
2014	43,253	139	3	26,531

المصدر: تقارير التزامات السودان الخارجية، وحدة الدين الخارجي، بنك السودان المركزي

لم تكن هناك جهة مسئولة عن حصر ودراسة القروض والتفاوض لخفض تكلفة الاقتراض، والقيام بجدولة وهيكلية الديون حتى العام 1978م، حيث كانت وزارة المالية هي الجهة الوحيدة المسئولة عن الاتصال بالجهات التمويلية للحصول على القروض حتى جاء قرار مجلس الوزراء في عام 1972 بتحويل الوزراء بالاتصال بمصادر التمويل الدولية للحصول على قروض دون الرجوع إلى وزارة المالية مما فتح الباب واسعاً أمام السماسرة وأدخل السودان في ديون كبيرة وخلال الفترة (1974-1977) حصل السودان على قروض كبيرة قدرها 2.4 مليار دولار مثلت أكثر من 35% من جملة الديون في نهاية عام 1982 البالغ قدرها 7 مليار دولار، وكما ترتب على ضعف التخطيط والإشراف على تنفيذ تلك القروض إلى عدم الاستفادة المثلي منها، فعلي سبيل المثال تم استغلال القروض في إنشاء مصانع النسيج قبل بناء مصانع الغزل مما أدى إلى إهلاك معظم مصانع النسيج لبقائها لفترة طويلة دون تشغيل.

وقد ترتب على ضعف قدرة الدولة علي متابعة الإيفاء بالالتزامات الخارجية، الي تدخل البنك الدولي لأول مرة في سبتمبر 1976 بإصدار تقرير ينصح فيه السودان بالآتي (التركيز على القروض الميسرة طويلة الأجل للتأكد من القدرة على خدمة ديونه في المستقبل، وتجنب الاقتراض غير الميسر وان يتم توجيه الاقتراض إلى المشاريع الاستثمارية ذات الأولوية كما يطلب من الحكومة السودانية تأسيس وحدة مركزية مسئولة عن جمع كل الحسابات الخاصة بالقروض).

كما قام صندوق النقد الدولي في إطار البرامج الإصلاحية مع السودان عام 1975م بوضع شرط للموافقة على تقديم تسهيل تمويلي للسودان يتمثل في التزام الحكومة بوضع سقف على القروض قصيرة الأجل، وبعد تلك الضغوط من قبل تلك المؤسسات الدولية بدأت الدولة في اتخاذ خطوات جادة لوضع آلية لإدارة الدين بإنشاء وحدة بوزارة المالية في عام

1979، وإنشاء إدارة إعادة الجدولة ببنك السودان المركزي تعمل على حصر كل ديون السودان المستحقة لدول نادي باريس والبنوك التجارية وإدارتها بعد إعادة جدولتها. ونظراً لوجود جهات متعددة لإدارة الدين، ولعدم وجود نظام يربط بين تلك الجهات تعاقد السودان مع شركة محاسبة عالمية بريطانية لحصر ديون السودان (Peat Marwick) لمطابقة ومراجعة ديونه بما لديها من إمكانيات تتناسب وهذا العمل الشائك والمعقد في هذا المجال. وقد قام بيت الخبرة بالتعاون مع إدارة إعادة الجدولة في ذلك الوقت بمراجعة ومطابقة ديون السودان.

في عام 2000 في إطار إجراءات تحسين الإدارة الاقتصادية الكلية بالبلاد، وتمشياً مع توصيات المنظمات الدولية صدر القرار الوزاري رقم (22) بإنشاء وحدة الدين الخارجي ببنك السودان المركزي كوحدة مستقلة تحت إشراف مباشر لوزير المالية والاقتصاد الوطني ومحافظ بنك السودان المركزي لكي تكون المرجع الرسمي للدولة فيما يختص بالمعلومات المتعلقة بالديون الخارجية للسودان، وما يستتبع ذلك من رصد وتجميع وتسجيل وتحليل البيانات المتعلقة بها، والاشتراك في المفاوضات التي تتعلق بإبرام القروض والاتفاقيات للحصول على أفضل الشروط، ومتابعة التطورات في المبادرات الدولية ذات الصلة بمعالجة الديون الخارجية، وإعداد الدراسات التي تساعد في الارتقاء بسياسات وإجراءات إدارة الدين الخارجي، بالإضافة إلى المشاركة في رسم وتنفيذ سياسات الإقراض الخارجي، ووضع استراتيجية معالجة الديون الخارجية.

السودان والبرامج الإصلاحية لمعالجة الأزمة:

صندوق النقد الدولي:

في إطار سعي السودان في نهاية السبعينات لمعالجة مشاكل الاختلال في ميزان المدفوعات لجأت الحكومة إلى القيام بعدد من الإصلاحات الاقتصادية بدعم من صندوق النقد الدولي، حيث أجمع خبراء الصندوق في ذلك الوقت على أن مشكلة الاقتصاد السوداني مرتبطة بالإفراط في الاستهلاك المحلي وضعف

الاستثمار مما قاد إلى عجز ميزان المدفوعات، وتراكم المديونية الخارجية بما يعطل القدرات الإنتاجية للاقتصاد السوداني، وقد تم بالفعل الاتفاق على عدد من البرامج الإصلاحية الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة (1966-1981). ولكن واجه تنفيذ برامج الإصلاح بعض الصعوبات نسبة لاختلاف الحكومة مع الصندوق على بعض مكونات تلك البرامج وخاصة المتعلقة بإزالة الدعم عن السلع الرئيسية وعدم توفر الدعم الفني للمساعدة في تنفيذ تلك البرامج، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة القروض التي تحصل عليها خلال فترة البرنامج حيث تقلصت فترات السماح إلى أقل من 3 سنوات، ووصل سعر الفائدة إلى 12% في منتصف الثمانينات وبدأت نسبة القروض الميسرة في الانخفاض من 63% خلال الفترة (1978-1981) إلى 12% خلال الفترة (1982-1984). يتضح من الجدول رقم (4) تدهور عدد من المؤشرات الاقتصادية قبل وبعد تدخل الصندوق ودخول الاقتصاد السوداني في مشكلة الديون الخارجية مما أدى إلى التوقف عن سداد المبالغ المستحقة للصندوق والتي بلغت 81 مليون دولار في عام 1984 مما قاد الصندوق ليعلن في فبراير 1986 بأن السودان غير مؤهل لاستخدام الموارد المالية من الصندوق، وإعلانه السودان دولة غير متعاونة في عام 1990. وقد ترتب على هذا الوضع حرمان السودان من الاستفادة من برامج

التمويل الميسر المقدمة من خلال المؤسسات التمويلية (صندوق النقد الدولي - البنك الدولي - بنك التنمية الإفريقي). وفي إطار سعي السودان لتطبيع علاقاته مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وللإيفاء بأحد المتطلبات الفنية للاستفادة من مبادرة إعفاء الديون الخارجية HIPC وهو أن يكون لدى الدولة برنامج اقتصادي مع صندوق النقد الدولي Track Record وتحقق فيه أداءً جيداً، تم الالتزام السودان ببرامج اقتصادية مراقبة (SMPs) مع الصندوق لمدة 13 عاماً منذ عام 1996 حتى عام 2010 وقد سجل فيها أداءً اقتصادياً جيداً بشهادة صندوق النقد الدولي. وفي العام 2014 تم توقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي لتنفيذ برنامج اقتصادي مراقب جديد بعد انقطاع دام 3 سنوات وذلك لاستكمال المتطلبات الفنية للوصول لنقطة اتخاذ القرار لمبادرة إعفاء الديون HIPC. وقد واجه تنفيذ تلك البرامج بعض العوائق التي حدت من نجاحها وهي افتقارها إلى الدعم المالي واقتصارها على تقديم الدعم الفني فقط إذ إن النموذج المطبق في الصندوق هو إملاء شروط للإصلاح في مقابل توفير دعم مالي لميزان المدفوعات وهو لم يكن متاحاً للسودان نسبة متأخرات الديون تجاه الصندوق والتي وصلت بنهاية عام 2014م إلى 1 مليار و416 مليون دولار، ويرى الصندوق أن البرنامج الاقتصادي المراقب الحالي (Staff Monitored Program) لا يستوفي شروط سجل الأداء

جدول رقم (4)

أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (1970-2014)

المؤشر الاقتصادي	الفترة (1970-1978) ما قبل تدخل الصندوق	الفترة (1979-1983) ما بعد تدخل الصندوق	2014
معدل نمو الناتج المحلي	6.6%	0.7%	3.6%
متوسط العجز الجاري في ميزان المدفوعات	278 مليون دولار	833 مليون دولار	4,8 مليار دولار
معدل النمو السنوي في الصادرات	10%	4.4%	-
حجم الديون الخارجية	396 مليون دولار	9 مليار دولار	43 مليار دولار
خدمة الدين / الصادرات	13.7%	102%	519%

المطلوب للاستفادة من المبادرة مما يعيق استفادة السودان من المبادرة أسوة بغيره من الدول الإفريقية.

جدولة نادي باريس ونادي لندن:

حاول السودان أسوة ببقية الدول النامية الاستفادة من جدولة ديونه مع دول نادي باريس من خلال الدخول في أربع برامج لجدولة في الأعوام (1979 و 1980 و 1982 و 1984)، ونظراً لصعوبة شروط الجدولة التي وصلت فيها فترات السداد إلى 6 سنوات وسعر الفائدة وصل إلى 12% لم يتمكن السودان من السداد، وعليه لم يتمكن من الاستفادة من برامج نادي باريس اللاحقة بعد عام 1988 والتي استفادت منها معظم الدول الإفريقية وحصلت فيها على إعفاءات كبيرة لديون نادي باريس.

كما أدى عجز السودان عن السداد لدول نادي باريس (تشمل الدول الأوروبية وأمريكا) إلى تطبيق أمريكا أول عقوبات على السودان في العام 1988 استناداً إلى عدم مقدرة السودان عن سداد ديونه لأكثر من عام، ولذا لم يستفيد السودان من العون الأمريكي الخارجي (المعونة الأمريكية USAID)، وفي عام 1990 تم حرمان السودان من المساعدات الأمريكية مثل برنامج المساعدات الأمريكية لإعادة هيكلة الديون الخارجية، برامج القروض الزراعية، وبرامج تشجيع الصادرات، وبرامج المساعدات العسكرية الخارجية، وبشكل عام انخفضت المساعدات والقروض السلعية والغذائية الغربية المقدمة للسودان من حوالي 478 مليون دولار في عامي 1990-1991 إلى 91 مليون دولار عامي 1991-1992.

لجأ السودان لنادي لندن لجدولة مديونية البنوك التجارية خلال عام 1981، حيث نصت الاتفاقية على إعادة جدولة المديونية لتسدد خلال سبع سنوات منها 3 أعوام فترة سماح وقد خضعت الاتفاقية لتعديل إضافي في عام 1985. ولكن لم يلتزم السودان بالسداد بعد التعديل ويرجع ذلك لعدم تناسب هذه الاتفاقية مع الظروف الاقتصادية للسودان.

خصوصية مشكلة الديون الخارجية في السودان:

بعد استعراض أسباب نشأة أزمة الديون في الدول النامية، والمبادرات التي قدمت لمعالجة تلك المشكلة، يلاحظ أن معظم الدول النامية قطعت أشواطاً بعيدة في معالجة الأزمة بمساعدة المجتمع الدولي، وبالفعل نجحت بعض الدول في الخروج من نفق المديونية وانطلقت في مسيرتها التنموية ومنها البرازيل، نيجيريا، وتركيا وغيرها من الدول، وبالنظر إلى موقف السودان يلاحظ أن أزمة الديون في السودان ظلت تتصاعد منذ الثمانينيات حتى أصبح السودان يتصدر قائمة الدول الفقيرة المثقلة بالديون بمديونية تصل قيمتها مبلغ 43.2 مليار دولار بنهاية عام 2014م كما يتضح من الجدول رقم (3)، وتمثل نسبة المتأخرات منها 87% تقدر بمبلغ 37.7 مليار دولار ويرجع هذا الوضع للأسباب الآتية:

1/ عدم تمكن السودان من الاستفادة من مبادرات نادي باريس بعد العام 1986، وعليه لم يستفيد من التطورات الكبيرة والمزايا التي قدمها النادي للدول النامية والتي طرحت لأول مرة مبدأ المعالجة الكلية للدين Stock Treatment، وتخفيض جزء كبير من المديونية وصلت إلى 67% من ديون نادي باريس وفق شروط نادي نابولي وجدولة المتبقي على 40 سنة.

2/ حرمت العقوبات الاقتصادية السودان من المنح والمعونات المقدمة للدول النامية خلال الفترة (1990-1999) والتي بلغت أكثر من 26 مليار دولار.

3/ تراكم المتأخرات تجاه المؤسسات الدولية أدى إلى حرمان البلاد من الاستفادة من نوافذ التمويل الميسر، مما أدى إلى الاتجاه نحو التمويل غير الميسر لتمويل برامج التنمية.

4/ عدم الاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC's بالرغم من استيفاء السودان لكل الشروط الفنية اللازمة للاستفادة من المبادرة ولكن التغير المستمر في الاشتراطات السياسية هو المعوق الرئيسي أمام استفادة السودان من تلك المبادرة.

15/ وضع السودان كدولة تعافي من نزاعات داخلية (Post Conflict Country) استمرت لأكثر من خمسين عاماً، وحاجة البلاد إلى معاملة استثنائية من الدول الأعضاء في نادي باريس كما حدث مع دول العراق، مصر وبولندا.

16/ تعتبر المتأخرات تجاه بعض المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومجموعة بنك التنمية الإفريقي، وبنك الاستثمار الأوروبي) والتي تبلغ حوالي 3 مليار دولار أكبر عائق أمام استفادة السودان من الـ HIPC's حيث أن نظام المبادرة لا يعالج تلك المتأخرات بل يتطلب دفع هذا المبلغ قبل التأهل للمبادرة.

17/ رغم موافقة السودان علي الخيار الصفري لقسمة الديون عام 2011م بعد انفصال جنوب السودان (حيث يتحمل السودان كامل المديونية بشرط دعم المجتمع الدولي للسودان للاستفادة من مبادرة الـ HIPC's خلال عامين، وإزالة العقوبات الاقتصادية، ودعم التنمية في الدولتين) والذي جاء علي قناعة بان مشكلة الديون والعقوبات قد تؤدي إلي تأجيج الصراع بين الدولتين وان معالجة تلك المشاكل سوف تقود إلي تكوين دولتين قويتين اقتصادياً، إلا أنه حتى الآن فإن المجتمع الدولي لم يفي بوعوده وظلت الاشتراطات السياسية تقف عائقاً أمام الاستفادة من HIPC's وإزالة العقوبات الاقتصادية.

18/ استجابة لنداء المجتمع الدولي تم في نهاية عام 2014 وإعطاء فرصة للتحرك المشترك بين الدولتين تحت إشراف الاتحاد الإفريقي للعمل على الوصول إلى دائني السودان وإقناعهم بأهمية تنفيذ الاتفاق تعامل السودان بمرونة ووافق على تمديد فترة الخيار الصفري لعامين آخرين حتى نهاية عام 2016 أملاً في سرعة التحرك للجنة الثلاثية (والتي تشمل حكومة السودان وحكومة جنوب السودان والاتحاد الإفريقي) وإيفاء المجتمع الدولي بمسؤوليته تجاه الاتفاق.

19/ يختلف حجم وطبيعة ومكونات المديونية الخارجية للسودان عن ديون معظم الدول النامية وخاصة التي استفادت من مبادرة إعفاء الديون HIPC's، حيث تمثل مديونية دول

غير نادي باريس نسبة 36% من حجم المديونية الكلية بنهاية عام 2014م وأكثر من 80% من تلك القروض تم توقيعها بعد تاريخ القطع للسودان وهو 1984 (هو تاريخ آخر اتفاقية تم توقيعها مع دول نادي باريس) ويعتبر تاريخ القطع هو التاريخ الفاصل الذي يتم علي أساسه تحديد الدين المؤهل للمعالجة (Eligible Debt)، والذي يتمثل في القروض التي تم توقيعها قبل ذلك التاريخ، وذلك مما يقلل من حجم الدين المؤهل للمعالجة في إطار المبادرة، كما أن دول غير نادي باريس لا يوجد تجمع رسمي لها أسوة بدول نادي باريس مما يتطلب التفاوض مع كل دولة علي حده واستغلال الدبلوماسية والسياسية مع تلك الدول بأقصى درجة ممكنة، والتعامل معها عبر منظمات المجتمع المدني بها، كما تمثل الديون التجارية (البنوك التجارية والموردين الأجانب) نسبة 19% من جملة المديونية، وهي غير قابلة للمعالجة في إطار مبادرة HIPC's وتحتاج إلى الحصول على مساعدات مالية كبيرة وفنية من المؤسسات الدولية لمعالجتها.

الخلاصة والتوصيات:

يتضح من استعراض سياسات العون الخارجي تجاه الدول النامية منذ بداية السبعينات حتى الآن وما تلاها من برامج لمعالجة الأزمة أنه قد صاحبها عدد من السلبيات التي قللت من فعاليتها، وفشلت في تحقيق تطلعات الدول النامية في تحقيق النمو والهروب من مصيدة الفقر وتتلخص تلك السلبيات في الآتي:

أولاً: سياسات الإقراض غير الرشيدة:

اتسمت الفترة ما قبل الأزمة منذ بداية السبعينات حتى منتصف الثمانينات بتقديم المانحين والدائنين الرئيسيين حجم كبير من المساعدات والقروض للدول النامية لم يتم استغلالها في المقابل في تنمية اقتصاديات تلك الدول، ولم تبدل تلك الجهات المانحة الجهود المطلوبة للتأكد من جدوي المشاريع الممولة، ومقدرة تلك الدول علي سداد الالتزامات المترتبة علي تلك القروض، وذلك في الوقت الذي يتوفر لها كل الإمكانيات مثل بيوت الخبرة المتخصصة للقيام بتلك الدراسات المطلوبة،

حيث كان همها الأول تصريف الفوائض لديها أو إرضاء بعض الاعتبارات السياسية مثل حالة الاستقطاب الدولي إبان الحرب الباردة بغض النظر عن مصالح الدول النامية.

كما تزامن ذلك الوضع مع عدم تطبيق المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي معايير الشفافية والمساءلة لمراقبة تلك القروض، والتأكد من تبني الدول المدينة سياسات جيدة لإدارة تلك الديون بصورة رشيدة، فعلي سبيل المثال تجربة السودان حيث تلقي توصيات من كل من صندوق النقد والبنك الدولي حول تبني سياسة للاقتراض وإدارة الديون الخارجية في عام 1979 بعد تفاقم مشكلة الديون بالفعل وسعيه في معالجتها في أروقة نادي باريس، ونادي لندن.

وقد أدت سياسة الإقراض غير المسئول من قبل الجهات المانحة إلى توفير البيئة الملائمة لبعض الأنظمة الفاسدة في الدول النامية لاستغلال تلك القروض لمصالحها لشخصية دون تحقيق التنمية في دولها ليكون ذلك نتيجة لتلك السياسات غير الرشيدة وليس سبباً في الاستغلال السيئ للقروض كما يروج بعض الخبراء في الدول المتقدمة.

كما اتسمت الفترة الأخيرة بتراجع حجم المساعدات المقدمة للدول النامية سواء على مستوى القروض والمعونات أو إعفاءات الديون عند مقارنتها بمستوى التحديات والمشاكل التي تواجه تلك الدول مثل تدهور شروط التجارة العالمية، النزاعات القبلية، الاستعمار وانتشار الأمراض البوائية.

ثانياً: عدم فعالية برامج الجدولة والإعفاء:

اتسمت برامج الجدولة منذ فترة السبعينات حتى الآن بعدم مراعاة تطلعات الدول النامية في تحقيق النمو والهروب من مصيدة الفقر مما أدى لتكرار عودتها لجدولة ديونها وذلك يرجع للأسباب التالية:

- اتسمت الشروط المصاحبة لبرامج الجدولة تحت مظلة نادي باريس ونادي لندن بالتعقيد وقد تضاعفت شروط الإقراض لتشمل النواحي السياسية والاقتصادية، خاصة للدول الإفريقية النامية جنوب الصحراء خلال الفترة (1970 -

1990) ما بين 15 شرطاً إلى 30 شرطاً لتغطي مجالات كثيرة منها السلامة المالية، التجارة، التمويل، سوق العمل، وشبكات الضمان لاجتماعي، ومحاربة الفساد، والحكم الرشيد. وذلك بالإضافة إلى اشتراط تبني الدول برامج إصلاحية مع صندوق النقد الدولي، والتي قد أثبتت غير ملاءمتها لظروف كثير من الدول، وفي بعض الأحيان زادت من معاناة تلك الدول.

- بالرغم من أن مبادرة إعفاء الديون للدول الفقيرة المثقلة بالديون HIPC's تم إطلاقها في 1996 بعد فشل المبادرات التقليدية في حل مشكلة ديون تلك الدول من خلال توفير موارد إضافية لتلك البلدان للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، ومساعدتها علي تجاوز مشكلة خدمة ديونها وجعل اقتصاداتها أكثر استدامة، إلا أنها واجهت العديد من الانتقادات التي ذكرت سابقاً بالإضافة إلي كونها آلية غير مستمرة مما يحد من فعاليتها في مساعدة الدول النامية في مواجهة التحديات الماثلة أمامها مثل النزاعات الداخلية، الأزمات المالية العالمية، ضعف البنية التحتية مما دفعها للجوء إلي الاقتراض التجاري، والذي أدى إلي تراكم ديونها مرة أخرى مما هدد استدامة ديونها.

التوصيات:

بناءً على ما ذكر يمكن القول إن المديونية تعتبر أكبر تحد يواجه الدول النامية ويقف عائقاً أمام تحقيق التنمية الاقتصادية، مما يستدعي إقرار مبدأ المسؤولية المشتركة والتعاون من خلال اتباع منهج شامل تتشارك فيه كل من الأطراف المعنية بمشكلة الديون سواء على مستوى الدول الصناعية الكبرى، أو المؤسسات الدولية والبنوك التجارية والدول النامية المدينة من خلال الآتي:

1/ معالجة أوجه الخلل القائم في الاقتصاد الدولي ككل، وفي النظام النقدي والمالي الدولي، وخاصة في النظام التجاري الدولي، وقد أثبتت التجارب أن تنمية اقتصاديات الدول النامية يعتبر الكفيل بتحقيق انتعاش اقتصادي عالمي مستدام.

2/ سعي الدول النامية إلى مراجعة سياسات التمويل المطبقة في البرامج التمويلية للمؤسسات المالية الدولية الموجهة للدول

سياسي، عليه يجب إبراز واستغلال المجهودات السياسية التي يقوم بها السودان سواء على مستوى الحوار الوطني الداخلي أو على مستوى المجهودات الخارجية في مجال محاربة الإرهاب وتحقيق السلام في المنطقة العربية في المساهمة في حل قضية الديون باعتبارها أحد المشاكل الهامة التي تؤثر على التنمية والاستقرار في البلاد.

المراجع:

1. Bank Recycling of Petro Dollars to Emerging Market Economies during the Current Oil Price Boom, Johannes Wiegand, IMF working Paper, 2008.
2. The Domestic Origins of Sudan External Debt Crises Abdel Rahman Ahmed Abdel Elrahman, International Islamic University Malaysia, 1995.
3. Trade and Development report, UNCTAD, 2006.
4. Delivering on debt and relief from IMF gold to a new aid architecture, Nancy Birdall, John Williamson, Centre of global development and the Institute for international economics, April 2002.
5. Recent Experience with Commercial Bank Debt Reduction , Stijn Claessens Ishac Diwan and Edurado Fernandez-Aris, International Economic Department, The World Bank , October ,1992.
6. Developing Country Debt and Economic Performance, The International Financial System, Jeffrey D. Sachs, University of Chicago, 1989.
7. عمرو مصطفى كمال حلمي، مبادرات حل أزمة مديونية الدول النامية، مجلة السياسة الدولية، يناير 1987م.
8. عرفات تقي الحسني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999م.
9. تقارير التزامات الديون الخارجية، وحدة الدين الخارجي، بنك السودان المركزي، عدة أعوام.

النامية خاصة صندوق النقد الدولي من خلال إدخال إصلاحات جوهرية على رأسها تخفيف الشروط Conditionality عند تقديم القروض إلى الدول النامية، واقتراح إلغاء نسبة ولو ضئيلة من إجمالي ديونها تجاه تلك الدول، وإعطاها وضع خاص يراعي التحديات الماثلة أمام تحقيق النمو والتطور بها.

3/ حث الدول المتقدمة الصناعية على تطبيق سياسات اقتصادية وتمويلية تراعي فيها مصالح الدول النامية، وزيادة الدعم المقدم لمؤسسات التمويل الدولية خاصة البنك الدولي وبنوك التنمية لتعزيز النمو في الدول النامية.

4/ ضرورة تعاون الدول المدينة لتنفيذ فكرة إنشاء تكتل دولي على غرار نادي باريس لجعله الأساس الذي تنطلق منه المواقف الجماعية لمواجهة الشروط الصعبة سواء في برامج إعادة الجدولة أو سياسات منح التمويل، والتأثير على عملية صنع واتخاذ القرار في المؤسسات التمويلية من خلال المشاركة في كافة مراحلها باعتبار أن مشكلة الديون لم تجد الحلول المناسبة الكاملة التي تعين القارة الإفريقية على حل مشاكلها وتوفير معينات التنمية والتطور.

5/ وفيما يتعلق بالسودان على وجه الخصوص يجب مواصلة جهود التحرك المشترك من خلال إعداد خطة للتحرك الخارجي لا تستهدف فقط الدول الدائنة للسودان بل تشمل منظمات المجتمع المدني الدولية والمنظمات الطوعية، والمنظمات الحقوقية والدول الصديقة لشرح أبعاد مشكلة الديون، واثار العقوبات علي الوضع الإنساني في البلاد واعتبارها احد أهم أسباب النزاعات الداخلية مما يتطلب أن يتحمل الضمير الإنساني مسؤوليته تجاه المشكلة ويقوم بخطوات استثنائية لمعالجتها.

6/ إقناع متخذي القرار أن مبادرة الـ HIPC لن تكون هي المفتاح السحري لحل المشكلة بالنظر إلي كل الانتقادات السابقة للمبادرة وخصوصية وضع ديون السودان حيث يحتاج السودان إلى معاملة استثنائية للمعالجة.

7/ بالنظر إلى أن مشكلة ديون السودان لها شق فني وشق

التمويل الأصغر بين الدعوة لإلزام الضمانات والصقل بضمانات مخففة



دراسات
وبحوث

مقدمة:

على نطاق العالم فإن طبيعة التمويل الأصغر تختلف، تبعاً لذلك تتنوع ضماناته. فالتمويل الأصغر قد يعني أي شيء يتراوح ما بين أموال الزكاة أم حفنة من أموال الصدقات التي يوزعها رجل دين ومؤسسة خيرية لعمليات التمويل الأصغر في قرية ما بدون ضمانات، وما تقدمه البنوك الحكومية والخاصة والمتخصصة (بضمانات عينية) وما تقدمه اتحادات الادخار والإقراض لعملائها (بضمان المجموعة). والهدف الرئيسي من هذه التمويلات وإن اختلفت ضماناتها هو التغلب على أحد المعوقات الرئيسية التي يواجهها الفقراء النشطين إقتصاديا في جميع أنحاء العالم، ألا وهي ندرة الفرص للحصول على القروض (أو التمويل) وعلى الخدمات الأخرى المصاحبة له.

والضمان هو قيمة جزئية أو كلية من حجم القرض توضع في مقابل حالة الإخفاق في السداد. وينقسم الضمان في التمويل الأصغر لقسمين رئيسيين يختلفان باختلاف المواصفات والتي تتمثل في الاعتماد على العلاقة الاجتماعية (التي تمثلها المجتمعية والسمعة) والاعتماد على الأصول العينية (وتمثلها الفردية والتملك).

يأتي غياب الضمانات المناسبة ضمن أهم المشكلات التي تواجه تجربة التمويل الأصغر في السودان. ومشكلة الضمانات ترتبط بعوامل كثيرة من أهمها طبيعة الجهة المستهدفة الفقيرة، وضعف



بروفيسور/ بدرالدين عبدالرحيم إبراهيم

رئيس وحدة التمويل الأصغر

بنك السودان المركزي

درجة تعليمها وفقرها وعدم إمتلاكها لأي أصول عينية كانت أم مادية. وعلى نطاق العالم إختلفت الضمانات كثيراً وتنوعت حسب خصائص الجهة المستهدفة، بدءاً من المعدات والآلات والأصول عموماً إلى ضمان الصناديق وال ضمان الجماعي وغيرها.

وفي السودان هنالك من يتحدث عن ضرورة إلغاء أي ضمانات في التمويل الأصغر ويشيرون لبعض التجارب العالمية مثل تجربة بنك (جرامين) في بنغلاديش. يوضح هذا المقال الاختلاف بين أنواع التمويل الأصغر ومؤسساته مع اختلاف ضماناته، كما سوف تتم الإشارة للتجربة السودانية التي لا تحتتمل أن يكون التمويل بدون ضمانات، ولكن ينبغي أن تخفف الضمانات بحيث تكون في مقدور الجهة المستهدفة الإيفاء بها.

الضمان الجماعي:

الضمان الجماعي ربما بدأ مع بداية تقديم التمويلات الصغيرة وكان السمة المميزة لتجربة (جرامين). ويعني هذا النوع من الضمان أن المقترضين كمجموعة إتفقوا على تحمل تبعات إخفاق أيّاً منهم بصورة جماعية. وفي هذا النظام الذي يمكن أن نطلق عليه (أسرة القرض) يقدم القرض لواحد من أفراد مجموعة مكونة من 5-8 أفراد يتم إختيارهم بالتراضي ويقوم كل فرد بأخذ قرضه الخاص به، ولكن بضمان المجموعة المتضامنة وفي حالة الإخفاق تقوم كل أسرة بدفع مستحقات أعضائها المخالفين في الدفع. والمسؤولية الجماعية في نظام ضمان المجموعات تحتتم على المقترضين ذوي المخاطر أن يكونوا مع بعضهم البعض وهذا يحتم عليهم مسؤولية دفع قيم مالية أكبر في حالة إخفاق زملائهم في دفع الأقساط في مواعيدها. ويأتي ذلك لأن هنالك حافز يجعلهم يراقبون بعضهم البعض وربما يقومون بمقاطعة إجتماعية لزملائهم الذين يتأخرون في دفع الأقساط. وفي هذا النظام يكون أعضاء

المجموعة الذين تربطهم علاقة وطيدة في وضع أفضل من المصرف في مراقبة بعضهم، وذلك لقربهم من بعض جغرافياً ولارتباطهم تجارياً. ولكن إذا لم يتمكن أي واحد من المجموعة أن يسدد الأقساط ولم يكن لدى أعضاء المجموعة موارد مالية لتغطية الأقساط فإنهم سيكونون غير جديرين بالقروض وسوف يشطب أسمائهم من قائمة التمويل لا لشيء ارتكبوه.

والضمان الجماعي لا يمثل فقط ضمان للمؤسسة بل أيضاً يشجع على الجماعية في العمل ويشجع المجتمعات لدعم أفرادها لبعضهم البعض للخروج عن دائرة الفقر. وأهمية الضمان الجماعي أنه يقدم معلومات مجانية من المجتمع المحلي لمؤسسات التمويل الأصغر خاصة بتقييم مقدرة العميل على السداد وضماناتهم والعمل كمؤسسة لاسترجاع القروض، كما أن المجموعة تختصر الوقت للمصرف في مجال حسابات المجموعة حيث يتعامل معها بحساب واحد ويتم مقابلتهم في مكان واحد، كما أن جمع مبالغ الإيدار تتم في مكان واحد وفي لحظة واحدة دون أعباء إدارية أو زمنية تذكر ودون أن يجتهد المصرف في ذلك أو يتكبد تكاليف مالية. والضمان الجماعي يعتبر من أهم مصادر توفير المعلومات المحلية في مجال التمويل.

عيوب التمويل الجماعي متعددة. من أهمها المسؤولية الجماعية نفسها وكان ينبغي في حالة إخفاق أي عضو من أعضاء المجموعة من الأفضل أن يتم استبدال العنصر الذي لم يقدّم دفع ما عليه من أقساط بدلاً من معاقبة كل أفراد المجموعة، كما هو الحال في محاولة تخفيف العبء في المسؤولية الجماعية في تجربة (جرامين)⁽¹⁾. التمويل الجماعي يقدم بتكلفة أعلى من التمويل الفردي، كما أنه يضيف أعباء متمثلة في ضياع الوقت لهذه الجهة ويفقد

1) Martin, Imran, 1996, Group Credit Arrangements with Joint Liability: Some Thoughts and Puzzles", Grassroot Vol. (20), pp. 448-.

أعضاء المجموعة خصوصيتهم. العيوب في آلية التمويل الجماعي لخصها مالكولم هاربر في مايلي: إذا طلب من طالب تمويل الالتحاق بمجموعة وحضور إجتماعاتها الأسبوعية مع التأكد من أن يحضر معه مبلغ الوديعة الإيداعية، وفي حالة عدم الحضور ستفرض عليه غرامة، كما سيكون مسؤولاً عن دفع أي مبالغ لأي فرد في المجموعة يفشل في دفع الأقساط. أما إذا رأى قفل الحساب الإيداعي خاصته لا يتحصل أكثر من المبلغ المدفوع. أما سعر الفائدة في التمويل سيكون أكثر من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف السعر السائد في السوق في حالة التمويل الفردي. بالتأكيد لن يقبل أي فرد الدخول للمجموعات بهذه الشروط الصعبة. هذه هي عيوب تمويل المجموعات في التمويل الأصغر⁽²⁾. هنالك خصائص إجتماعية تتميز بها البلدان الفقيرة في آسيا وهي التي جعلت ضمان المجموعة ناجحاً في هذه المناطق. وهذه الخصائص هي سهولة معرفة الجيران وسهولة الالتقاء بهم وتوفر الوقت لذلك. هذا بالإضافة إلى أخلاقيات أهل الريف في التكافل والتراحم ومساعدة الغير وغيرها. فضلاً عن قبولهم للنظم والقوانين المرتبطة بالتمويل (كما هو الحال في تجربة (جرامين)) مثل القيام لرئيس المجموعة احتراماً وترديد بعض الشعارات الخاصة بمصرف (جرامين) عند كل اجتماع للمجموعة. أغلب هذه الخصائص المجتمعية لا تتوفر في المجتمعات السودانية الحضرية. وفي السودان فإن خصائص المجتمع لا تسمح بتطبيق مثل هذا النظام بنجاح.

التجربة السودانية في ضمانات صغار المنتجين:

حدد بنك السودان المركزي عدة ضمانات غير تقليدية لعمليات التمويل الأصغر⁽³⁾ من أهمها ضمان المجموعة

عبر صناديق الضمان المشترك، ضمان حجز المدخرات، رهن الممتلكات المنقولة، والرهن الحيازي للممتلكات القيمة كالذهب والمجوهرات. ولكن لازالت المصارف في السودان تتعامل بتقليدية في مسألة ضمانات التمويل الأصغر وأقل ضمان يتم قبوله الضمان الشخصي⁽⁴⁾. والضمانات المستعملة في السودان الضمانات الشخصية من طرف ثالث مدعومة بشيك، صناديق ضمان قروض منظمات المجتمع المدني، تعهدات المجتمع المحلي، ضمان الراتب الشهري، حجز المدخرات، رهن الدخول والرواتب والمعاشات، الإحتفاظ بالوثائق، التعهدات القانونية بعدم التصرف في الأصول، الإحتفاظ بسند الملكية للأصول موضوع التمويل، ضمان قانوني بعدم التصرف في الأصل الممول حتى سداد القيمة، ورهن الممتلكات (الأصول)⁽⁵⁾، التخزين المباشر (في حالة التمويل بصيغ المشاركة)، ضمان المجموعات، ضمان الودائع الوقفية بإتفاقيات إطارية بين المصرف والجهات المالكة للودائع حكومية كانت أم منظمات أو جمعيات أو شركات، ضمان الواجهات الإجتماعية كالعمد والشيخوخ، ضمان حجز المدخرات (ضمان جزئي)، ضمان المرتبات عند تمويل العمال والموظفين محدودي الدخل، ضمان المعاشات المحولة للبنك عند تمويل شريحة المتقاعدين، ضمان منظمات المجتمع المدني والاتحادات، والتأمين الأصغر (وثيقة التأمين الشاملة كضمان تأمين ضد تعثر العميل

(4) ياسر جامع، 2010، الوجه القبيح للتمويل الأصغر،

<http://arabic.microfinancegateway.org/content/article/more/44354?PHPS ESSID=189e21d04e2ceca456952860986121ba>

(5) والتجارب القليلة العالمية في التمويل الأصغر الإسلامي أثبتت أيضاً نجاحها في استغلال الذهب كضمان متوفر ومقبول ومستقر السعر ونجاح في تشجيع فرص الادخار والاستثمار الأصغر للفقراء (تجربة أرهنو، Ar-Rahnu، ماليزيا).

Mohammed, Ali Baharum, 2005, Ar-Rahnu: A New Microfinance Era in Malaysia, National Cooperative Organization of Malaysia.

2) Thomas Dichter and Malcolm Harper, 2007, What is Wrong with Microfinance? Practical Action Publisher, UK, p. 49).

(3) بنك السودان المركزي، 2008، منشور رقم (2008/5)، بتاريخ 10 مارس، بعنوان: الضمانات غير التقليدية المصاحبة لعمليات التمويل الأصغر، بنك السودان المركزي، الخرطوم.

وتأمين العين موضوع التمويل⁽⁶⁾. وانصب تركيز المصارف السودانية على الضمانات الشخصية من الغير والتي تعاني من مشكلات أهمها صعوبة الوصول إلى المقترض أو الضامن في حالة التعثر وكذلك فرض أي مطالبات في القروض المضمونة من قبل ضمان من الغير⁽⁷⁾.

وفيما يختص بملاءمة وفوائد الضمانات الحالية فقد درج المصرفيون أنفسهم بالقول إن المنافع من هذه الضمانات متواضعة إلا أنه لا توجد بدائل في الوقت الحالي⁽⁸⁾. وهناك رأي عام أيضاً وسط المتخصصين والمراقبين في السودان بأن الضمانات المستخدمة رغم تعددها ضعيفة وليس لها تأثير كبير على معدلات السداد. وتوصلت دراسة حول الضمانات شملت عدة بنوك سودانية في العام 2006 بأنه وبصرف النظر عن نوع الضمان المستخدم إلا أن الأداء الكلي لمعظم فروع المصارف التي شملها البحث ذات متوسط أقل من المعايير الدولية للتمويل الأصغر⁽⁹⁾.

ويرى المتخصصون والمراقبون أيضاً فشل الضمانات التقليدية (ضمان الطرف الثالث) لضعف الوعي لدى صغار المنتجين. أما ضعف مردود ضمان العميل بواسطة المنظمات القاعدية والإتحادات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والإتحادات التعاونية وغيرها، فقد كان نتيجة لعدم وجود مجموعات تتميز بصفات تساعد على ضمان نفسها وعدم معرفتها بالإدخار وأساليبه. وفيما يختص

(6) الضمان الشخصي من أكثر الضمانات المستعملة في النظام المصرفي بالسودان في التمويل الأصغر، بنسبة خطر ضعيفة إلا أن مبالغ القروض التي يقبل فيها هذا النوع من الضمان لا تتعدى 10 ألف جنيه سوداني. وفي مسح أجراه مصطفى جمال الدين وآخرون على مؤسسات التمويل الأصغر بثلاثة ولايات بالسودان وجد أن الإقراض بالضمان الشخصي لأفرع المصارف التي شملها البحث يمثل 75% من نسبة حجم الإقراض لهذه المؤسسات ونسبة تعرض حافظته للخطر 30%. أنظر مصطفى جمال الدين أبو كساوي، وآخرون، 2007. الضمانات المصاحبة ودورها في توسيع نطاق التمويل الأصغر في السودان، يونيكونز للاستشارات المحدودة، وبنك السودان المركزي، نوفمبر.

(7) مصطفى جمال الدين أبو كساوي وآخرون، 2007، المرجع السابق.

(8) مداولات ونتائج ورشة ضمانات مشروعات الخريجين ورفع سقف التمويل والسداد، الصندوق القومي لتشغيل الخريجين، مارس 2011، أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية.

(9) مصطفى جمال الدين أبو كساوي وآخرون، 2007، مرجع سبق ذكره.

بضمان حجز المدخرات، والرهن الحيازي للممتلكات الثمينة فإن هذا النوع تملكه في السودان فئات مقتدرة وملك ضمانات أخرى لذلك لا تلجأ لمثل هذا النوع من الضمان وأيضاً يعتبر ضمان المنقولات غير فعال لأن معظم السودانيين لا يتعاملون مع هذا النوع بسندات ملكية مسجلة. كما أن الضمانات التقليدية مثل رهن الأراضي ورهن العقارات أو السيارات أو حتى الضمان الشخصي غير متوفرة للسواد الأعظم من عملاء التمويل الأصغر خاصة في الريف، وحتى إذا توفرت يمكن أن تكون لديها بعض المشاكل المصاحبة مثل عدم وجود آلية لتسجيل الأراضي في الريف.

التجربة السودانية في ضمانات التمويل الأصغر لم تواكب التطورات العالمية التي حدثت خلال العقدين الماضيين والخاصة بتوفير مناخ جيد للعميل لكي يكون بمقدوره سداد ماعليه من أقساط عبر آليات من أهمها القروض الإجبارية، والقروض المتعددة، وإعادة جدولة الدفعيات، والقروض المتصاعدة، والإعفاءات الجزئية من رسوم القرض (في بعض الحالات المتعثرة أو في حالة السداد المبكر)، ومنح تمويلات متوسطة وطويلة الأجل، وإعادة جدولة القروض في حالة التعثر لأسباب خارجة عن الإرادة، والمتابعة للصيقة والاهتمام بنوعية المشروعات والعملاء، خلق مناخ جيد للعملاء لكي يكون بمقدور الجهة المستهدفة بأنواعها سداد ما عليها من التزامات مالية في ظل ضمان يمكن أن يوصف بأنه ضعيف إلا أنه يقع ضمن إمكانيات ومقدرات الجهة المستهدفة.

ولتخفيف الطلب على الضمانات ينبغي اقتصار التمويل بأسس محددة وليس لكل راغب، فيه وهذه الممارسة السائدة حالياً أدت إلى اللجوء إلى ضمانات غير مناسبة وعدم وجود الضمانات المناسبة. واللجوء لصيغ تمويلية صيغ المشاركات التي لا تحتاج لضمانات قوية أو تحتاج

لضمانات ضمن مقدرة وإمكانات العملاء واحداً من الطرق التي يمكن أن تبعدنا عن الضمانات⁽¹⁰⁾.

وعلى الرغم من أن التجربة السودانية في التمويل الأصغر تجربة إسلامية، إلا أنها لم تستفد بما فيه الكفاية من مزايا نظام التمويل الإسلامي المعتمد أساساً على صيغ التمويل بالشراكة التي لا تحتاج ضمانات قوية وتشعر أصحاب المشروعات المتناهية الصغر بالأمان لوجود الشريك. والتمويل بصيغ تمويلية لا تحتاج إلى ضمانات بل إلى إجراءات مثل التخزين المباشر في صيغة الشراكة في الأرباح والخسائر في النظام المصرفي الإسلامي. من أهم سمات التصميم الجيد للضمانات إشعار الممول بأن المؤسسة المقرضة تشاركه في المخاطرة. ولذلك ينبغي أن تكون هنالك مشاركة في المخاطر بين الأطراف المشاركة بالتناسب⁽¹¹⁾. وهذا الأمر أكثر ما يتحقق عن طريق صيغ المشاركات الإسلامية. فضلاً عن أن كثير من صيغ التمويل في هذا النظام لا تحتاج إلى ضمانات متشددة لأن النظام الإسلامي يضع تركيزاً على العمليات أكثر من مقدرات العميل المالية كما هو الحال في المشاركات، حيث لا يلزم العميل بدفع ضمانات ضد مخاطر الخسارة⁽¹²⁾. ونظراً لأن النظام الإسلامي يعتمد في الأصل على مبدأ الشراكة فإن أي طلب للضمان من جهة البنك يكون ضماناً ضد الغش أو المماطلة في السداد وليس لتغطية مخاطر الخسارة. بمعنى أن النظام المصرفي إذا ذهب لتطبيق نظام الشراكة ربما يكون ذلك فرصة طيبة لتجاوز الضمانات على الأقل الضمانات المتشددة. النظام

المصرفي الإسلامي في التمويل الأصغر لم يستفيد بعد من هذه الخصائص الجيدة المتعلقة بالشراكة، ولم يتحول بعد بصورة كلية من دائن إلى شريك.

أحقاً لا نحتاج لضمانات في التمويل الأصغر؟

هنالك من يدعون لإلغاء ضمانات التمويل الأصغر. والسؤال: هل الذين يدعون لإلغاء الضمانات في التمويل الأصغر ينطلقون من عبء الضمانات على الجهة المستهدفة، أم من أن الجهة المستهدفة ليست لديها ضمانات تقليدية مصرفية بالصورة المعروفة، أم لعدم الحاجة إليه. إذا كان العبء أو غياب الضمانات المصرفية التقليدية لدى الجهة المستهدفة تمثل مشكلة، ففي كلا الحالتين فإن تخفيف الضمانات هو الحل كما في التجربة السودانية التي وجدت بعض الحل في باقة الضمانات التي شملت ضمانات مخففة وصلت حتى ضمان شيخ القرية، كما طالب البنك المركزي المصارف بأخذ أي ضمان آخر مناسب دون تحديد نوع بعينه، فضلاً عن ذلك أدخل السودان وبصورة غير مسبقة عالمياً التأمين الأصغر التكافلي كضمان. وتساءلنا أكثر من مرة لماذا لا يقوم المصرف بتوجيه أسئلة للمتقدمين للقروض الصغيرة فحواها ما هو الضمان الذي يمكن أن تقدمه للمصرف إذا وافق المصرف على تقديم التمويل؟ نحن نعتقد أن بعض الإجابات على هذا السؤال ربما تقدم بعض الرؤى حول بعض الضمانات التي تتناسب والجهة المستهدفة والتي لم تكن في الحسبان، أو على الأقل توضح اتجاهات الجهة المستهدفة في مسألة الضمانات والتي يمكن تطويرها لعمل حزمة من الضمانات المناسبة لكل شريحة من شرائح التمويل الأصغر.

الذين يتحدثون عن عدم الحاجة للضمانات في السودان يسترشدون بالتجارب العالمية ينسون أن التمويل الأصغر في هذه التجارب هو تمويل جماعي على أسس مجتمعية راسخة ومضمونه لا تؤدي للإخفاق (إلا في حالات نادرة)،

10) Ibrahim, Badr El Din A. , 2004, Banking & Finance to SMEs in Sudan – Lessons from an Islamic Financing System, a book published by the Institute of Islamic Banking & Insurance, UK.

11) أنظر مصطفى جمال الدين أبوكساوي، وآخرون، 2007، مرجع سبق ذكره.

12) اقترح مصطفى جمال الدين وآخرون، 2007، مرجع سبق ذكره التدرج من صيغ البيوع (المرابحة) عند التأكد من ملاءمة العميل إلى صيغ الشراكة (المضاربة والشراكة) مع العملاء الموثوق فيهم.

وفي حالة حدوثه تمنع كل المجموعة من التمويل من أي جهة تمويلية رسمية مدى الحياة. والتمويل الجماعي يشكل ضماناً بمعنى أن الإخفاق في السداد من أي عضو في المجموعة ينسحب سلباً على البقية، وبالتالي يفقدون فرص التمويل. بينما لا يجبر هذا النظام قانونياً بقية أفراد المجموعة على السداد نيابة عن المقترض، إلا أن هنالك حافزاً لهم للقيام بذلك وهو الإستمرار في الحصول على القروض. نظام ضمان المجموعة يعفي المؤسسة من متابعة العميل بنفسها وببعد لازم التنفيذ وهي بذلك تفوض المجموعة نيابة عنها بالقيام بذلك. وعلى الرغم من هذه الفوائد للمؤسسة التمويلية والجهة المستهدفة، إلا أن هذا النوع من الضمان غير صالح في كل المجتمعات لأنه يحتاج إلى خصائص إجتماعية وثقافية خاصة، ولعل السبب في نجاح بنك (جرامين) في هذا الجانب يرجع إلى وجود هذه الخصائص في المجتمع الذي يخدمه هذا البنك وليس غيره. كما أن تمويل المجموعات بصورته الحالية لم يقدم حوافز إضافية مقارنة بالتمويل الفردي، بل وفي غالب الأحيان فإن أسعار الفائدة عليه (إذا أضيفت التكلفة المتعلقة بحضور اجتماعات المجموعة والإدخار الإجباري بدون فائدة وغيرها) أكبر من التمويل الأصغر الفردي. كما أنه أكثر مخاطرة للفرد ويشكل عبءاً للمقرضين فيما يتعلق بالوقت الذي يفقدونه، وكذلك يؤدي إلى فقدانهم خصوصيتهم الفردية.

التمويل الجماعي لا يحتاج لضمانات عينية بل ضمان مجموعات كما في تجربة (جرامين) والتجربة الإثيوبية التي تعتمد فقط على مؤسسات التمويل الأصغر التي تعمل بكاملها عبر التمويل الجماعي بدون ضمانات عينية (وليس للمصارف أي دور تلعبه في التمويل الأصغر سواءً كان ذلك تمويلاً للأفراد أم تمويل بالجملة للمؤسسات). في السودان التمويل الجماعي نادر نظراً لطبيعة المجتمع

السوداني والذي دائماً ما نقول عنه أنه مجتمع متكافل وجماعي في كل مناحي حياته إلا في الإستثمار. وإذا تم التحول التدريجي من تمويل الأفراد لتمويل المجموعات فإن ذلك قد يلغي الضمانات العينية ولا يعني ذلك أن التمويل الأصغر سيقدم بدون ضمانات. والنظام الإسلامي نفسه لا يحتاج إلى ضمانات قوية إذا اعتمد على المشاركة والمضاربة، لأنه يركز على العمليات أكثر، مقدرات العميل المالية المعرفة الشخصية بالشريك والمتابعة للمشروع من قبل البنك وتخزين المواد الخام موضوع العملية، هي المتطلبات في حالة غياب الضمان كما أن هذه الصيغ لا تترك الشريك مكبلاً بالديون أو تلزمه بالدفع في حالة الخسارة.

والتجربة السودانية في خصائصها تجربة تختلف قليلاً عن التجارب العالمية فهي تجربة إسلامية، ولا زالت في أغلبها تمويل مصرفي ينظر إلى معالجة الفقر كجزء من مسؤولياته الإجتماعية، ويطبق مبدأ الاستخلاف في المال. كما أن هنالك نسبة مخصصة للتمويل الأصغر من البنك المركزي من إجمالي محافظ المصارف. علماً بأن التمويل الأصغر بهذه المصارف يأتي بأكمله من ودائع العملاء التي لا تحتل أن تمويل بدون ضمانات. كما يشارك أيضاً في التمويل الأصغر مؤسسات التمويل الأصغر التي لا تقبل الودائع وتقوم بالحصول على التمويل من المصارف والبنك المركزي والشراكات مع المؤسسات المالية الإقليمية. وكل هذه الأموال مستردة وتعمل على أسس مصرفية ينبغي أن تراعي توفر ضمانات مناسبة وليس ضمانات مصرفية تقليدية. ولهذا فإن أي دعوة لإلغاء الضمانات دعوة غير صائبة وغير مجدية ولا تؤدي للسداد الجيد من قبل العملاء، وربما تؤثر سلباً على التجربة المصرفية الإسلامية في التمويل الأصغر في السودان وضياح أموال المودعين وعزوف المصارف عن التمويل في المستقبل.

التنمية الاقتصادية في السودان ومدى إمكانية تحريك العرض الكلي



دراسات
وبحوث

مقدمة:

تعتبر التنمية الاقتصادية من الناحيتين النظرية والعملية مهمة لكل دولة وكل فرد وكل مجتمع. ولا تقتصر أهمية التنمية فقط على الدول النامية بل تمتد لتشمل الدول الرأسمالية. وبالرغم من أن الدول الرأسمالية حققت أهدافاً اقتصادية متقدمة من خلال التنمية، إلا أنها لازالت تواجه عدد من التحديات التي قد تؤثر سلباً على مسيرتها الاقتصادية. وأهم التحديات التي تواجه هذه الدول تكرار الأزمات الاقتصادية بأنواعها المختلفة. وتختلف أهمية التنمية الاقتصادية في الدول النامية عنها في الدول المتقدمة فالدول النامية تقع في خانة الدول الأكثر حوجة للتنمية الاقتصادية وكذلك هي في حاجة ماسة إلى إكمال بناء جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية من الطرق والقنوات والخزانات وخدمات الكهرباء والمياه والصحة والتعليم وغيرها. ويعتبر موضوع التنمية في السودان من الموضوعات المهمة والشائكة والمتداخلة، ويحتاج إلى عدد من الدراسات العلمية في المجالات ذات الصلة ذلك نظراً لتعدد المواضيع وحاجة التنمية نفسها إلى أطر نظرية علمية تمثل نوع من المداخل الصحيحة لقضاياها. يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على موضوع التنمية في السودان من خلال التركيز على جانب العرض الكلي ومكوناته الأساسية المتمثلة في الزراعة والصناعة. ويحاول المقال إيجاد مداخل حول إمكانية تحريك العرض الكلي. وفي السياق العام للموضوع تم التركيز على محاور الحاجة للتنمية في السودان وبناء الجهاز الإنتاجي بالإضافة إلى معوقات التنمية وبعض الإشارات للحلول والمتطلبات.



د. مهدي عثمان الركابي

باحث اقتصادي وأستاذ مساعد
متعاون في عدد من الجامعات

الحاجة للتنمية الاقتصادية في السودان:

يعتبر السودان من الدول المهمة أفريقيًا وعربيًا وعالمياً، ويرجع ذلك لما يتمتع به من موقع متميز. وتأتي أهمية السودان بإعتباره من الدول التي تتوفر فيها موارد طبيعية مقدرة كالأراضي الصالحة للزراعة ومياه الانهار والأمطار والبحيرات الجوفية. وفي منحنى متصل يعتبر السودان من الدول ذات الوفرة في الثروة الحيوانية، حيث وصلت تقديرات الأبل والضأن والماعز والأبقار إلى نحو 105335 ألف رأس في عام 2013م⁽¹⁾. والسودان مؤهل لإنتاج عدد من المعادن المهمة مثل الذهب والمنجنيز والجبص والفضة والرخام. وكذلك السودان مؤهل لإنتاج النفط وبدائل الطاقة الأخرى مثل الطاقة المائية والطاقة الحرارية.

وعموماً يمكن القول إن السودان يمتلك ثروات وموارد طبيعية ضخمة ويحتاج كثير منها إلى إدخاله في الدورة الاقتصادية، وهذه بدورها تحتاج إلى جهاز إنتاجي قوي. وعليه فإن الحاجة إلى التنمية الاقتصادية في السودان تأتي في إطار تحويل أكبر قدر ممكن من الموارد والثروات إلى منافع اقتصادية واستكمال بناء الجهاز الإنتاجي بالإضافة إلى تطوير البنيات الأساسية والخدمات بغرض:

1/ زيادة متوسط دخل الفرد.

2/ تحقيق الرفاه والاستقرار الاجتماعي.

3/ تعزيز المكانة والأهمية الاقتصادية للسودان.

بناء الجهاز الإنتاجي:

يمثل الجهاز الإنتاجي في أي دولة جانب العرض وهو الذي يرفد الاقتصاد القومي بالسلع والخدمات اللازمة للاستهلاك والتصدير. وتكمن أهمية الجهاز الإنتاجي في أنه يعد من المحددات الأساسية للاستقرار الاقتصادي، وكلما كان الجهاز الإنتاجي أقل استجابة أو ضعيف الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي كلما أدى ذلك إلى ظهور فجوات تضخمية وبالتالي التأثير السلبي على عملية الاستقرار الاقتصادي. وعليه فإن معظم الدول تحاول الإهتمام بجانب العرض من خلال

الإهتمام بالجهاز الإنتاجي فيها وحتى الدول المتقدمة تكون في حالة تطوير مستمر واكتشافات جديدة للتكنولوجيا لتعزيز العرض الكلي وتفاذي أي قصور فيه عن الطلب الكلي. وكثير من الدول تحاول تهيئة جهازها الإنتاجي ورفع طاقاته ليس فقط لتلبية حاجات الطلب المحلي بل لتغطية جزء من الطلب العالمي لزيادة مواردها من النقد الأجنبي وتحسين موقفها في الميزان الخارجي.

وموضوع تطوير الجهاز الإنتاجي في السودان يعتبر من الموضوعات الهامة والتي يجب أن تحظى بإهتمام كبير من كافة الجهات وذلك لأنه يمثل جانب العرض والرافد الأساسي للسلع والخدمات وبالتالي فإن الجهاز الإنتاجي في السودان يمكن أن يلعب دوراً مهماً في مسألة تحقيق الاستقرار الاقتصادي وزيادة المنتجات ومحاربة البطالة. وأعتقد أن القطاعين الزراعي والصناعي تمثل أعمدة الجهاز الإنتاجي وبالتالي فهي من القطاعات ذات الأثر الكبير في العرض الكلي بصورة خاصة والتنمية الاقتصادية بصورة عامة.

أهمية القطاعين الزراعي والصناعي في التنمية:

تلعب كل من الزراعة والصناعة دوراً مهماً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتمثل كل من الزراعة والصناعة وقطاعات أخرى الجهاز الإنتاجي الحقيقي للسودان وبالتالي فإن التنمية التي تتم للزراعة والصناعة ترفع من الطاقات الإنتاجية للاقتصاد وتزيد من معدلات النمو الاقتصادي. وعليه سنتناول في هذا الجزء من الموضوع القطاعين الزراعي والصناعي من حيث الأهمية والملاحم ولاحقاً سنتناول المعوقات وبعض الحلول في إطار تحليلنا الشامل للموضوع.

أولاً: القطاع الزراعي:

1. أهمية الزراعة:

يعتبر السودان قطر زراعي من الدرجة الأولى وذلك لما حباه الله به من موارد زراعية كثيرة ومتنوعة فضلاً على توفر عدد المقومات الطبيعية اللازمة للزراعة. وأهمية الزراعة في السودان تاريخية وحاضرة فهي تلعب دوراً مقدراً في مجمل أوجه

النشاط الاقتصادي في الداخل كما تؤثر بدرجة كبيرة في موازين التجارة الخارجية. وتظهر أهمية الزراعة بوضوح من خلال مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت حوالي 33.9% في المتوسط خلال الفترة 2000م - 2013م جدول (1). وعموماً فإن الأهمية الاقتصادية للزراعة بصورة عامة تكمن في الآتي:

- 1/ توفير السلع الغذائية للمواطنين.
- 2/ كثير من المنتجات الزراعية تمثل مدخلات أساسية للقطاع الصناعي (الصناعات التحويلية).
- 3/ تساهم في توفير موارد النقد الأجنبي من خلال الصادرات الزراعية.
- 4/ تساهم في معالجة مشكلة البطالة بتوظيف عدد كبير من العمالة فيها.
- 5/ توفير الغذاء للقطيع القومي (الثروة الحيوانية).

جدول (1) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي

السنة	مساهمة القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الصناعي
2000م	35.7%	18%
2001م	35.8%	19.5%
2002م	37.7%	20.8%
2003م	38.5%	19.8%
2004م	34%	21.4%
2005م	33.2%	22%
2006م	31.8%	23.9%
2007م	35.1%	22.7%
2008م	35.7%	25.2%
2009م	35.7%	21.4%
2010م	32.5%	24.7%
2011م	28.9%	23.2%
2012م	30.6%	20.4%
2013م	30.6%	21.1%

المصدر: (وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام 2000-2010م)، (تقارير بنك السودان 2012م، 2013م)

2. ملامح الزراعة في السودان

تتم الزراعة في السودان في الأراضي المروية والمطرية وبلغت جملة المساحات المزروعة في السودان في موسم 2011م - 2012م حوالي 45.3 مليون فدان⁽²⁾. وتشير بعض التقارير إلى وصول المساحات المزروعة إلى ما يقارب الـ 50 مليون فدان في المواسم التالية.

وعموماً يمكن القول بأن المساحات المزروعة تمثل 25% من المساحات الصالحة للزراعة في السودان والتي تقدر بحوالي 200 مليون فدان.

ومن ناحية اقتصادية نقول إن القطاع الزراعي يعمل بنسبة 25% فقط من طاقته الإنتاجية القصوى وهناك 75% من الطاقات الزراعية غير مستغلة. وهناك فرص أخرى لزيادة الطاقات الإنتاجية الزراعية تتمثل في زيادة إنتاجية الفدان الزراعي ويؤكد ذلك ما توصلت إليه نتائج عدد من البحوث الزراعية حول إمكانية زيادة الإنتاجية لبعض المحاصيل فمثلاً يمكن زيادة الانتاجية لفدان الذرة بحوالي 92% والسهمس وال فول السوداني يمكن زيادتهما بحوالي 91% و 66% على التوالي⁽³⁾.

وينتج القطاع الزراعي عدد من المحاصيل الغذائية المهمة مثل الذرة، الدخن، القمح، الفول السوداني، السهمس والخضروات بالإضافة للمحاصيل البستانية والغابية الأخرى. أيضاً وينتج القطاع الزراعي عدد من السلع النقدية كالقطن، الكركدي، والصمغ العربي وغيرها. ولا تقتصر منتجات القطاع الزراعي على المنتجات الزراعية فقط بل تشمل منتجات اللحوم الحمراء والبيض والألبان والجلود وغيرها من المنتجات الحيوانية والسمكية. وتصلح كثير من منتجات القطاع الزراعي كمدخلات مهمة لعدد من الصناعات الغذائية والدوائية وصناعة الأثاث وصناعة الملابس وغيرها.

وعموماً يمكن القول بأن القطاع الزراعي في السودان يعتبر قطاع رائد ومحوري للاقتصاد السوداني. وواقع القطاع الزراعي يشير إلى ضرورة رفع طاقاته الإنتاجية إلى أعلى مستوياتها،

ولا شك ان تحقيق هذا الهدف يواجه بعدد من العقبات والتحديات التي تحتاج بدورها الى حلول.

ثانياً: القطاع الصناعي

1. أهمية الصناعة

لم تأخذ الصناعة والمنتجات الصناعية حيزاً كبيراً في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، إلا بعد الثورة الصناعية التي شهدتها بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر.

وبعد النهضة التجارية والصناعية التي شهدتها بريطانيا اقتنعت معظم الدول في العالم بالصناعة وأفرزت لها أهمية خاصة، وكان نتاج ذلك تكوين الدول الصناعية الكبرى في القرن العشرين. ولم تشهد الدول النامية نهضة صناعية كتلك التي حدثت في الدول الصناعية الكبرى ولكن تقدمت بعض الدول النامية في مجال الصناعة وأدخلت تقانات حديثة مكنتها بأن تكون من الدول النامية الناهضة.

وتعتبر الصناعة في السودان من القطاعات الاقتصادية المهمة وتكمن أهميتها في الآتي:

- 1/ ترفع الصناعة من القدرة التنافسية للصادرات لأنها تحول المواد الأولية إلى مواد تامة الصنع أو وسيطة.
- 2/ تؤثر الصناعة إيجابياً على معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- 3/ تساهم الصناعة في التأمين الغذائي وتوفير فرص العمل وبالتالي المساهمة في تخفيض معدل البطالة.
- 4/ ترفع الصناعة من مستوى تفكير الأفراد وبالتالي يصبح المجتمع أكثر قدرة على التحديث والابتكار ويساعد ذلك على نهضة الدولة.
- 5/ تساهم الصناعة في خلق سمعة ومكانة للدولة على المستوى العالمي.
- 6/ ترفع الصناعة من المستوى التكنولوجي في الدولة.

وازدادت أهمية الصناعة في السودان في الفترة الأخيرة بسبب تسارع معدلات نموها والتي وصلت إلى 7.3% في عام 2013م⁽⁴⁾. ويؤكد أهمية الصناعة تزايد مكانتها في الناتج المحلي الإجمالي

في الفترة الأخيرة حيث ازدادت مساهمتها من 18% عام 2000م إلى 21.1% في عام 2013م جدول (1).

وكذلك يُعول على الصناعة كقطاع مهم ورائد في إحلال الواردات وزيادة قيمة وحجم الصادرات.

2. ملامح القطاع الصناعي وتطوره:

ظهرت الصناعة في السودان منذ الثلاثينيات من القرن الماضي وتمثلت أهم الصناعات في هذه الفترة في الغزل والنسيج وصناعة الصابون. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ الاستثمار الصناعي يتجه نحو الصناعات التحويلية والبديلة للواردات. وخلال الفترة 1950م - 1970م قامت العديد من الصناعات الهامة التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية ثم ظهرت بعد ذلك الصناعات الإستراتيجية وصناعة الدقيق وبعض الصناعات الأخرى. ومؤخراً ظهرت في السودان صناعة تكرير البترول وصناعة الأدوية والصناعات الهندسية وبعض الصناعات الثقيلة⁽⁵⁾.

ولا زالت الصناعة في السودان حُبلى بالعديد من الفرص الصناعية ويأتي ذلك لتوفر مقومات الصناعة والتي يمكن اختصارها في: توفر المواد الخام لعدد من الصناعات الاستراتيجية، توفر الأسواق المحلية، قرب السودان من الأسواق العربية والعالمية، توفر جانب مقدر من البنيات الأساسية، اكتساب السودان للخبرات في بعض الصناعات، التطور في التمويل التشغيلي وتوفر مراكز الأبحاث الصناعية.

وبالرغم من أهمية الصناعة وتطورها في السودان إلا أن واقعها يشير إلى ضرورة رفع القدرات التنافسية للمصانع والمنتجات الصناعية. ورفع القدرات التنافسية للقطاع الصناعي يمكن أن يتم من خلال زيادة عدد المصانع (في الصناعات التي يتمتع فيها السودان بميزات نسبية) وزيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج للعدد من الصناعات.

وفيما يتعلق بتكاليف الإنتاج نود أن نشير إلى أن تكلفة بعض المنتجات الصناعية في السودان تزيد عن تكلفة ما يماثلها من المنتجات المستوردة، وكذلك هناك بعض المنتجات الصناعية في

السودان كالعصائر والأسمنت والبوهيات متقاربة في تكاليف إنتاجها مع تكاليف إنتاج المستورد.

معوقات التنمية في السودان:

تأتي دراسة معوقات التنمية في السودان كخطوة مهمة بعد استعراض الإطار العام للتنمية. ودراسة معوقات التنمية تأتي كمدخل أولي للحلول ومن خلالها يمكن بناء الخطط والبرامج التنموية. وعليه في هذا الجزء نتناول معوقات التنمية على النحو التالي:

أولاً: معوقات التنمية الزراعية:

وتتمثل في الآتي⁽⁶⁾:

1. المعوقات الطبيعية:

ويتمثل أهمها في مشكلات الأراضي ومشكلات الأمطار والمياه والظروف المناخية. وأهم مشكلات الأراضي هي وجود القيزان في كثير في المناطق الزراعية والزحف الصحراوي بسبب الرعي الجائر وقطع الأشجار. ومن المعوقات الطبيعية التباين في كمية الأمطار وتباين توزيعها من عام لآخر. وساعد تواجد معظم الأراضي الزراعية في المناطق المدارية وشبه الاستوائية في التوسع في المحاصيل الصيفية مع انحسار زراعة المحاصيل الشتوية والمحاصيل التي تحتاج إلى مناخ يشبه مناخ البحر الأبيض المتوسط.

2. المعوقات الاقتصادية:

ويتمثل أهمها في عدم اكتمال البنيات الأساسية في كثير من مناطق الإنتاج الزراعي والمنافسة الخارجية والتزامات الديون الخارجية وفوائدها وغيرها.

3. المعوقات الفنية:

ويتمثل أهمها في ضعف الميكنة الزراعية وضعف استخدام البذور والاصناف المحسنة وضعف استخدام الأسمدة.

4. المعوقات التنظيمية:

وتتمثل في مشاكل قوانين الأراضي والحياسة ومشاكل علاقات الإنتاج وضعف التدريب وتراجع المؤسسات التعاونية وغيرها.

ثانياً: معوقات التنمية الصناعية:

وتتمثل في الآتي:

- 1/ عدم الاهتمام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية في كثير من الأحيان.
- 2/ ارتفاع تكاليف الانتاج.
- 3/ عدم اكتمال البنيات الاساسية ذات الصلة بالصناعة.
- 4/ الحصار الاقتصادي على السودان أثر على بعض الصناعات.
- 5/ منافسة بعض الواردات لمنتجات القطاع الصناعي.
- 6/ ميول المستهلك نحو استهلاك السلع المصنعة المستوردة من الخارج بدرجة أكبر من استهلاكه لبديلها في الداخل.

ثالثاً: المعوقات المتعلقة بالتمويل:

يعتبر التمويل من أهم عناصر استكمال عملية التنمية الاقتصادية في السودان. وموارد السودان الطبيعية والهائلة تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة لإدخالها في الدورة الاقتصادية وتحويلها إلى منافع. وبالرغم من الدور المقدر للجهاز المصرفي في تمويل بعض الأنشطة الاقتصادية وتكاليف التشغيل لبعض الصناعات، إلا أن التنمية الاقتصادية في السودان تحتاج إلى رؤوس أموال كبيرة.

وبصورة عامة يمكن القول بأن موارد السودان المالية لا تكفي لتمويل كل متطلبات التنمية، وعليه فإن هناك حاجة للتمويل الخارجي لتغطية فجوة التمويل في السودان.

رابعاً: معوقات الاستثمار:

يعتبر الاستثمار من المحددات الهامة للتنمية الاقتصادية. وفي الفترة الأخيرة تلاحظ تزايد تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو السودان. وبالرغم من ذلك فإن الاقتصاد السوداني يحتاج إلى أكثر من 30% من الناتج المحلي الإجمالي كاستثمارات لتسريع النمو الاقتصادي. وفي الفترة الأخيرة تلاحظ اتجاه رؤوس الأموال المحلية بدرجة أكبر نحو الاستثمارات ذات العائد الكبير والسريع (مثل الأراضي والعقارات) دون الاستثمار في القطاعات الحقيقية وأضاف ذلك بعداً آخر لمعوقات التنمية. ومن مشكلات الاستثمار التركيز على بعض محددات الاستثمار

دون الأخرى، مع العلم بأن هناك محددات تكون أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي والمحلي مثل درجة المخاطرة والتقدم التكنولوجي والكفاءة الإدارية وسهولة الحصول على الخدمات المتعلقة بالاستثمار.

خامساً: مستوى التسويق الخارجي دون الطموح:

لا يختلف اثنان في أن الدول تتنافس في عرض مقدراتها وإمكاناتها في السوق العالمية. والدول التي تستخدم أساليب تسويق حديثة تعكس سمعة طيبة عن بلادها في شتي المجالات بما فيها المجالات الاقتصادية. وإستخدام أساليب الترويج الحديثة والفعالة يُعظم حصة الدولة في السوق العالمية كما يُسهم في جذب أكبر قدر من المستثمرين. والسودان في حاحه إلى التحول من الأساليب التقليدية للتسويق الخارجي إلى الأساليب والأدوات الحديثة للتسويق والترويج حتى يتم التمكن من إقناع المستثمر الأجنبي للإستثمار في السودان.

متطلبات التنمية الاقتصادية في السودان في إطار تحريك العرض الكلي:

تختلف متطلبات التنمية من دولة لأخرى ويتوقف ذلك على الظروف الاقتصادية والطبيعية والسياسية والاجتماعية في كل دولة. والسودان مؤهل لتسريع معدلات النمو الاقتصادي وبلوغ مراحل متقدمة في التنمية وكذلك هناك فرص لتحريك جانب العرض الكلي إلى أعلي مستوياته. وهناك عدة طرق ومحاور لبلوغ الأهداف التنموية وتحريك العرض الكلي إلا أنه سيتم تسليط الضوء على النقاط الآتية:

أولاً: منهج تشخيص وعلاج ومشكلات التنمية:

أعتقد أن أهم مدخل لتسريع معدلات النمو الاقتصادي وبلوغ الغايات التنموية هو وجود منهج متفق عليه لتشخيص وعلاج المشكلات التنموية في السودان وذلك حتى نتجنب تشتت الجهود. وفي هذا الاتجاه نشير إلى بعض ملامح هذا المنهج على النحو التالي:

- 1/ تكوين قاعدة بيانات عن مشكلات التنمية في السودان.
- 2/ تصنيف البيانات ووضعها في شكل مصفوفات.
- 3/ تحليل البيانات بمنهج علمي.
- 4/ وضع نتائج التحليل في شكل خطط وبرامج قصيرة ومتوسطة وطويلة على أن تكون هذه الخطط في إطار حلول مشكلات التنمية.

ثانياً: الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية وتحويلها لمنافع اقتصادية:

دُكر في هذا الموضوع أن السودان يتمتع بموارد ضخمة ولكن هناك ضعف في استغلال هذه الموارد وتحويلها الى منافع اقتصادية. وفي هذا السياق لابد من الإشارة إلى ضرورة تحول الباحثين من المنهج الاستعراضي لمواردنا الطبيعية إلى منهج نحاول من خلاله الإجابة على هذه الأسئلة: ماذا ننتج؟ وكيف ننتج؟ وكيف نعظم المنفعة من مواردنا الطبيعية؟ وكيف تعجل برامج التنمية من النمو الاقتصادي؟ وكذلك يجب أن يكون هناك إطار زمني يمكن من خلاله الوصول إلى المستويات القصوى من الاستغلال للموارد الطبيعية والإمكانات الاقتصادية الأخرى. وقطعاً فإن هذا الغايات تأخذ أزمان طويلة المدى ولكن يجب التحرك سنوياً نحو هذه الغايات حتى نتمكن من بلوغها في نهاية المطاف. وكذلك فإن هذا المنهج يتطلب برامج قوية وفعالة للتعبئة العامة لكل مكونات الدولة بما فيها المجتمع لتحقيق الأهداف طويلة المدى.

ثالثاً: تراكم رأس المال:

يعتبر التمويل المحلي والأجنبي من المحاور الهامة لانطلاقة التنمية في السودان. وبالرغم من الجهود المبذولة في تمويل التنمية إلا أن هناك فرص أخرى تحتاج إلى مزيد من الجهود لزيادة رأس المال اللازم للتنمية وهذه الفرص تتمثل في: استقطاب مدخرات العاملين بالخارج، زيادة معدلات الادخار واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. وهذه المحاور تحتاج الى جهود عدة مثل رفع الوعي الشعبي بضرورة الادخار والتحول من الأنماط الاستهلاكية السالبة. وفي إطار تحريك العرض

نحتاج إلى جهود كبيرة لجذب الاستثمارات الأجنبية وتصميم أساليب تسويقية حديثة.

رابعاً: دعم البحث العلمي وتطبيقاته:

يعتبر البحث العلمي محور هام لانطلاقة التنمية في السودان. ومخرجات البحث العلمي في حالة تطبيقها في الواقع العملي يكون لها أثر كبير في جميع مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما فيها تغيير تركيبة العرض الكلي ليكون أكثر مرونة وإستجابة للتغيرات والزيادات التي تحدث في الطلب المحلي والخارجي. ويجب زيادة نسبة الموارد المالية المخصصة لدعم البحث العلمي في القطاعين العام والخاص. وفي مرحلة أولية يجب دعم البحث العلمي في المجالات ذات الصلة بزيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف والتكنولوجيا. وكذلك هناك ضرورة لتجميع مخرجات البحث العلمي وخاصة توصيات رسائل الماجستير والدكتوراه ذات الصلة بالتنمية وتعظيم المنفعة الاقتصادية من هذه التوصيات.

خامساً: التكنولوجيا:

تأتي التكنولوجيا كمطلب أساسي من متطلبات التنمية الاقتصادية في السودان. والمطلوبات المتعلقة بالتكنولوجيا هي: تطوير وتوطين التكنولوجيا، إستيراد التكنولوجيا يجب أن يكون وفق المعايير العلمية والاقتصادية، نشر ثقافة الاختراع والإبداع وتشجيع التطوير التكنولوجي، تكثيف التدريب للمهندسين والفنيين والعمال ورعاية الدولة ومؤسسات القطاع الخاص للتكنولوجيا.

سادساً: تفعيل دور المجتمع:

وأخيراً يمكن القول إن التنمية الاقتصادية ليست مسؤولية الحكومة فقط بل هي مسؤولية الدولة باعتبارها تتضمن الحكومة والشعب، أو المجتمع في نطاق جغرافي معين. وأن سيادة فكرة مسؤولية الحكومة الكاملة عن التنمية في السودان هي فكرة خاطئة وتؤدي إلى ضعف تنفيذ برامج التنمية. ولل فرد والمجتمع مسؤولية أصيلة في التنمية. والمجتمع بكافة مؤسساته (الاتحادات والجامعات والجمعيات والروابط

واللجان الشعبية والإعلام ومراكز البحوث) يجب أن تشارك بفعالية في تخطيط وتنفيذ برامج التنمية. وكذلك من الضرورة بمكان إيجاد وسائل وآليات فعالة لكيفية مشاركة المجتمع. وفي منحنى متصل هناك بعض العادات والتقاليد الاجتماعية المعوقة لمسيرة التنمية وهذه العادات يجب حصرها والتخلص منها تدريجياً.

المراجع:

- 1/ تقرير بنك السودان للعام 2012م. <http://www.cbos.gov.sd>
- 2/ تقرير بنك السودان للعام 2013م. <http://www.cbos.gov.sd>
- 3/ د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الجزء الثاني، مطبعة برنتش للطباعة والتغليف، الخرطوم، 2012م.
- 4/ د. أحمد مجذوب أحمد، الاقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية والإختيارات السياسية، هيئة الأعمال الفكرية، الطبعة الأولى، شركة مطابع العملة السودانية، الخرطوم، 2013م.
- 5/ د. مهدي عثمان الركابي، أثر عائدات النفط على نمط الإنفاق الحكومي في السودان. رسالة دكتوراه في الاقتصاد غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم، 2008م.
- 6/ د. سليمان سيد أحمد السيد، الزراعة وتحديات العملة، مركز الدراسات الإستراتيجية، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم، 1999م.

أضواء على.. سياسات بنك السودان المركزي السارية



سياسات



إعداد

منتصر مجذوب حامد

إدارة السياسات

صدرت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2015 متسقةً مع موجهات وأهداف الموازنة العامة للدولة للعام 2015 والبرنامج الاقتصادي الخماسي (2015 - 2019)، مستهدفةً المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار المستوى العام للأسعار وتحسين أداء ميزان المدفوعات وتحقيق استقرار سعر الصرف وضبط سوق النقد الاجنبي.

بالإضافة الى تطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الاموال المحلية والاجنبية ونشر برامج التمويل الاصغر بما يخفف من حدة الفقر، كذلك العمل على تطوير التقنية المصرفية ونظم الدفع الإلكترونية وتطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي وتحسين وتطوير إدارة العملة.

اشتملت سياسات بنك السودان المركزي للعام 2015 على تسعة محاور وفيما يلي ايجاز لما تضمنته هذه المحاور:

1. محور الاستقرار النقدي: يهدف هذا المحور الى استقرار المستوى العام للأسعار عن طريق النزول بمعدلات التضخم إلى حدود 25.9% في المتوسط وذلك بانتهاج سياسة نقدية ترشيدية للحد من السيولة الفائضة في الاقتصاد، وباستهداف معدل نمو اسمي في عرض النقود في حدود 15.3% للإسهام في تحقيق معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6.3%.
2. محور سعر الصرف والقطاع الخارجي: يهدف هذا المحور الى تحقيق استقرار ومرونة سعر الصرف عبر تنظيم وضبط سوق النقد الأجنبي، وتحسين أداء ميزان المدفوعات، وذلك بترقية وتشجيع الصادرات، واستقطاب مدخرات السودانيين العاملين بالخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستمرار بنك السودان المركزي في شراء وتصدير الذهب، وكذلك الاستمرار في تفعيل اعتماد اليوان الصيني في تسوية المعاملات بين السودان والصين وتشجيع عمليات التصنيع وإعادة التصدير في المناطق الحرة السودانية.

3. **محور استقطاب واستخدامات الموارد:** يهدف هذا المحور إلى تهيئة البيئة المصرفية وتحسين قدرة الجهاز المصرفي على استقطاب المدخرات بالعملتين المحلية والأجنبية وتحقيق أقصى قدر من الشمول المالي، وذلك من خلال توجيه القدر الأكبر من موارده المالية للتمويل بغرض تحقيق أهداف البرنامج الاقتصادي الخماسي المتمثلة في زيادة الإنتاج من المنتجات الزراعية والصناعية والنفط والمعادن لزيادة الصادرات وإحلال الواردات، وذلك عن طريق التمويل المباشر من المصارف أو تكوين محافظ فيما بينها ودعم التمويل الأصغر والتمويل ذي البعد الاجتماعي، وذلك بتطبيق هامش ربح بنسبة 12% في العام (كمؤشر)، والاستمرار في حظر شراء العربات وشراء وتشديد العقارات والأراضي، إلا ما استثنى منها بموجب منشور الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي رقم (2014/3) الصادر بتاريخ 13 مايو 2014.

4. **محور الاستقرار المالي والسلامة المصرفية:** يهدف هذا المحور إلى تحقيق الاستقرار المالي والمحافظة على السلامة المصرفية وتهيئة البيئة المالية المناسبة بما يحقق الاستقرار المالي والكفاءة في عملية استقطاب وتخصيص الموارد المالية المصرفية اللازمة لتمويل النشاط الاقتصادي وتطوير سوق رأس المال بهدف جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية، وذلك عن طريق تفعيل إجراءات الإشراف والرقابة المصرفية بما يوائم التطورات العالمية في هذا المجال.

5. **محور نظم الدفع والتقنية المصرفية:** يهدف هذا المحور إلى تطوير نظم الدفع وزيادة انتشارها وترقية العمل المصرفي في جميع ولايات السودان باستخدام أنظمة تقنية متطورة، وذلك بالتوسع في نظم الدفع الحديثة وإدخال الخدمات الإلكترونية من خلال أحدث مبتكرات التقنية المصرفية العالمية المتاحة وذلك وفقاً لما جاء في لائحة تنظيم أعمال نظم الدفع للعام 2013.

6. **محور التمويل الأصغر:** يهدف هذا المحور للمساهمة في

دفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة إسهام التمويل الأصغر في الناتج المحلي الإجمالي وتحقيق العدالة الاجتماعية عبر التخفيف من حدة الفقر بتوفير فرص التوظيف الذاتي والعمل الحر المستدام وإشاعة روح المبادرة والإبتكار لزيادة الدخل والأصول لمختلف الشرائح الفقيرة النشطة اقتصادياً، وذلك بتوظيف نسبة الـ 12% من المحفظة التمويلية الإجمالية لكل مصرف للتمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي.

7. **محور تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية:** يهدف هذا المحور إلى تطوير وتعميق أسلمة الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية بتفعيل دور الهيئة العليا وهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات المالية، وذلك عن طريق التطبيق العملي للموجهات الفقهية للمعاملات فيما يتعلق بتفعيل سوق ما بين المصارف وابتكار أدوات مالية جديدة تواكب المتطلبات المتجددة للسياسة النقدية والسوق المالي.

8. **محور فروع بنك السودان المركزي:** يهدف إلى استكمال وتوسيع المهام الوظيفية للفروع وهاكلها التنظيمية المتعلقة بالنشاط الاقتصادي والتمويلي والمصرفي على مستوى الولايات، وذلك لتحقيق الأهداف المتمثلة في تعزيز الدور الرقابي والتنظيمي لتطوير وتنمية الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية بالولايات.

9. **محور إدارة العملة:** يهدف هذا المحور إلى تطوير إدارة العملة والمحافظة عليها نظيفة وتوفير إحتياجات الاقتصاد من العملة الورقية والمعدنية والحفاظ على الحجم الأمثل للإصدار والتركيبية الفئوية المثلى لفئات العملة، كذلك العمل على مكافحة التزييف والتزوير بالتنسيق مع الجهات الأمنية وتعديل النصوص القانونية المتعلقة بجرائم تزييف وتزوير العملة بالتنسيق مع الجهات العدلية.

ولمتابعة تنفيذ سياسات العام 2015، أصدر بنك السودان المركزي عدد من المنشورات والتعاميم تمثلت في الآتي:

منشورات وتعاميم الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء:

1. المنشور الخاص بتعديلات ضوابط وإجراءات النقد الأجنبي رقم 1/2015 بتاريخ 28 يناير 2015 حيث نص المنشور على الآتي:

أولاً: إلغاء المنشور رقم 2012/12 الصادر بتاريخ 2012/7/1م الخاص بطرق الدفع للصادرات والواردات عبر المعابر (البحرية والبرية والنيلية والجوية) والمنشور رقم 2012/16 الصادر بتاريخ 2012/9/23م

ثانياً: منح الحرية للمصارف في فتح حسابات خاصة بالنقد الأجنبي وحسابات مقيدة بالعملة المحلية وحسابات حرة بالنقد الأجنبي وحسابات أخرى بالنقد الأجنبي للجهات التي وضحتها المنشور دون الرجوع لبنك السودان المركزي كما أكد المنشور على ضرورة التقيد بضوابط وقوانين (KYC) متطلبات اعراف عميلك و (AML/CFT) مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب (FATCA) وقانون الامتثال الضريبي الامريكي

2. المنشور الخاص بضوابط حسابات النقد الأجنبي للفنادق والجهات العاملة في الأنشطة السياحية رقم 2/2015 بتاريخ 28 يناير 2015 حيث نص المنشور على الآتي:

أولاً: إلغاء تعميم إدارة السياسات الصادر بتاريخ 2012/6/5 الذي منح الحرية للعملاء الأجانب بدفع الخدمات الفندقية بالعملة المحلية أو الأجنبية.

ثانياً: إلزام العملاء الأجانب بدفع قيمة الخدمات الفندقية والأنشطة والخدمات السياحية بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل فقط.

ثالثاً: الالتزام بضوابط فتح واستخدام حسابات الفنادق والجهات العاملة في مجال الأنشطة السياحية بالنقد الأجنبي.

3. المنشور الخاص بتعديلات ضوابط حسابات مؤسسات التعليم العالي بالنقد الأجنبي رقم (2015/3) الصادر بتاريخ

28 يناير 2015: حيث سمح المنشور لمؤسسات التعليم العالي بتغذية حساباتها دون الرجوع لبنك السودان المركزي بعد إبراز المستندات اللازمة كما وضع المنشور الوجه التي يتم من خلالها استخدام موارد مؤسسات التعليم العالي من النقد الأجنبي.

4. المنشور الخاص بحسابات المقاولين المحليين بالنقد الأجنبي رقم (2015/4) الصادر بتاريخ 18 فبراير 2015 حيث تضمن المنشور الآتي:

أولاً: إلغاء البند (1) من الفقرة ثالثاً الحسابات الأخرى بالنقد الأجنبي المتعلقة بحسابات المقاولين المحليين من منشور إدارة السياسات رقم (2015/1) الصادر بتاريخ 2015/1/28م.

ثانياً: يسمح للمصارف فتح حسابات بالنقد الأجنبي للمقاولين المحليين الذين يتعاقدون مع الجهات الأجنبية العاملة بالسودان أو بالخارج والمتمثلة في الشركات العاملة في مجال البترول والذهب والمعادن الأخرى، والإنشاءات بأنواعها والأنشطة الأخرى وكذلك البعثات والهيئات الدبلوماسية والمنظمات الدولية والإقليمية، والمنظمات الطوعية والخيرية ومنظمات الأمم المتحدة وأي جهات أجنبية أخرى عاملة بالسودان، أو خارجه حسب ضوابط فتح واستخدامات الحسابات الموضحة بالمنشور.

5. المنشور الخاص بصادر الذرة رقم (2015/5) الصادر بتاريخ 19 فبراير 2015، احتوى المنشور على الآتي:

أولاً: إلغاء منشور إدارة السياسات رقم 2014/5 الصادر بتاريخ 2014/4/21م

ثانياً: السماح للمصارف بتكملة الإجراءات المصرفية الخاصة بتصدير الذرة شريطة الالتزام بأن يتم التصدير بطريقة الدفع المقدم أو الاعتمادات المستندية إطلاع (sight/LC) فقط.

الاتحاد النقدي الأوروبي



أضواء
على

مقدمة:

تم إطلاق مقترح الوحدة النقدية الأوروبية في عام 1985، بعد اتفاق رؤساء مجموعة الدول الأوروبية، والذي تم بموجبه تكليف لجنة مقترحات الخاصة لتنفيذ مشروع الوحدة الاقتصادية النقدية في عام 1992 واستكمال الخطوات الاجرائية الخاصة بتنفيذ التكامل الاقتصادي النقدي بين الدول الاعضاء بهدف استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للدول مجتمعة ومن ثم العمل بنظام العملة النقدية الموحدة (يورو) والتي تم اعتمادها كعملة لـ 15 دولة أوروبية تستخدم في تسوية المعاملات التجارية والمالية بين هذه الدول، كما تم اعتمادها كعملة عالمية بجانب الدولار والعملات الأخرى القابلة للتحويل.

الإجراءات والخطوات التي أدت الى قيام العملة الأوروبية الموحدة:

مرت عملية قيام تبني العملة الأوروبية الموحدة بعدة اجراءات وخطوات يمكن إيجازها في الآتي:

- توقيع اتفاقية تأسيس الاتحاد الاقتصادي الجمركي للمجموعة الأوروبية للفحم والصلب (البيولونكس) في عام 1947، يشمل ثلاث دول أوروبية هي (هولندا، بلجيكا، لكسمبورغ).

- تكوين المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي من 16 دولة تعهدت بموجبها ممارسة تعاون وثيق في علاقاتها الاقتصادية في عام 1949.

- أنشأت فرنسا وألمانيا وإيطاليا ودول البيولونكس (المجموعة الأوروبية للفحم والصلب) في عام 1951، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الإستراتيجيتين.

- توقيع معاهدة روما في عام 1957، والتي تعد الوثيقة المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية، التي تم بموجبها انشاء السوق الأوروبية المشتركة.

- وقعت دول المجموعة الأوروبية عام 1957، اتفاقاً على تأسيس المجموعة النووية الأوروبية (EEC).

بالإضافة إلى ذلك تم اعداد مجموعة من الدراسات والتقارير بهدف إنشاء الاتحاد النقدي الأوربي، يذكر منها الآتي:

دراسة وارنر (Pierre Werner):

أعدها السيد/ بيير وارنر وزير المالية ورئيس وزراء لكسمبورغ، على إثر الاقتراح الذي قدمته ألمانيا لإنشاء اتحاد نقدي أوروبي، وتضمنت هذه الدراسة

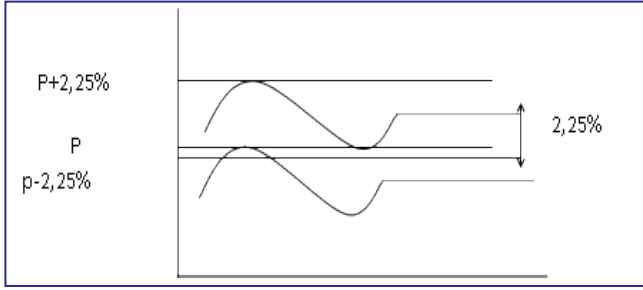


إعداد

عيسى أحمد ترايو

إدارة البحوث والتنمية

شكل (1) الثعبان النقدي



P: يمثل تكافؤ العملات الأوروبية بالنسبة للدولار.

Source: P. Kauffman; Leuro; Dunod; 2 Edition, Dalloz, Paris, 1999, p: 56.

يوضح الشكل أعلاه تقلبات الهوامش بين الدولار والعملات الأخرى لتصل إلى $(\pm 2,25\%)$. ونتج عن ذلك أنه يمكن لعملتين أوروبيتين أن تتقلب إحداهما أكثر من الأخرى إلى أن تصل نسبة التغير إلى (9%) .

2. معاهدة ماسترخت:

بعد فشل نظام الثعبان النقدي تم التوقيع على معاهدة جديدة في «ماسترخت» في فبراير 1992، ودخلت حيز التنفيذ في عام 1993، وتم إعلان قيام الوحدة الاقتصادية بين الدول الأوروبية في يناير من عام 1993. وقد حددت اتفاقية ماسترخت سيناريو قيام الوحدة النقدية الأوروبية، وتحديد مراحل الوصول إلى صدور عملة موحدة، وهي ثلاث مراحل كما يلي:

المرحلة الأولى: وركزت فيها الدول الأعضاء على الوصول إلى درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية، وأن تتجنب حدوث عجز مفرط في موازنتها العامة أو زيادة كبيرة في الديون الحكومية.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي اهتمت بتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية لتحقيق التقارب المطلوب بين الدول في المجال الاقتصادي؛ وذلك من خلال تحقيق معدلات متقاربة في بعض المؤشرات الاقتصادية، مثل: معدل التضخم، وسعر الفائدة، وعجز الموازنة، وأسعار الصرف، كما تم في هذه المرحلة وضع أسس إنشاء مؤسسة النقد الأوروبية (E.M.I) التي تحولت فيما بعد إلى البنك المركزي الأوروبي، وامتدت هذه المرحلة من عام 1994 حتى عام 1999.

وضع خطة مفصلة لتحقيق الوحدة النقدية الأوروبية بصورة تدريجية عام 1971، والتي اقترحت إنشاء اتحاد نقدي أوروبي خلال مدة تتراوح من (7 - 10) سنوات، ولتحضير إنشاء الاتحاد الأوروبي النقدي في ثلاثة مراحل ممتدة على فترة عشر سنوات حيث توقع الشروع فيها سنة 1980، من خلال الخطوات التالية:

- المرحلة الأولى يتم تخفيض هوامش التقلبات بين العملات للدول الأعضاء.
- المرحلة الثانية يتم التحرير الكلي لحركة رؤوس الأموال مع اندماج الأسواق المالية ولا سيما الأنظمة المصرفية.
- المرحلة الثالثة يتم تثبيت أسعار الصرف بين مختلف العملات الأوروبية للمجموعة.

كما اقترحت الدراسة تأسيس مركز قرار للسياسة الظرفية (معدل الفائدة، تسيير الاحتياطات، تكافؤ أسعار الصرف...). وكذلك التنسيق بين السياسات الاقتصادية، خاصة الميزانيات وكيفية تمويل بالعجز، بالإضافة إلى التنسيق بين التشريعات الضريبية القومية بالتركيز على السياسات الهيكلية للشراكة الأوروبية.

تقرير ديلور (Delors):

تم تأسيس لجنة المجلس الأوروبي في عام 1988، برئاسة «جاك ديلور» وتضم محافظي البنوك المركزية للدول الاعضاء. وذلك لوضع الخطوات التي تقضي في المحصلة النهائية إنشاء الاتحاد الاقتصادي الأوروبي، وقد اقترحت هذه المجموعة خطة لتحقيق الوحدة النقدية ووضع التقرير ثلاثة قواعد أساسية لهذه الوحدة:

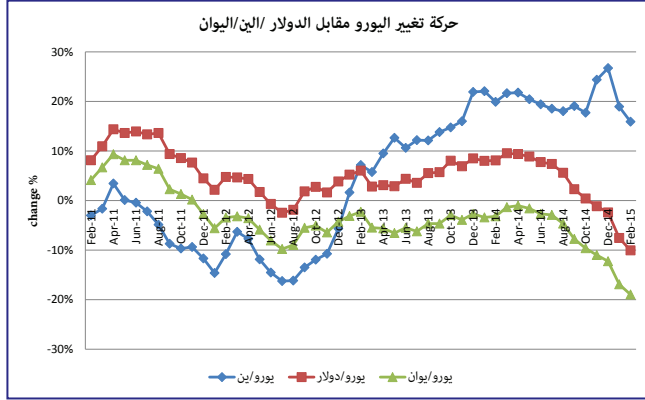
- التحويل الشامل للعملات.
- تكامل المصارف والاوراق المالية الأخرى.
- إلغاء هوامش التذبذبات والمحافظة على المساواة في اسعار الصرف للعملات الاعضاء.

1. نظام الثعبان النقدي (Snake in the Tunnel)

أقر مجلس وزراء الشراكة الاقتصادية الأوروبية (CEE) في عام 1972 كيفية التعامل والمحافظة على هامش تقلب بين العملات الأوروبية (الثعبان) وبين الدولار الأمريكي، وتم ابقاء الدولار ليقوم بدور العملة المرجعية بالنسبة للعملات الأوروبية، يأخذ المنحنى شكل الثعبان يتموج داخل النفق (الدولار) بدلاً من خفضها ورفعها حسب الظروف.

الشكل رقم (3)

يوضح حركة تغيير اليورو مقابل بعض العملات الرئيسية

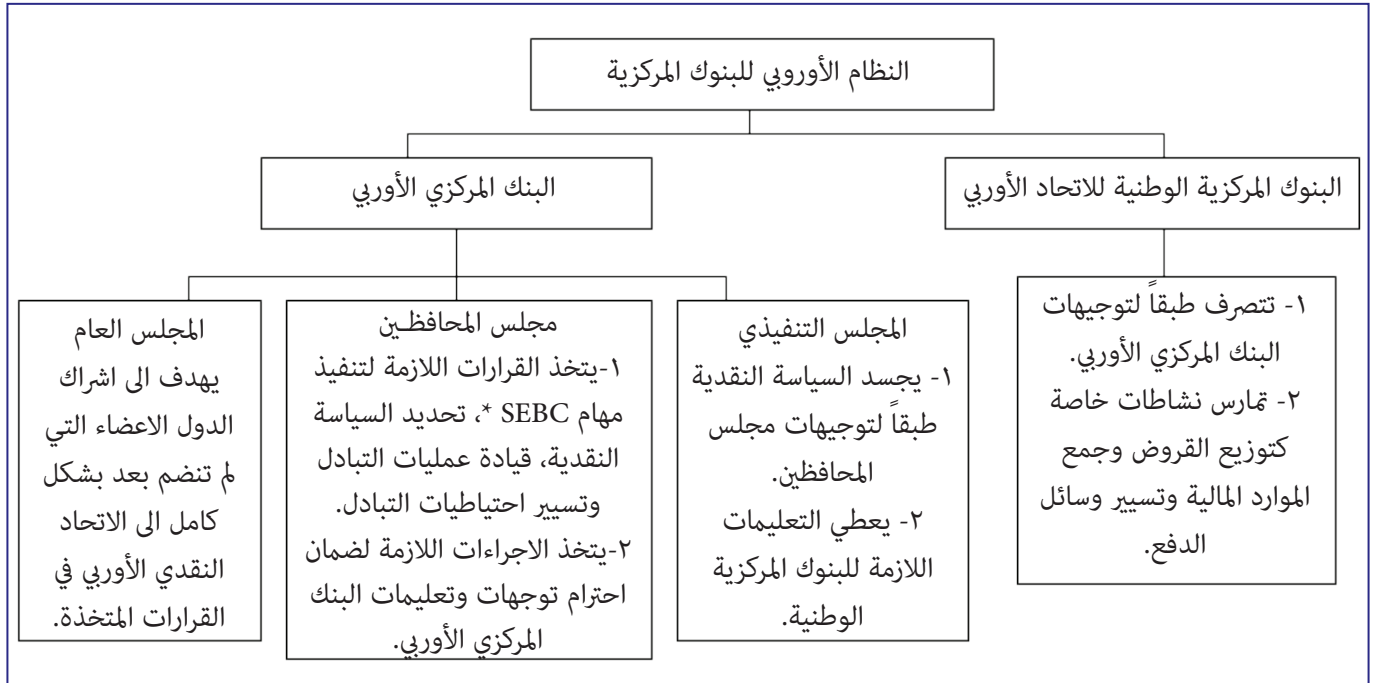


يتضح من الشكل أعلاه، تذبذب قيمة اليورو مقابل العملات الرئيسية حسب حركة سوق العملات ارتفاعا وانخفاضا ويرتبط ضعف اداء حركة اليورو خاصة بعد الازمة المالية الأوروبية بتنامي التوقعات في السوق بأن البنك المركزي الأوروبي سيتحرك لمواجهة شح السيولة في السوق.

المرحلة الثالثة: وهي المرحلة التي تم فيها الإعلان عن ميلاد العملة الأوروبية (اليورو)، وتم تثبيت أسعار صرف عملات الدول المشاركة فيها بصورة نهائية، وصاحب ذلك إنشاء البنك المركزي الأوروبي (ECB) الذي يضم كل البنوك المركزية للدول الأعضاء، وفي اجتماع القمة الذي عقد في مدريد عام 1995، تمت الموافقة على الاقتراح الألماني بتعديل اسم العملة الأوروبية من الايكو الى اليورو وان يحل اليورو محل الايكو مع بداية عام 1999، وان تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المقومة بالايكو الى اليورو على اساس (1 ايكو = 1 يورو).

وفي عام 1996، وضع المجلس الأوروبي الإطار القانوني لعملية التحول الى اليورو عام 1999، وتم اعطاء مهلة حتى مايو 1998، لكل الدول الاعضاء حتى تستوفي شروط الانضمام الى هذه العملة، ولم تشترط الاتفاقية حتمية مشاركة كافة الدول الاعضاء في العملة الموحدة منذ بدايتها، ولكن تم الاتفاق على أن تبدأ العملة الموحدة عام 1999، بمشاركة الدول التي نجحت في تحقيق شروط الانضمام إلى الوحدة النقدية الأوروبية.

شكل (2): يوضح النظام الأوروبي للبنوك المركزية



المصدر: وصاف عتيقة وعاشور سهام، نظام النقد الأوروبي الملتقى الدولي حول اليورو واقتصاديات الدول العربية، القاهرة، 2005، ص133.
* النظام الإداري للبنوك المركزية.

الدروس المستفادة من الاتحاد النقدي الأوروبي:

- شروط التحول نحو إنشاء عملة موحدة ليست ضمانا كافيا لاستقرار الاتحاد النقدي، فان السياسة النقدية الموحدة قد تؤدي الى عدم الاستقرار في دول الاتحاد، الا انها قد تساعد مجموعة من الدول على حساب الدول الأخرى، مثلاً إذا كانت السياسة النقدية انكماشية فإنها سوف تساعد الدول التي تعاني من الضغوط التضخمية، بينما تعقد مشكلات الدول التي تواجه ضغوطا انكماشية.
- وجود الدولة عضوا في الاتحاد النقدي يفرض عليها أن تتابع عن كثب تنافسياتها الخارجية سواء داخل منطقة الاتحاد النقدي أو خارج الاتحاد النقدي، لان ارتفاع الأسعار في إحدى الدول الأعضاء يؤدي إلى أن سلعها تصبح أكثر كلفة بالنسبة للخارج، ومن ثم سوف تفقد هذه الدولة جانبا من إيراداتها بالنقد الأجنبي نتيجة لتراجع صادراتها واحتمال حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الخارجية، وبصفة خاصة عندما يتزايد اعتماد هذه الدولة على التمويل الخارجي فإن تأثير هذه المشكلة يصبح أكثر وضوحا.
- دور البنك المركزي في الاتحاد النقدي يعتبر مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد، وذلك من خلال سعيه الدائم على تثبيت مستويات الطلب الكلي عن طريق المزيد من التوسع النقدي في أوقات الأزمات، وذلك لتحفيز مستويات النشاط الاقتصادي. خلال فترة الأزمة أو الفترة السابقة عليها، لم يقيم البنك المركزي الأوروبي بما يجب أن يقوم به لتحقيق الاستقرار في الكتلة النقدية الأوروبية، فقد سمح البنك المركزي الأوروبي لمستويات النشاط الاقتصادي بأن تتراجع بصورة حادة في منطقة اليورو بدون اتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل مع هذا التراجع، نظرا لأن السياسة النقدية الأوروبية كانت متشددة بشكل عام والتي كانت تساعد اليورو على استمرار الارتفاع في مقابل العملات الأخرى، خاصة الدولار غير أنه مع بروز الأزمة المالية الأوروبية بدأ اليورو يدفع ثمن هذه السياسات النقدية غير المواتية.
- إنه لا بد من إعطاء الأولوية المطلقة لتعزيز الآليات الرامية إلى منع السياسات الداعمة للتقلبات الدورية والصدمات

المالية على مستوى الدول الأعضاء، وذلك من خلال وضع نظام دقيق لمراقبة الأوضاع المالية في الدول الأعضاء، وتعزيز مصداقية وشفافية القواعد المحاسبية التي تتبعها الدول الأعضاء والتي يتم في ضوئها تعريف وتحديد عجز الميزانيات العامة للدول الأعضاء، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب المتابعة اللصيقة لنمو فقاعات الأصول المالية في الدول الأعضاء، والتي يمكن أن تتسبب في حال انفجارها في إحداث الركود في دول الاتحاد النقدي.

- لقد أبرزت أزمة اليونان بوضوح أن العملة الموحدة لا تقتضي فقط مجرد تنسيق في السياسات النقدية وإسناد مهمة رسم هذه السياسات لبنك مركزي موحد مثل البنك المركزي الأوروبي، وإنما يجب أن يكون هناك قدر عال جدا من التنسيق في السياسات المالية للدول الأعضاء بما يسمح بتجنب آثار أي تدهور في الأوضاع المالية لأي من الدول الأعضاء على العملة الموحدة.

المراجع:

- 1/ مصطفى كامل - العملة الأوروبية الموحدة وانعكاساتها على واقع المصارف العربية مع التركيز على حالة مصر 2009.
- 2/ محمد إبراهيم السقا - الدروس المستفادة من الاتحاد النقدي الأوروبي - جريدة الوطن البحرينية 2010.
- 3/ قراءات مختلفة عن الموضوع في موقع <https://www.ecb.europa.eu/home>
- 4/ موقع OANDA لحركة العملات.

دور اختبارات الضغط في تحقيق الاستقرار المالي



ماذا
تصرف عن

مقدمة:

أثبتت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أن هناك حاجة ماسة لتطوير أدوات تعزيز الاستقرار المالي، ومنذ بداية الأزمة التي أثرت سلباً على الأسواق المالية منتصف عام 2007، واجهت المصارف صعوبة في الحصول على التمويل وفي إدارة سيولتها بشكل عام، حيث أظهرت هذه الحوادث الحاجة إلى تحسين تطبيقات إدارة المخاطر وإدخالها ضمن الإدارة اليومية للمخاطر خصوصاً مخاطر السيولة من أجل ضمان التأكد من سلامة الفرضيات التي تعتمد عليها المصارف في إدارة سيولتها. وفي ظل ما تشهده الأسواق العالمية من تداعيات لا تزال تلقي بظلالها على صناعة الصيرفة في العالم، وتجنباً للوقوع في المخاطر المستقبلية، فقد قامت المؤسسات الرقابية العالمية (بازل) والإقليمية (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، واللجنة العربية للرقابة المصرفية) بإصدار توجيهات للبنوك تفضي باستخدام تقنيات مختلفة لتعزيز قدرتها على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل غير مواتية، ويعرف ذلك باختبارات الضغط، وذلك من أجل تعزيز إدارة المخاطر في هذا القطاع.

نظراً لما تنتجه الأزمات المالية من تكاليف ضخمة على المصارف بسبب عدم قراءة مستقبل المخاطر المصرفية، أعطى ذلك نظام اختبارات الضغط أهمية قصوى لبناء نماذج تمكن المؤسسات المالية من القدرة على تحمل الضغوط في ظل أسوأ السيناريوهات، لذلك يهدف هذا المقال إلى التعريف بمفهوم اختبارات الضغط، كما يهدف لمواكبة تطورات سوق المال بغرض الوصول لآليات تقلل من حجم المخاطر المستقبلية.

مفهوم اختبارات الضغط:

يقصد باختبارات الضغط (Stress-Testing) بأنها أداة يتم استخدامها من قبل البنوك لإدارة المخاطر المستقبلية وقياس مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في ظل أوضاع الظروف العادية وغير العادية، على أن تقوم اختبارات الضغط بتنبيه المصرف بالنتائج السلبية غير المتوقعة⁽¹⁾، على أن يتم ذلك من خلال قياس أثر المتغيرات الداخلية



عبد المنعم أحمد عبد الوهاب
الإدارة العامة للرقابة المصرفية
إدارة التفتيش

1) Consultative Document - Principles for sound stress testing practices and supervision - Issued for comment by Basel Committee on Banking Supervision - 13 March 2009 - January 2009

والخارجية على مجموعة المؤشرات المالية للمؤسسة من أصول ورؤوس أموال وغيرها، بحيث تمكن تلك التقنيات من التنبؤ بالالتزامات المالية المستقبلية، على أن يستخدم أسوء السيناريوهات على القيم المتنبأ بها مثل الزيادة الكبيرة في حجم السحوبات لاختبار قدرة الأصول السائلة بالمؤسسة تجاه تلك السحوبات ودراسة الفرص البديلة لمعالجة الأزمة بحيث تواجه أي زيادة مستقبلية في الالتزامات.

تعتبر اختبارات الضغط من العناصر المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية، خاصة بعد أن أكدت الأزمات التي شهدتها الأسواق المالية بأنه ليس كافياً أن تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية Normal Business Conditions، نظراً لأنه في حالة التغيرات الفجائية في الأسواق (تغيرات الأسعار، الخروج عن سوق العمل، والإفلاس) فإن المؤسسات المالية قد تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة ضغط مفاجئ في الأوضاع الاقتصادية أو الإجتماعية.

اختبارات الضغط هي واحدة من الأدوات الكمية التي تساعد البنوك المركزية والجهات الإشرافية الأخرى في تقييم المصارف وتحديد أضعف البنوك و/ أو المؤسسات المالية الأخرى للقيام بالمعالجة المناسبة، وهو أحد أدوات تقليل المخاطر مثل تحليل الحساسية، والتنبؤات، القيمة المعرضة للخطر ($Var^{(2)}$)، و ($CAMEL^{(3)}$) ونظم الإنذار المبكر ($EWS^{(4)}$).

بصورة عامة تحاول اختبارات الضغط التأكد من أن البنوك سوف يكون لديها موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الأسوء من بين السيناريوهات المطبقة، لذلك يفترض أن يترتب على اختبارات الضغط بناء تصور عن مدى قدرة المؤسسات المالية والنظام المصرفي بشكل عام على مواجهة الصدمات المحتملة حدوثها في الاقتصاد، إستناداً إلى البيانات المتاحة عن المصارف، والمعلومات الناجمة من عمليات الرقابة على البنك.

تأتي أهمية نتائج اختبارات الضغط في أنها تساعد على إتخاذ الإجراءات المناسبة حيال المؤسسات المالية التي تظهر النتائج تدهور أداء المؤشرات الرئيسية، أي أن تحتاج لدعم مالي أو

2) Value at Risk (VaR)

3) (Capital, Assets, Management, Earnings, Liquidity) (CAMEL)

4) Early Warning System (EWS)

فني من البنك المركزي، أو السماح لها بالإفلاس، كما تحدد النتائج بأن هناك بنوك ذات أداء متميز للمؤشرات، وهي البنوك التي تكفي أصولها لتمويل إلتزاماتها وتغطية خسائرها المستقبلية، ومن ثم يمكنها أن تستمر في دورها كوسيط مالي، وبدون مساعدة حكومية، فتحديد تلك البنوك التي سوف تحتاج إلى مساعدة من الحكومة لكي تستمر في العمل، هي تلك البنوك المحتمل أن تكون ذات ملاءة مالية عند تحسن أوضاع الإقتصاد، غير أنها تحتاج إلى مساعدة في أوقات تحول السيناريو الأسوء إلى واقع من خلال تقديم أموال مساندة (دعم حكومي، تمويل خاص، أو الإندماج مع مصارف أخرى).

الأغراض الأساسية لاختبارات الضغط:

1/ تُعرف المصارف بطرق تقدير مخاطر الإنكشافات المحتملة (أي مخاطر عدم قدرة المصارف على الإيفاء بإلتزاماتها مستقبلاً).

2/ تُمكن المصارف من تحديد ما إذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع طبيعة المخاطر لدى هذه البنوك.

3/ تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية.

4/ تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة، وذلك من حيث قياس الآثار على كل من الربحية ومدى كفاية رأس المال.

5/ تقديم رؤى حول مدى قدرة القطاع المالي والمصرفي على مواجهة صدمات عوامل الإقتصاد الكلي مثل سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، والبطالة، والتغيرات في معدلات التبادل التجاري.

مبادئ اختبارات الضغط:

أصدرت لجنة بازل في يناير 2009م ورقة عن اختبارات الضغط تضمنت 15 مبدأ للمصارف عند إجراء اختبارات الضغط لتحصل على نتائج جيدة، منها 6 موجهات للجهات الإشرافية على أن تتعامل مع اختبارات الضغط كجزء أساسي من منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لدى المصرف، كما أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية هذه الموجهات مع تغيير في طبيعة بعض البنود.

موجهات اختبارات الضغط للجهات الإشرافية:

على الجهات الإشرافية القيام بالآتي:

- إجراء تقييم منظم وشامل لبرامج اختبارات الضغط المطبقة من قبل المصارف، والتأكد من أن اختبارات الضغط تشكل جزءاً مكملًا وأساسياً في عملية التقييم الداخلي.
- الطلب من المصارف باتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة وجود نقص في اختبارات الضغط أو عدم أخذ نتائج اختبارات الضغط بعين الاعتبار.
- التعرف على نقاط الضعف ومراجعة الفرضيات الرئيسية لاختبارات الضغط.
- تقييم السيناريوهات المطبقة على مستوى المصرف، ومراجعة منهجية التطبيق، مع تقييم تناسب السيناريوهات مع مخاطر المصرف.
- دراسة نتائج اختبارات الضغط، واقتراح الحلول الممكنة في حالة الكشف عن مخاطر مستقبلية.
- تعاون السلطات الرقابية الخاصة بالمصارف مع السلطات الرقابية المالية الأخرى.

متطلبات تصميم وتطبيق اختبارات الضغط:

- إن قيام البنوك بتصميم وتطبيق اختبارات الضغط بشكل مناسب سيؤدي إلى تعزيز نظام إدارة المخاطر لدى المصارف ويساعدها في الاستعداد لمواجهة أوضاع السوق الصعبة. لذا، يتعين عليها القيام بما يلي:
- إدخال اختبارات الضغط في عمليات إدارة المخاطر، وأن تقوم بإجراء هذه الاختبارات بصفة دورية.
- توفر البيانات التاريخية.
- تطوير برامج شاملة لاختبارات ضغط تعكس خصائص المخاطر المحددة في المحافظ الخاصة بكل بنك، وعلى البنوك أن تقوم بتوثيق السياسات والمنهجيات المطبقة في هذا الشأن.
- تقدير العلاقات التقاطعية بين المتغيرات باستخدام النماذج الإحصائية المناسبة.
- التنبؤ بالمؤشرات المالية من واقع البيانات التاريخية.
- تطبيق سيناريوهات اختبارات الضغط على القيم المتنبأ بها.

أنواع اختبارات الضغط للجهات الإشرافية:

تنقسم اختبارات الضغط إلى نوعين:

- **اختبارات الضغط الجزئية Micro stress testing:** وهذا تقوم به إدارة الرقابة المصرفية بالبنك المركزي للتأكد من قدرة المصارف على العمل في الظروف الصعبة لكل بنك على حده.
- **اختبارات الضغط الكلية Macro stress testing:** هذا النوع من اختبارات الضغط تقوم به وحدة الاستقرار المالي وذلك بتأثير المؤشرات المالية بمتغيرات الإقتصاد الكلي لقياس مدى إسقرار القطاع المالي عبر الزمن.

سيناريوهات اختبارات الضغط:

- اختبارات الضغط المصرفي هي اختبارات تجري على البنوك بهدف التعرف على قدرتها على تحمل الخسائر المستقبلية التي يمكن أن تتعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل، وهذه السيناريوهات تبدأ بما يسمى بالسيناريو الأساسي، أو سيناريو استمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه، وهناك سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها، ويمكن استخدام أكثر من سيناريو بفرضيات محددة، نذكر منها على سبيل المثال الآتي:
- سيناريوهات متعلقة بمخاطر السوق مثل تغيرات سعر الصرف.
- سيناريوهات متعلقة بمخاطر الائتمان مثل تعثر أكثر ثلاثة عملاء.
- سيناريوهات متعلقة بمخاطر التشغيل مثل زيادة إيرادات المصرف.

أمثلة مبسطة عن اختبارات ضغط ذو السيناريو الواحد:

مثال:

السيناريو:

تأثير معدلات سحب الودائع على السيولة

فرضيات النموذج:

- 1/ نسبة سحب الودائع 10% من إجمالي الودائع.
- 2/ معدل السحب اليومي 1% من إجمالي الودائع.
- 3/ التزامات المصرف عبارة عن ودائع فقط.
- 4/ ثبات إجمالي الأصول السائلة والودائع.

المعطيات:

- 1/ إجمالي ودائع المصرف قبل الصدمة 3500 ألف جنيه.
2/ إجمالي الأصول السائلة 1000 ألف جنيه.

رقم الصف	البند	القيم	المعادلة
1	نسبة سحبوبات الودائع	15%	-
2	معدل السحب اليومي للودائع	2%	-
قبل الصدمة			
3	إجمالي الودائع	3500	-
4	إجمالي الأصول السائلة	1000	-
5	نسبة الأصول السائلة لإجمالي الودائع	29%	4/3
بعد الصدمة			
6	عدد أيام استنزاف الأصول السائلة	7.5	2/1
7	إجمالي الودائع	2975	(3 x (%10-1))
8	إجمالي الأصول السائلة	475	((%10 x 3) -4)
9	نسبة الأصول السائلة لإجمالي الودائع	16%	8/7

المراجع:

- مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - اللجنة العربية للرقابة المصرفية - صندوق النقد العربي.
- اختبارات الضغط - مجلة إضاءات - العدد الخامس - دولة الكويت - ديسمبر 2010.
- Akhtar Siddique and Iftekhar Hasan - Stress Testing: Approaches, Methods and Applications - Risk books.
- Consultative Document - Principles for sound stress testing practices and supervision - Issued for comment by Basel Committee on Banking Supervision - 13 March 2009 - January 2009.
- Manual for Foreword looking financial stability reports and stress testing - COMESA monetary institute - Kenya school of monetary studies Nairobi - 82013/19/ - Charles Augustine Abuka.
- A framework for stress testing the - UK banking system - October 2013 Discussion Paper - Bank of England.

رقم الصف	البند	القيم	المعادلة
1	نسبة سحبوبات الودائع	10%	-
2	معدل السحب اليومي للودائع	1%	-
قبل الصدمة			
3	إجمالي الودائع	3500	-
4	إجمالي الأصول السائلة	1000	-
5	نسبة الأصول السائلة لإجمالي الودائع	29%	4/3
بعد الصدمة			
6	عدد أيام استنزاف الأصول السائلة	10	2/1
7	إجمالي الودائع	3150	(3 x (%10-1))
8	إجمالي الأصول السائلة	650	((%10 x 3) -4)
9	نسبة الأصول السائلة لإجمالي الودائع	21%	8/7

نسبة السيولة العامة للمصرف هي حاصل قسمة الأصول السائلة على إجمالي الودائع، فمن الجدول أعلاه يتضح أن نسبة سيولة المصرف 29% قبل الصدمة (تغير سحبوبات الودائع)، فعند تغير سحبوبات الودائع إلى 10% بمعدل 1% من إجمالي الودائع في اليوم انخفضت الودائع إلى 3150 ألف جنيه نتيجة السحب، كما انخفضت الأصول السائلة إلى 650 ألف جنيه بعد تغير معدل سحب الودائع، مما انعكس على نسبة السيولة بالانخفاض إلى 21%، على أن يتم استنزاف الأصول السائلة الحالية في 10 أيام قادمة، فعلى المصرف توفير سيولة قبل العشرة أيام عن طريق الإيداعات أو الاقتراض، وإذا زادت نسبة سحبوبات الودائع إلى 15% وأصبح معدل السحب اليومي 2% فإن ذلك سوف يقلل من نسبة السيولة لتصبح 16% ويستنزف المصرف أصوله السائلة في 7 أيام تقريباً كما هو موضح في الجدول التالي:

أحداث اقتصادية.. محلية وعالمية



أحداث
اقتصادية

البنك الدولي يهد بمساعدة السودان.. وزير المالية يطالب بمعالجة الديون

وعد البنك الدولي بالتحرك لمعالجة مشاكل السودان في مجالات التنمية وخفض الفقر، وذلك بالتنسيق مع شركاء التنمية. وأقر المدير التنفيذي بالبنك الدولي لمجموعة (22) دولة أفريقية من بينها السودان بحق السودان في الاستفادة من مساعدات البنك بحكم عضويته في مجموعة البنك وبحكم التزام الأخير بالسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية وخفض الفقر في الدول الأعضاء. فيما طالب وزير المالية والاقتصاد الوطني البنك الدولي بمساعدة السودان معالجة ديونه الخارجية في إطار الخيار الصفري المتفق عليه مسبقاً مع دولة جنوب السودان خاصة بعد استيفائه الشروط الفنية كافة الموجبة لإعفاء الديون، مؤكداً التزام السودان بالعمل على استدامة السلام وإنفاذ متطلباته في المنطقة. كما أكد السيد/ الوزير على أهمية دور البنك الدولي بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي والشركاء في رفع المقاطعة الاقتصادية عن السودان، وتلافي تداعياتها السالبة على المواطن والتنمية بحرمان السودان من الاستفادة من القروض الميسرة المتاحة عبر البنك وإمكانية توظيفها لبناء قدرات الاقتصاد الوطني وتحريك طاقاته، بجانب تداعيات المقاطعة سلباً على جهود خفض الفقر بالبلا. من جانبه وعد المدير التنفيذي بالبنك الدولي بالسعي لمساعدة السودان في حل مشاكله برفعها لجهات الاختصاص في البنك بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي وشركاء التنمية.



إعداد

أزاهر حسن محمد علي
إدارة البحوث والتنمية

توقع صدور قرار من مجلس الوزراء حول زيادة أجور العاملين بالدولة

عن الأزمة الناتجة من الحرب الأهلية والحصار الاقتصادي الأمريكي. ويتوقع الاتحاد العام لنقابات عمال السودان زيادة الأجور في الأيام القادمة، ونفى ربط الزيادة بالانتخابات حسب ما تردد، حيث أن الاتحاد بدأ المطالبة بزيادة الأجور منذ أغسطس الماضي، قبل إعداد موازنة العام الجاري. ويرى الأمين العام لاتحاد عمال الخرطوم بضرورة الزيادة، لأن أجور العاملين لا تكفي لمطالبات المعيشة وسد احتياجات العاملين، مشيراً إلى أن اتصالات العمال لجأت إلى بحث توفير معينات للعاملين منها اتجاه عمال الخرطوم إلى توفير السكن والتأمين الصحي وسلة قوت العاملين، كما يسعى الاتحاد إلى تفعيل الجمعيات التعاونية في مواقع العمل.

أدت الزيادة المطردة في أسعار السلع إلى اتجاه الاتحاد العام لنقابات عمال السودان لمطالبة الحكومة في الفترة الأخيرة لزيادة الأجور، حيث أن ضعف الأجور أدي إلى فجوة كبيرة بينها وبين أسعار السلع الاستهلاكية. وتشير التقارير إلى أن أجور العمال لا تغطي (21%) من تكاليف المعيشة، إذ حددت الحكومة مؤخراً الحد الأدنى للأجور بـ(425) جنيهاً بدلاً من (165)، بينما يرى اتحاد العمال أنه ينبغي أن يصل إلى (1970) جنيهاً حسب تقديرات اللجنة الثلاثية المكونة من اتحاد العمال وأصحاب العمل ووزارة المالية..

وترتبط الزيادة في الأجور بعوامل عدة منها أزمة الموارد وفقدان (70%) من إيرادات النفط عقب انفصال جنوب البلاد، فضلاً

ولاية نهر النيل تعلن جاهزيتها لإنفاذ مبادرة الرئيس للأمن الغذائي

بكل أنواعه. حرص المشروع على إدخال التقنية في العمليات الزراعية. معلناً جاهزية الولاية لإنفاذ مبادرة رئيس الجمهورية للأمن الغذائي. وتم خلال الزيارة تكريم المستثمر الوطني الشيخ عبد الباسط على من قبل الوزير باعتباره أول مستثمر يدخل تجربة الري المحوري في السودان.

وقف السيد نائب الوالي وزير المالية والاقتصاد بنهر النيل على مشروع القمة الزراعي بمحلية شندي التابع لمجموعة شركة (جيا)، كما وقف على عمليات الحصاد والإنتاج الوفير للمحاصيل الزراعية وأشاد بالتجربة الناجحة للمشروع باعتباره من الاستثمارات الوطنية الرائدة التي ستسهم في تأمين الغذاء وإثراء الصادر حيث أن الولاية أصبحت قبلة جاذبة للاستثمار

وزارة تنمية الموارد البشرية تعلن دعمها للمؤسسات في المجال التقني

أكد وزير تنمية الموارد البشرية اهتمام رئاسة الجمهورية بالجودة والتميز في كافة مؤسسات الدولة، معلناً دعم وزارته للمؤسسات في المجال التقني والمساهمة في وضع الخطط الاستراتيجية الشاملة. وأشاد الوزير لدى مخاطبته الندوة السنوية الكبرى للجودة بعنوان (الجودة الشاملة طريقاً للتميز) التي نظمها بنك فيصل الإسلامي، بدور بنك فيصل الإسلامي في خدمة الاقتصاد الوطني وصناعة الصيرفة الإسلامية، مشيراً إلى إن انتهاز البنك لتطبيق مبدأ التميز المؤسسي جعله ضمن أفضل (50) بنكاً على مستوى العالم. وأكد المدير العام لبنك فيصل الإسلامي إن البنك يقوم بتطبيق الجودة التي تعتمد على التناول العلمي لمفهوم الجودة الشاملة، مشيراً إلى اعتماد البنك على مسار الجودة والتميز في وضع الخطط لتحقيق الأهداف وفتح نافذة لتطبيق مفهوم الإدارة الناجحة، مؤكداً حرص البنك على تطبيق المفاهيم الداعية إلى ترقية وتطوير المجتمع لتحقيق أفضل الخدمات، مشيراً إلى نيل البنك لعدد ثلاث جوائز للآيزو لتطبيقه معايير الجودة العالمية والتميز والبناء المؤسسي.

مشروع قانون بالبرلمان الروسي لجذب التمويل الإسلامي

أن يقر النواب الروس تعديلات أخرى في مجالات مثل الضرائب، للإسهام في تطوير قطاع التمويل الإسلامي على أكمل وجه، وأضافوا أن التعديلات سيستغرق إقرارها عاما على الأقل. وقال عضو لجنة أسواق المال في الدوما يجب على مصارفنا إيجاد سبل جديدة لجذب الاستثمار في فترة الحصار الاقتصادي الكامل تقريبا من جانب الغرب. وأكد رئيس اتحاد وكالات الاستثمار الإقليمية في الاتحاد الروسي إن من عوامل دعم الجهود الأخيرة أن موسكو تتطلع إلى تنويع أنشطتها الاقتصادية بعيدا عن الأسواق الغربية. وإن التمويل الإسلامي قد يجذب استثمارات أجنبية ويساعد أيضا على تعبئة أموال من مسلمي روسيا البالغ عددهم عشرين مليونا. وقال الرئيس التنفيذي لمؤسسة لا ريبا فاينانس إنه يتم إعداد دراسة جدوى بين تكتل مكون من مستثمرين روس وماليزيين لإنشاء بنك إسلامي قائم بذاته أو وحدة إسلامية داخل بنك روسي.

قدم نواب روس للبرلمان مشروع قانون للدفع بقطاع التمويل الإسلامي من أجل جذب تدفقات رؤوس الأموال، في وقت تواجه فيه روسيا ركودا اقتصاديا وعقوبات اقتصادية أسهمت في هروب مستثمرين من السوق الروسية. ويقترح المشروع السماح للبنوك بالعمل في الأنشطة التجارية، وهو مفهوم رئيسي في الكثير من هياكل المعاملات المستخدمة في منتجات التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. وينظر للمشروع على أنه خطوة أولى من روسيا لتطوير قطاع مالي فني سجل نمو فاق العشرات في عدة بلدان خليجية وفي جنوب شرق آسيا، لكنه يلقي صعوبات في الانطلاق بروسيا. وعلى مشروع القانون أن يجتاز ثلاث قراءات في الدوما قبل أن ينتقل إلى المجلس الأعلى، ثم إلى مكتب الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتوقيعه ليصبح ساري المفعول. ويرى خبراء إنه يتعين

مساحدات أوروبفة لتخفف آثار التقشف باليونان

بتعهدات الحكومة اليونانية بالوفاء بالتزامات البلاد تجاه الدائنين الدوليين عبر تقديم حزمة إصلاحات اقتصادية شاملة في غضون أيام. وتعد هذه الإصلاحات شرطاً لإفراج الدائنين عن الشطر الأخير من أموال حزمة الإنقاذ الدولي لليونان، وتفق سبعة مليارات يورو (7.5 مليارات دولار) من 240 مليار يورو (259 مليار دولار) هي مجموع قيمة حزمة الإنقاذ التي بدأ تنفيذها في العام 2010. وصرح الرئيس الفرنسي بأنه يتعين على اليونان أن تقترح إصلاحات تتماشى مع التزاماتها الحالية تجاه دائنيها، وأن تحقق تقدماً بوتيرة أسرع في تنفيذ اتفاق للإفراج عن المزيد من المساعدة المالية. وقالت المستشارة الألمانية إن وزراء مالية منطقة اليورو جاهزون للاجتماع قريباً لتقييم خطط الإصلاح التي ستقدمها حكومة أثينا، ومن المنتظر أن يعقد وزراء مالية اليورو اجتماعاً في هذا الشأن. يشار إلى أن اليونان وقعت اتفاقاً مع منطقة اليورو يقضي بتمديد مؤقت لحزمة الإنقاذ إلى نهاية يونيو المقبل، وذلك لإتاحة الوقت من أجل توصل الطرفين لاتفاق جديد شامل لحل أزمة اليونان.

أعلن الاتحاد الأوروبي عن تخصيص ملياري يورو (2.1 مليار دولار) لليونان لمساعدتها على مواجهة التداعيات الإنسانية والاجتماعية للأزمة المالية الحادة وخطط التقشف الصارمة التي نفذتها الحكومات اليونانية المتعاقبة. وشددت المفوضية الأوروبية على أن الأموال مخصصة فقط لدعم النمو وخفض البطالة وبرامج التنمية الاجتماعية، ولن تتمكن أثينا من استخدامها في دعم خزانة الدولة في وقت تواجه فيه الحكومة أزمة سيولة. وأدت الأزمة المالية التي تعيشها اليونان منذ سنوات وحالة الركود الاقتصادي إلى أن يتجاوز معدل البطالة في البلاد 26%، أي أكثر من مليون وربع مليون عاطل، كما تخطت نسبة الفقر 23%. تبادلت الحكومة اليونانية وشركاؤها الأوروبيون مداولات بهدف الاستجابة للحاجات المالية العاجلة لليونان مقابل تعهدات الأخيرة بتسريع إصلاحاتها الاقتصادية، خاصة مكافحة التهرب الضريبي وإصلاح الإدارة. في المقابل رحب قادة الاتحاد الأوروبي

دعوة رؤوس الأموال الخليجية لاغتنام انخفاض أسعار النفط

دعا تقرير اقتصادي أعدته الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، رؤوس الأموال الخليجية إلى اغتنام الفرص الاستثمارية الناتجة عن الانخفاض الكبير في أسعار النفط. وأوضح التقرير أن دولاً مستهلكة للنفط استفادت طيلة الأشهر الماضية من انخفاض أسعار الخام دولياً، وهي دول ذات اقتصاديات ناشئة، وبالتالي فإن رؤوس الأموال الخليجية مدعوة للتحرك نحو هذه الدول وإبرام شراكات استراتيجية معها في مجالات الإنتاج الصناعي والزراعي وغيرها. وشدد اتحاد الغرف الخليجية على أن دول مجلس التعاون مطالبة بالتوجه نحو اقتصادات عربية وآسيوية للاستفادة من مواردها الزراعية والحيوانية والصناعية عبر استثمار الفوائض المالية التي حققتها دول المجلس في السنوات الماضية التي كان يفوق فيها سعر برميل النفط 120 دولاراً للبرميل، في حين تراجع حالياً إلى ما دون ستين دولاراً. كما حدد التقرير المجالات التي يمكن لرأس المال الخليجي أن يركز عليها، وهي المشاريع الزراعية والحيوانية والسمكية والصناعية ومشروعات البنى التحتية والطاقة. وأن هذه الدعوة للاستثمار لا تعني بالضرورة خروج رؤوس الأموال الخليجية من دول المجلس، وإنما تعني الاستفادة من الفرص الاستثمارية التي ستبرز في عدد من الدول التي تستفيد من انخفاض أسعار النفط، وتتم هذه الاستفادة عبر إنشاء مشاريع تنموية تحقق عوائد جيدة للأموال الخليجية. وحذر التقرير مما وصفه بتسرع رؤوس الأموال الخليجية في الدخول في مشاريع تعلن بين الحين والآخر من قبل دول تضرر اقتصادها بسبب انخفاض أسعار النفط، خاصة في قطاع العقار في الدول الأوروبية. وأورد التقرير إن الاقتصاد الخليجي حقق العام الماضي نمواً بنسبة 4.4% مقارنة بـ 4.1% في 2013، إذ أسهم نمو مستويات الإنفاق الحكومي وتحسن ظروف القطاع الخاص في نمو الناتج المحلي غير النفطي في المنطقة بنسبة 6.1% عام 2014، مقارنة بنسبة 5.7% عام 2013. أما الناتج النفطي الخليجي، فقد حقق نمواً 0.6% فقط في عام 2014 بالمقارنة مع 0.7% عام 2013، وهو ما يعكس تراجع الإيرادات النفطية. ومن المتوقع أن تسجل دول مجلس التعاون في العام الجاري معدل نمو قدره 4.5%. وتقول الأمانة العامة لاتحاد الغرف إن التحدي الرئيسي أمام هذه التوقعات لنمو الاقتصاد الخليجي يتجلى في عدم تعافي النمو الاقتصادي العالمي بالصورة المطلوبة، علاوة على بقاء أسعار الخام لفترة طويلة ما بين خمسين وستين دولاراً للبرميل، وهو ما سيدفع الحكومات الخليجية إلى خفض برامج الإنفاق العام الذي يعد محركاً أساسياً للنمو في المنطقة.

جدول رقم (1)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2005 - 2007 م
سنة الأساس (1990 = 100)

الفترة	الدخول العليا	الدخول المتوسطة	الدخول الدنيا
2005			
ديسمبر	34,078.3 (5.1)	34,909.4 (6.5)	34,730.7 (6.1)
2006			
ديسمبر	39,629.8 (16.3)	40,392.1 (15.4)	39,968.1 (15.7)
2007			
ديسمبر	42,854.7 (8.1)	43,948.4 (8.8)	43,258.6 (8.2)

الأرقام القياسية لتكاليف المعيشة ومعدلات التضخم للفترة 2008 - 2015 م
سنة الأساس (2007 = 100)

الفترة	كل السودان	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
2008			
ديسمبر	116.9 (14.9)	120.5 (18.8)	113.8 (13.8)
2009			
ديسمبر	132.7 (13.4)	135.9 (12.8)	129.7 (14.0)
2010			
ديسمبر	153.0 (15.4)	157.0 (15.5)	149.3 (15.1)
2011			
ديسمبر	181.9 (18.9)	190.4 (21.3)	173.8 (16.4)
2012			
ديسمبر	262.8 (44.4)	277.9 (46.0)	248.0 (42.7)
2013			
ديسمبر	372.9 (41.9)	392.1 (41.1)	354.4 (42.9)
2014			
مارس	390.2 (35.7)	413.4 (36.8)	368.5 (34.7)
يونيو	428.3 (45.3)	459.8 (48.2)	398.4 (42.3)
سبتمبر	459.5 (39.2)	497.2 (43.3)	423.1 (34.8)
ديسمبر	468.6* (25.7)	502.7 (28.2)	436.5 (23.2)
2015			
يناير	472.5 (24.0)	497.5 (24.3)	449.3 (23.7)
فبراير	474.7 (23.0)	500.2 (22.1)	451.0 (24.0)
مارس	480.7 (23.2)	507.3 (22.7)	455.8 (23.7)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء

(معدلات التضخم بين الأقواس)

* بيانات معدلة

إعداد

سوسن الزبير إبراهيم

إدارة الإحصاء

جدول رقم (2)

أسعار صرف الدولار بينك السودان المركزي - خلال الفترة (2005 - 2015)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3010	2.3125
2006		
ديسمبر	2.0083	2.0183
2007		
ديسمبر	2.0290	2.0390
2008		
ديسمبر	2.1897	2.2004
2009		
ديسمبر	2.2359	2.2468
2010		
ديسمبر	2.4824	2.4948
2011		
ديسمبر	2.6702	2.6836
2012		
ديسمبر	4.3980	4.4200
2013		
ديسمبر	5.6816	5.7100
2014		
مارس	5.6816	5.7100
يونيو	5.6816	5.7100
سبتمبر	5.6857	5.7142
ديسمبر	5.8566	5.8859
2015		
يناير	5.9573	5.9871
فبراير	5.9573	5.9871
مارس	5.9573	5.9871

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (3)

أسعار صرف الدولار بصرافات البنوك - خلال الفترة (2005 - 2015)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.2995	2.3180
2006		
ديسمبر	2.0060	2.0250
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0600
2008		
ديسمبر	2.1500	2.2450
2009		
ديسمبر	2.1917	2.4500
2010		
ديسمبر	2.5952	2.6056
2011		
ديسمبر	2.7450	2.7559
2012		
ديسمبر	5.9417	5.9712
2013		
ديسمبر	5.9390	5.9687
2014		
مارس	5.9285	5.9582
يونيو	5.9293	5.9590
سبتمبر	6.0387	6.0688
ديسمبر*	6.2760	6.3064
2015		
يناير	6.3104	6.3410
فبراير	6.2790	6.3104
مارس	6.2876	6.3181

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (4)

أسعار صرف الدولار بشركات الصرافة - خلال الفترة (2005 - 2015)

(بالجنيه السوداني)

الفترة	الشراء	البيع
2005		
ديسمبر	2.3050	2.3140
2006		
ديسمبر	2.0100	2.0200
2007		
ديسمبر	2.0300	2.0400
2008		
ديسمبر	2.1600	2.2200
2009		
ديسمبر	2.2452	2.3726
2010		
ديسمبر	2.5148	2.5249
2011		
ديسمبر	2.7494	2.7604
2012		
ديسمبر	6.1798	6.2111
2013		
ديسمبر	5.9455	5.9752
2014		
مارس	5.9355	5.9652
يونيو	5.9355	5.9652
سبتمبر	6.0449	6.0751
ديسمبر*	6.2816	6.3130
2015		
يناير	6.2860	6.3174
فبراير	6.2860	6.3174
مارس	6.2860	6.3174

المصدر: بنك السودان المركزي

* بيانات معدلة

جدول رقم (5)
مؤشرات نقدية - خلال الفترة (2005 - 2014)

مليون جنيه

البيان	2014				2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005
	ديسمبر	سبتمبر	يونيو	مارس	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر
عرض النقود	77,739.0	75,248.2	73,823.8	70,882.0	66,445.7	58,663.3	41,853.0	35,497.9	28,314.5	22,933.2	19,714.6	17,871.8	14,031.4
العملة لدى الجمهور	23,343.1	22,250.3	20,820.1	19,902.2	19,178.4	16,751.5	12,850.1	10,068.0	8,066.2	6,774.6	5,639.8	5,355.3	3,740.4
الودائع تحت الطلب	19,743.0	18,786.5	19,240.0	18,194.5	16,486.9	14,241.9	11,999.9	9,840.3	8,040.2	6,855.4	5,727.8	5,161.9	4,447.6
شبه النقود	34,652.9	34,211.4	33,763.7	32,785.3	30,780.4	27,669.9	17,003.0	15,589.6	12,208.1	9,303.2	8,347.0	7,354.6	5,843.4
إجمالي أصول (خصوم) البنوك	92,317.0	93,049.6	84,051.6	80,799.8	77,479.8	67,049.6	46,504.1	43,107.7	36,666.9	30,649.9	26,197.4	23,144.3	16,979.7
إجمالي التمويل المصرفي	44,320.7	42,407.2	40,842.3	39,775.9	37,657.1	30,482.8	22,867.1	20,599.4	18,163.5	14,961.1	12,998.5	11,139.6	7,689.1
إجمالي الودائع المصرفية	53,978.5	51,824.6	50,740.7	48,472.2	44,533.3	39,919.9	27,983.8	26,529.9	21,340.6	16,760.9	14,402.8	12,680.4	10,499.6
العملة لدى الجمهور / عرض النقود %	30.0	29.6	28.2	28.1	28.9	28.6	30.7	28.4	28.5	29.5	28.6	30.0	26.7
الودائع تحت الطلب / عرض النقود %	25.4	25.0	26.1	25.7	24.8	24.3	28.7	27.7	28.4	29.9	29.1	28.9	31.7
شبه النقود / عرض النقود %	44.6	45.5	45.7	46.3	46.3	47.2	40.6	43.9	43.1	40.6	42.3	41.2	41.6
إجمالي التمويل المصرفي / الودائع %	82.1	81.8	80.5	82.1	84.6	76.4	81.7	77.6	85.1	89.3	90.3	87.8	73.2

المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (6)

رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية بالعملة المحلية والأجنبية

مليون جنيه

القطاع السنة	الزراعة	الصناعة	الصادرات	الواردات	التجارة المحلية	النقل والتخزين	التعدين	التشييد	أخرى	المجموع
ديسمبر 2005	676.0	839.3	301.7	2,017.8	1,756.1	584.6	46.9	157.0	1,309.6	7,689.1
ديسمبر 2006	995.0	938.5	356.2	2,328.3	2,023.3	1,038.6	103.3	413.9	2,942.4	11,139.6
ديسمبر 2007	1,052.0	1,392.5	282.4	2,743.7	2,311.8	1,012.2	69.8	534.0	3,600.3	12,998.5
ديسمبر 2008	1,367.5	1,683.2	278.0	2,908.4	2,429.9	1,048.2	52.0	830.5	4,363.3	14,961.1
ديسمبر 2009	1,956.9	1,710.8	438.4	3,120.2	2,885.6	1,136.1	363.5	1,238.3	5,313.6	18,163.5
ديسمبر 2010	2,638.2	2,183.6	534.8	2,407.3	3,024.8	965.5	334.7	1,730.9	6,779.6	20,599.4
ديسمبر 2011	2,673.9	2,481.0	685.6	2,374.6	3,286.9	1,208.7	158.0	2,213.5	7,784.9	22,867.1
ديسمبر 2012	3,745.4	3,914.6	909.5	2,261.2	3,894.2	2,226.1	89.4	3,383.8	10,058.5	30,482.8
ديسمبر 2013	5,302.6	6,074.6	1,197.0	2,374.7	3,488.7	3,640.2	188.6	4,275.7	11,115.0	37,657.1
2014										
مارس	5,135.1	6,190.7	1,263.5	2,476.7	3,482.3	4,037.0	233.8	4,888.6	12,068.3	39,775.9
يونيو	5,432.5	5,967.3	1,426.9	2,282.9	3,818.1	4,030.0	276.7	5,023.2	12,584.7	40,842.3
سبتمبر	6,101.3	6,125.7	1,462.9	2,188.4	3,627.8	3,930.2	532.6	5,047.6	13,390.6	42,407.2
ديسمبر	6,908.1	6,690.7	1,488.9	1,630.8	3,798.7	4,146.9	361.3	7,142.9	12,152.2	44,320.7
2015										
يناير	6,766.7	6,983.1	1,525.6	1,619.1	3,906.8	4,027.2	364.0	7,935.6	11,971.0	45,099.1
فبراير	6,686.8	7,983.0	1,679.3	1,526.2	4,396.7	4,011.5	289.9	8,463.6	11,116.3	46,153.3

تمويل الحكومة المركزية غير مضمن
المصدر: بنك السودان المركزي

جدول رقم (7)
تدفق التمويل المصري حسب الصيغ التمويلية (بالعملة المحلية)

مليون جنيه

2014				2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	العام
أكتوبر - ديسمبر	يوليو - سبتمبر	أبريل - يونيو	يناير - مارس	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	يناير - ديسمبر	الصيغة
5,248.4	5,071.6	5,451.8	4,408.6	18,012.7	12,021.9	14,312.9	11,474.1	8,186.3	6,899.7	7,315.1	5,559.1	3,010.3	المراجعة
48.2	50.7	58.5	52.1	53.3	49.9	61.4	51.9	52.3	47.0	58.1	53.5	43.3	%
921.9	863.2	781.8	1,058.3	3,740.7	2,636.9	1,548.5	1,981.9	1,641.4	1,769.3	1,631.4	2,116.5	2,143.0	المشاركة
8.5	8.6	8.4	12.5	11.1	10.9	6.6	9.0	10.5	12.1	13.0	20.4	30.8	%
1,010.1	415.0	321.6	339.9	1,772.9	1,296.3	1,424.7	1,480.0	956.0	876.4	497.6	532.0	292.3	المضاربة
9.3	4.2	3.5	4.0	5.2	5.4	6.1	6.7	6.1	6.0	4.0	5.1	4.2	%
638.1	503.5	250.6	72.0	665.3	459.8	174.8	257.6	349.6	290.7	81.7	133.0	145.2	السلم
5.9	5.0	2.7	0.8	2.0	1.9	0.7	1.2	2.2	2.0	0.6	1.3	2.1	%
1,008.1	1,644.3	1,131.8	1,394.0	3,929.5	2,160.1	1,952.2	2,295.6	1,005.6	0.0	0.0	na	na	المقاولة
9.3	16.5	12.2	16.4	11.6	9.0	8.4	10.4	6.4	0.0	0.0	na	na	%
14.8	28.4	31.4	70.0	331.2	89.6	35.8	52.2	24.8	0.0	0.0	na	na	الاجارة
0.1	0.3	0.3	0.8	1.0	0.4	0.2	0.2	0.2	0.0	0.0	na	na	%
1.3	3.6	21.7	16.7	32.4	20.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na	الاستصناع **
0.0	0.0	0.2	0.2	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na	%
13.5	148.5	28.5	18.2	99.6	125.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na	القرض الحسن **
0.1	1.5	0.3	0.2	0.3	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	na	na	%
2,027.0	1,320.0	1,298.1	1,102.2	5,238.2	5,292.7	3,880.3	4,566.1	3,496.0	4,845.2	3,061.5	2,054.3	1,362.9	أخرى *
18.6	13.2	13.9	13.0	15.5	22.0	16.6	20.7	22.3	33.0	24.3	19.8	19.6	%
10,883.2	9,998.1	9,317.3	8,480.0	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7	المجموع
100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	%

المصدر: بنك السودان المركزي
* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011
** إضافة القرض الحسن والاستصناع كصيغ منفصلة عن قطاع أخرى بدءاً من يناير 2012

مليون جنيه

القطاع	2014				2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	العام
	ديسمبر - أكتوبر	سبتمبر - يوليو	أبريل - يونيو	يناير - مارس	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	يناير - ديسمبر	
الزراعة	1,967.2	1,555.5	1,859.3	680.1	6,721.0	2,873.0	1,483.9	1,599.8	1,686.1	1,485.7	837.1	786.1	571.1	
%	18.1	15.6	20.0	8.0	19.9	11.9	6.4	7.2	10.8	10.1	6.7	7.6	8.2	
الصناعة	1,859.0	1,090.8	1,087.9	1,118.1	5,486.7	4,577.5	5,531.0	3,826.9	1,556.5	1,904.0	1,314.3	848.5	830.5	
%	17.2	10.9	11.7	13.2	16.2	19.0	23.7	17.3	9.9	13.0	10.4	8.2	11.9	
الصادر	495.6	429.4	444.2	402.3	2,259.2	1,065.6	865.0	479.2	370.0	481.1	264.9	351.3	339.5	
%	4.5	4.3	4.8	4.8	6.7	4.4	3.7	2.2	2.4	3.3	2.1	3.4	4.9	
النقل والتخزين	317.4	416.8	668.4	834.6	3,433.9	1,636.1	1,421.3	1,011.5	999.4	862.2	1,119.6	0.0	0.0	
%	2.9	4.2	7.2	9.8	10.2	6.8	6.1	4.6	6.4	5.9	8.9	0.0	0.0	
التنمية الاجتماعية**	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	582.2	616.2	469.5	446.1	382.0	334.3	247.4	
%	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	2.5	2.8	3.0	3.0	3.0	3.2	3.6	
التجارة المحلية	2,313.6	1,422.8	1,459.5	1,392.5	4,368.8	4,168.4	3,763.2	2,872.8	2,320.9	2,370.6	2,093.4	1,821.1	1,493.6	
%	21.2	14.2	15.7	16.4	12.9	17.3	16.1	13.0	14.8	16.1	16.6	17.5	21.5	
الطاقة والتعدين	61.7	274.3	161.2	113.4	488.5	129.2	520.5	76.7	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
%	0.6	2.7	1.7	1.3	1.4	0.5	2.2	0.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
التشييد	819.5	922.5	704.3	1,401.7	3,042.3	2,152.9	991.3	2,052.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
%	7.5	9.2	7.5	16.6	9.0	8.9	4.2	9.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
الاستيراد	483.0	836.4	845.5	803.3	1,886.0	1,259.9	2,562.9	2,317.4	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
%	4.4	8.4	9.1	9.5	5.6	5.2	11.0	10.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	
أخرى *	2,566.3	3,049.6	2,087.1	1,734.0	6,136.1	6,240.3	5,607.9	7,254.7	8,257.3	7,131.6	6,576.0	6,253.6	3,471.6	
%	23.6	30.5	22.4	20.4	18.1	25.9	24.0	32.8	52.7	48.6	52.2	60.2	49.9	
المجموع	10,883.2	9,998.1	9,317.3	8,480.0	33,822.5	24,102.8	23,329.2	22,107.4	15,659.8	14,681.3	12,587.3	10,394.9	6,953.7	
%	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	

المصدر: بنك السودان المركزي

* لا تتضمن تمويل الحكومة اعتباراً من 2011

** قطاع التنمية الاجتماعية مضمن في الأنشطة الاقتصادية الأخرى بدءاً من يناير 2012